العـــرَب
فى مُواجـهَة العُـدوان

طـارق البشـرى

دار الشروق

العـــرب
فـــى مواجهة العــدوان

الطبعـــة الأولـــى
١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م

© دارالشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهـرة : ٨ شـارع سـيبويه المصـرى ـ
رابعـة العـدوية ـ مـدينـة نصـر
ص . ب : ٣٣ البانوراما ـ تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فـاكـس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
تروني: email. dar@shorouk.com

إهـــداء ٢٠٠٨
أسرة المرحوم الأستاذ/ محمد إدريس
جمهورية مصر العربية

طارق البشرى

العَرب
فى موُاجهَة العُدوان

تمهيــد

رغم كل التوترات السياسية والفكرية التى عانينا منها خلال العقود السابقة، ورغم صراعات السياسة، ورغم الإدارة السيئة لوجوه الحوار الفكرى والثقافى التى عانينا منها خلال هذه العقود القريبة، وهى إدارة للحوار تمثل سوءها فى تعمد إثارة وجوه التفريق بين التيارات السياسية والثقافية وإشاعة جو من الخوف المتبادل بين بعضها البعض، وهى إدارة نبع سوءها من عاملين أساسيين: أولهما: التوجهات الثقافية والإعلامية الوافدة من الخارج، والتى آلت على نفسها وعلى أتباعها أن يتحول انتباه شعوبنا من فكرية الصراع والمواجهة بيننا وبين أطماع الدول الكبرى الغربية، أن يتحول إلى فكرية الصراع والمواجهة بين فصائلنا الفكرية والسياسية بعضها البعض، من نوع قضايا حقوق الإنسان وحرية التعبير والتعددية والمرأة وغير ذلك من القضايا، واعتبارها هى «أم القضايا»، وذلك ليكون بأسنا بيننا ولئلا يستمر بأسنا موجها ضد المعتدين على أرضنا وشعوبنا من الخارج.

وثانيهما: السياسة الداخلية لدولنا المركزية لإدارة الإعلام فى بلادنا بالطريقة التى لا تمكن المعارضة السياسية من أن تتوحد أو تتقارب أو تبلور موقفا مشتركا فى مواجهة سياسات التبعية الاقتصادية والسياسية، وفى مواجهة قوى الاستبداد السياسى الداخلية.

أقول رغم كل هذه التوترات والصراعات السياسية، ورغم سوء قصد الإدارة الرسمية الإعلامية والثقافية، استطعنا أن نقارب بين التيارات السياسية والفكرية فى بلادنا فى عدد من القضايا المهمة. ونحن الآن فى السنوات القليلة الماضية، بدأ يشيع نوع من التفاهم المشترك بين الداعين إلى الجامعة الإسلامية السياسية والداعين إلى الجماعة العربية. والتفاهم أيضا بين رؤى المرجعية الإسلامية والداعين إلى

استعادة سيادتها وبين ذوى المنهج الوضعى العلمانى من الوطنيين. وذلك فضلا عن أسس التفاهم والعيش المشترك ذات الجذور الممتدة بين المسلمين والمسيحيين بجامع المواطنة.

وكانت مخاطر التهديد العدوانى لسياسات الهيمنة الأمريكية ومخاطر التهديد الصهيونى على بلادنا، كان ذلك من وقائع التمهيد للتقارب بين ذوى المنطلقات المتباينة من المواطنين الحريصين على الزود عن أوطانهم وشعوبهم وثقافاتهم. وكانت القدس وفلسطين ووقائع ما يحدث فيهما وانتفاضات الشعوب من أجل تحريرهما هو من عوامل التوحيد فى المواقف والتقريب فى الأهداف والتفاهم فى الأفكار.

لا أقول أن تحقق ما نهدف إليه فى هذه المجالات، ولا يمكن أن أقول أن ما تحقق صار عصيا على الانتكاس من بعد أو النقصان، ولا أقول أنه لا يحتاج دائما إلى يقظة وحيطة وحراسة، ولكننى أقول أنه تحقق قدر إيجابى معتبر من التقارب فى هذه الجوانب، رغم المعوقات ومحاولات الإفشال ممن هم يملكون الكثير الذى يقدرون به على التعويق والإفشال.

بقى مجال مهم جدا، لم يتحقق فيه بعد تقدم ما، وهو من أصعب المجالات، لأن الحركات الشعبية السياسية والثقافية لا تملكه وحدها ولا تملك القرار بشأنه، وهو مجال العلاقة بين الشعوب وبين الحكومات فى بلادنا.

وهذا الأمر تمارس فيه السياسات المختلفة بغير أن يوليه أى من أطراف هذه السياسات العناية الواجبة لتفهم التكوينات الأساسية لكل طرف، ولإدراك الجذور التاريخية لما تصدر عنه السياسات، والأصول التكوينية للتشكيلات المؤسسية القائمة وما تفرضه من أوضاع وضوابط.

وليس المجال مجال الاسترسال فى هذا الأمر من جميع جوانبه، ولكننى قصدت من الإشارة إليه تهيئة فكر القارئ، وهو يطالع أوراق هذا الكتاب، إلى أن هذه الأوراق تدور حول هذا الأمر، أمر العلاقة بين الدولة والأمة، أى بين مؤسسة الحكم وبين الجماعة السياسية، وهى تدور حول هذا الأمر لا من حيث التأصيل فقط، ولكن من حيث أن ظواهر هذه العلاقة هى ما يشغل العنصر الأكثر حسما الآن فى مسيرتنا الوطنية نحو تأمين استقلالنا السياسى وكفالة أمننا الجماعى، فضلا

عن أنه أحد أركان النهضة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أوضاع العدالة والمساواة والتقديم العلمى والفكرى.

***

نحن عرفنا من قبل أن الدولة المركزية الحديثة نشأت فى بلادنا ونمت واستفحلت، وذلك على حساب وجوه النشاط الشعبى المختلفة، ونعرف أنها اليوم أشد استفحالا بما هى مصرة عليه من السيطرة على كل وجوه الأنشطة والخدمات وغيرها، وبحسبان أنها ليست مستعدة لأن تدع لأى فرد أو جماعة أن تمسك بإمكانية المبادرة العامة أو إصدار القرارات الذاتية أو إنفاذها فى أى شأن عام.

ونحن اليوم نعرف أن تكوين الدولة وتشكيلها المهنى والهرمى لا ينفتح على خارجها، وهى لا تتغذى من خارجها بما يظهر فى المجتمع من خبرات وكفايات فى أى من فروع النشاط، ولا يحدث ذلك إلا فى النادر الذى لا يعول عليه، ولا يحدث بطريقة ذات اضطراد وذات أساليب تنظيمية تكفل حسن الاختيار مع التتابع، لا يحدث ذلك إلا بالتعيين فى أدنى الدرجات من بين الشباب فى مقتبل العمر، قبل أن تتبين وجوه الكفاءة وعناصر الخبرة وملامح المهارة.

إن لهذا الوضع أثرا حميدا، يتعلق بأن أجهزة الدولة والإدارة فى مثل بلدنا إنما تتكون من أشخاص وأفراد ينتمون إلى النسيج العام الذى يتكون منه المواطنون، ويحملون الطابع الثقافى والاجتماعى العام ذا الغلبة فى تكوين المواطنين، وهذا لا يجعله محصور الفكر والنظر الاجتماعى فى تكوين طائفى أو قبلى محدد، ولا يجعله أيضا مقصورا على تشكيل حزبى محدد أو على انتماء طبقى اقتصادى محدد.

ولكن من جهة أخرى، فإن هذا الوضع ذاته يكسب هذه الأجهزة طابعا استبداديا. ويولد لدى رجاله دائما أنهم قوامون على المجتمع أوصياء على الجماعة الوطنية فى سائر وجوه نشاط أفرادها ومجموعاتها، وإن التشكيل الهرمى لهذه الأجهزة هو من طبائع الأشياء بحسبانها أجهزة تنفيذ، ولكنها عندما تصير أجهزة تقرير ذات طابع وصائى على المجتمع كله أفرادا وجماعات، وعندما تكاد تنعدم الطرق النظامية لتجديد أشخاص الأجهزة وعناصرها، عندما يحدث ذلك لمدد طويلة تنمو ظاهرتان هما غاية فى الإضرار، إحداهما هى شخصنة القيادة أى تصير

قيادة شخصية وفردية، وثانيتهما أنها تصير هى مصدر الشرعية فى المجتمع، لأنها تمثل التشخيص الفردى لجهاز وأجهزة هرمية ذات يقين ثابت أنها القوامة على المجتمع والوصية عليه فى جميع وجوه نشاطه أفرادا وجماعات.

بهذا الذى حدث ويحدث ننظر فى موضوع الديمقراطية، وكيف أن الدولة بتكوينها المشار إليه تقف بعناد وإصرار من دون تحقق أية إمكانية لتداول السلطة أو تفتح أبواب التغيير فيها أو التعديل من خارجها، وتسد الذرائع فى وجه أى مما يمكن أن يفضى إلى إمكانية تداول أو تغيير أو تعديل من خارج نطاقها التنظيمى.

وبهذا الذى حدث أيضا ويحدث، تنظر أجهزة الدولة لنظم الجماعات الأهلية، سواء كانت نقابات عمالية أو نقابات مهنية أو أنشطة تنظم الخدمات الأهلية، من تعليم وصحة وتكافل اجتماعى وأنشطة للدفاع عن المصالح الفئوية للجماعات المختلفة، دينية كانت أو مذهبية أو إقليمية أو مهنية أو اقتصادية أو ثقافية، تنظر إلى كل ذلك لتهيمن عليه بالإلحاق التنظيمى المباشر أو بمنع ما يظهر من ذلك إلا من خلال سيطرتها التنظيمية. أو لتلحقه بها بما تكثر من وضعه وتطبيقه من وجوه السيطرة والإشراف والمتابعة، وبما تتملكه من أدوات الحل والتصفية وسحب الشرعية والإحلال والتدخل المباشر للإدارة وفرض العقوبات على المخالفين.

كل ذلك معروف ومشتهر وهو يلخص بعضا من أهم وجوه التوتر والشقاق فى العلاقة بين الدولة والجماعة، وهو على أهميته فهو ليس من المقصود بهذا الحديث، إنما أثبته لكى أبيّن السياق العام لوجوه هذه العلاقة بين الدولة والجماعة. وأيا كان ما يمكن أن تعانى منه الجماعة وأنشطتها إزاء استبداد الدولة بها، فيظل قيام الدولة بوظيفتها الأساسية والجوهرية هو ما يستقر به وجودها وقيامها بوظائفها، حتى وإن غلت فى الاستبداد وطغت وجاوزت الحدود، هذه الوظيفة الأساسية هى حفظ أمن الجماعة من المخاطر التى تواجه الجماعة وتواجه الدولة ذاتها من الخارج، أى فى مواجهة العدوان الخارجى، وهى أيضا تتمثل فى صيانة قوى التماسك فى الجماعة السياسية وضمان ألا تختل صيغة التوازن الاجتماعى والسياسى والثقافى التى تحفظ للجماعة السياسية وحدتها وترابطها.

إن واحدا مما يضمن بقاء الدولة أمينة على هذين الأمرين، حفظ الأمن الخارجى وصيانة صيغة التوازن الداخلية الحافظة لقوى التماسك. إن واحدا مما يضمن بقاءها

أمينة فى هذا الأداء هو هذا الشكل الذى أشرت إليه من قبل، أى تشكل أجهزة الدولة من التيار السياسى الثقافى الاجتماعى الأساسى الذى تتكون منه الجماعة السياسية، ولا يكاد يهدد هذا الأمر إلا أن تكون شخصية الدولة قد أمكن بها إحداث اختراق من قوى خارجية طامعة للسيطرة، بما يؤثر فى القرارات التى يمكن أن تصدر متعلقة بقيام الدولة بواجب الحراسة المطلوب لأمن الجماعة والصيانة تماسكها.

وأنا أقصد بالشخصنة ما يؤدى إليه طول المكث فى العمل العام فى وظيفة محددة ذات أداء معين، ما يؤدى إليه ذلك من اندماج بين الشخص وبين الوظيفة، من حيث كون الشخص ذا طموح ومصالح فردية ومشاعر ذاتية، ومن حيث أن الوظيفة مجموعة صلاحيات تتعلق بالعمل العام وبالمهام المرصودة ضمن جهاز معين، لإدارة هذا الجهاز وتحديد خططه وأساليب عمله ومواجهة التحديات وحل المعضلات فى إطار الصالح العام الذى أعد الجهاز لحراسته وتحقيقه. وأن طول المكث يدمج بين الأمرين سيما أن كان ذلك فى موقع ذى قرار، وسيما أن توافر لذى القرار من أوضاع الاستبداد ما يجعله يبدو فى أعلا التكوين الهرمى مصدرا للشرعية، ويبدو ثابتا لا يحتمل التغيير.

* * *

إننى فى هذا الموضوع الذى أعرضه فيما يلى ذلك من صفحات بين يدى القارئ، أصدر عن فكرة تبدو مسلمة عندى، هى أن الواجب الأساسى الذى ما قامت الدول أصلا إلا من أجل توفيره، هو حفظ الأمن العام للجماعة تجاه المخاطر التى يمكن أن تأتيها من الخارج أو تجاه ما يمكن أن يتهدد قوى التماسك الداخلى، باختلال موازين القوى بين الجماعات والتكوينات التى تشكل الجماعة السياسية، اختلالا يهدد بانهيار قوى التماسك بينها.

إننا فى الأنشطة الأهلية التى تقيمها الجماعات الفرعية فى أى مجتمع، يمكن أن نوفر هيئات التعليم والصحة وأنظمة الضمانات والكفالات الاجتماعية المتبادلة، وقد عرفت مجتمعات كثيرة فى التاريخ السابق للأمم والشعوب، أن هذه الأنشطة كانت تقوم بها فى الأساس الهيئات الأهلية. ولكن دور حماية أمن الجماعة فى عمومة، وبخاصة تجاه مخاطر الخارج ما هو ما تعلق بعنق الدولة وارتبطت به ارتباطا وثيقا.

وقد تعلمنا من دروس التاريخ أن الدولة إن هزمت فى معارك حفظ الأمن الجماعى أو فشلت فى أداء هذه المهمة أو تقاعست عنها، فهى إما أن تثبت سريعا استبقاءها إرادة المقاومة والانتشال من الهزيمة أو تدارك الفشل أو محاسبة المتقاعسين، والبدء بمرحلة جديدة تعد بجدية وتتخذ الأساليب المقنعة بجديتها فى استعادة ما اغتصب أو إعادة ما انهدم، إما أن تفعل ذلك أو تكون آذنت بالذهاب ليحل محلها طاقم جديد، وهى إن كانت وقعت فى أيدى الغزاة أو خضعت للمعتدين، آذن ذلك بوجوب ظهور حركات شعبية تقاوم العدوان وتحل محلها فى أداء هذه الوظيفة واسترداد ما اغتصب.

هذا هو النظر التقليدى الذى نستخلصه من استقراء وقائع التاريخ. ولكن ثمة مثال آخر يبدو بين الصورتين السابقتين، وهو ما نراه الآن فى الشأن الفلسطينى وموقف دولنا ومجتمعاتنا منه. ذلك أن دولنا دول ذات حدود قطرية، والحدود القطرية لكل دولة تقف عندهاسيادتها الإقليمية فى إطار علاقات القانون الدولى، وبالنظر إلى ما صار متعارفا عليه لدى الجماعة الإقليمية القطرية.

ولكن من جهة أخرى فإن الأمن الجماعى لكل من هذه الدول العربية يمتد خارج حدودها الإقليمية، بما لا ضمان منه لأمن أى من تلك الأخطار إلا من خارج الحدود الإقليمية لأى منها. فصار مفهوم الأمن القومى لدينا موجبا لنوع من الوحدة أو من التنسيق والتحالف بين بعضها البعض على تفصيل ليس المجال مجاله. ولكن القدر المتيقن أن فلسطين ذات أهمية حيوية فى ضمان الأمن المصرى وأمن بلاد المشرق العربى وبخاصة الأراضى السورية اللبنانية.

ولا أريد أن أستطرد فى هذا الشأن، ونحن يمكن أن نشير إلى ذلك بعبارة واحدة، وهى أنه بالرجوع إلى تاريخ نصف القرن الأخير لمصر، فإننا لا نكاد نرى أمرا واحدا تلتقى عليه سياسات الملك فاروق عندما كان يحكم مصر، ومصطفى النحاس زعيم حزب الوفد وقتها وخصم الملك فاروق، وجمال عبدالناصر الذى خلع الملك فاروق وأزاح النحاس والوفد، لا يوجد ما التقت فيه سياسة هؤلاء الثلاثة إلا أهمية فلسطين لمصر والعداء للصهيونية ودولتها إسرائيل، واستشعار الخطر على أمن مصر من الوجود الصهيونى عند حدودها الشمالية الشرقية.

واليوم نجد السلاح النووى بيد إسرائيل على بعد مائتى كيلومتر تقريبا من القاهرة، ومن وادى النيل بمصر، وهو فى يد دولة عدوانية خاضت أربعة حروب ضد مصر فى مدى نصف القرن الأخير. وهى دولة استيطانية تعتمد على الكذب والتوسع والعدوان. فإذا لم تكن فلسطين فى هذا الإطار ذات أهمية أمنية لمصر، وإذا لم تكن إسرائييل بوصفها الحاضر وبوصفها الذى نشأت به مجال خطر يتهدد الأمن المصرى والسورى واللبنانى، فما هو الخطر إذًا. وهذا كله يفضى بنا إلى اليقين، أو إلى الظن الراجح، بأن من لا يتفق مع فاروق ـ النحاس ـ عبدالناصر فيما لم يجمعوا على أمر غيره، ومن لا يدرك مخاطر ما نحيا فيه الآن من ظرف سياسى وعسكرى محدق بنا، من لا يفعل يكون مفرطا فى حق مصريته أو سوريته.. الخ، فضلا عن أنه يكون مفرطا فى عروبته وإسلاميته.

***

آلت خبرتنا السياسية على مدى خمسين سنة المنصرمة إلى ثلاثة أمور، أولها أن الجهاد ضد الصهيونية من داخل الأرض المحتلة هو ما عليه المعول إن شاء الله. وثانيها: إن استخدام كل أساليب المقاومة ضد العدوان الصهيونى داخل الأرض المحتلة هو ما عليه المعول بما فى ذلك استخدام أساليب المقاومة العنيفة. وثالثها: بلوغ أعلى قدر من توحيد الصفوف بين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة، وبلوغ أعلى قدر من التنسيق بين السياسات عن هذا الشأن وضمان ألا يتحول الخلاف إلى صراع بإذن الله.

ويدعم ذلك ويتفق معه تقديم وسائل الدعم الممكنة من شعوب البلاد العربية المحيطة بفلسطين، عن طريق الحركات الشعبية التى تنشط فى بلادنا فى هذا المجال. وإذا كانت الخبرة التاريخية قد أفضت بنا إلى استبعاد أساليب الحروب النظامية التى تقوم بها الجيوش، استبعادها عن أن تكون وسيلة لحسم الصراع العربى الصهيونى، وإذا كان ظهر أن أساليب المقاومة الشعبية هى ما عليه المعول، فقد صارت نظرية الأمن القومى لبلادنا تعتمد فيما تعتمد لكفالة وجود هذا الأمن، على الحركات الشعبية التى تنشأ فى بلادنا لدعم هذه الوجوه من الكفاح ضد الصهيونية.

وصار من المفروض أن يتاح للحركات الشعبية إمكانيات العمل والنشاط فى

داخل كل من بلادنا لدعم المقاومة الفلسطينية بأساليب المساعدات والمشاركات المختلفة. وصار هذا من واجبات الدول لدينا واجبا يتفرع من الوظيفة الرئيسية لكل منها ولأى دولة فى التاريخ، وفى العالم قديما وحديثا، وهو الدفاع عن أمن الجماعة وصيانته من المخاطر الخارجية.

إن مسألة الأمن القومى وكفالته وتأمينه، هى لب المسألة الوطنية فى بلادنا الآن، وهى لب مسألة الاستقلال الوطنى. وأن الوضع الذى انتهينا إليه فى هذه المرحلة قد آلت فيه هذه المسألة الجوهرية من مسائل دعم الاستقلال الوطنى وكفالة الأمن الجماعى، إلى أن تصير هى ذاتها مسألة تتصل بالأنشطة الشعبية وكفالة وجودها. وصار موقف الدولة من إتاحة التحركات الشعبية الساعية فى هذا النشاط أو عرقلته. صار ذلك موقفا يمس صميم موقفها الوطنى وصميم أدائها الوظيفى الرئيسى فى هذا الشأن الوطنى.

وعلى الحركات الشعبية فى هذا الأداء للواجب الوطنى ألا تواجه حكوماتها بالمطالبة بفعل يصلح ذريعة يتذرع بها الخصم الصهيونى لشن حروب نظامية.

كما أن عليها أن تميز بين نشاطها هذا فى دعم المقاومة الشعبية للاحتلال الصهيونى بوجوه المساعدة والمشاركة المختلفة، وبين وجوه النشاط الأخرى التى تمارسها الحركات الحزبية والأنشطة المعارضة للحكومات حول وجوه السياسات الداخلية المختلفة. وذلك حتى لا يتحمل المجهود الشعبى الداعم للمقاومة والاحتلال الصهيونى، لا يتحمل أوزار علاقات وتوترات تقوم بين الحركات الشعبية وبين حكوماتها حول أى من وجوه العمل الداخلى، وحتى لا يتحمل أيضا أوزار توترات تقوم بين فصائل الحركات الشعبية بعضها وبعض فى غير الشأن الفلسطينى.

وكل ما أخشاه أن يكون من حكوماتنا من صار أخوف على نفسه من شعبه منه على نفسه وشعبه من قوى العدوان الخارجى، فيصير أمن الدولة والنظام عنده مقدم على الأمن القومى وأمن الجماعة السياسية كلها، وهو منها.

والحمد لله.

تحريرا فى أول يوليه عام ٢٠٠٢

طارق البشرى

قـــــراءة..
على هـوامش الحدث الأفغانى

إذا نظرنا إلى الملامح العامة للربع الأخير من القرن المنقضى، نلحظ أن ثلاثة أحداث دولية كبيرة حدثت، وكانت لها آثار ممتدة على الساحة العالمية، وكلها حدثت فى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين.

أهم هذه الأحداث بطبيعة الحال هو انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية، وانتهاء نظام الثنائية الدولية والحرب الباردة بين القطبين العالميين، وأدى ذلك بالولايات المتحدة إلى السعى لفرض هيمنتها المنفردة على العالم، وظهور ما عرف باسم «النظام العالمى الجديد» والترويج لمفهوم العولمة الذى يسعى لا لفتح الحدود الدولية فقط، ولكن لإزالتها وكسحها كسحًا، وخاصة بالنسبة لما جرى التعارف على تسميته بدول العالم الثالث.

ومع الدفقات الإعلامية والفكرية والسياسية التى راج بها مفهوم العولمة، انطمس فى المقابل مبدآن دوليان جوهريان، كانا هما أقوى ركنين تعتمد عليهما فى الساحة الدولية حركات شعوب «العالم الثالث» وحكومات هذه الشعوب، هذان المبدآن هما؛ مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها، ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول. وقد صرنا الآن لا نكاد نرى أو نسمع أيا من هاتين العبارتين فى أى مقروء أو مسموع من الصحف والكتب الحديثة والخطب والمؤتمرات والتصريحات، وذلك فى السنوات العشر الأخيرة، رغم أنهما عبارتان كانتا تملآن أسماعنا وأبصارنا لعشرات السنين منذ بداية القرن العشرين.

والحادث الثانى هو حرب الخليج فى عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١، والتى جرت بمناسبة اجتياح العراق للكويت، والتى انتهت بالاحتلال العسكرى للولايات المتحدة للخليج العربى، واستقرار وجودها الجهير فى أرجائه. واتسم هذا الحادث بأمرين مهمين، أولهما: أنها كانت المرة الأولى التى تضربنا فيها الولايات المتحدة

(*) «وجهات نظر» القاهرة. عدد يناير ٢٠٠٢.

الأمريكية بنفسها، فلم يحدث قبلها في الوطن العربي أن استخدم السلاح الأمريكي بالأيدي الأمريكية لضرب بلد عربي، كان يستخدم من قبل عن طريق الصهاينة، وكان يستخدم عن طريق الصراعات الداخلية، ولكن التدخل الأمريكي المباشر في حرب صريحة ضد بلد عربي، وتضرب بنفسها شعبًا عربيًا مسلمًا، فقد كان ذلك هو الحادث الأول، إن لم تخطئ الذاكرة، وثاني الأمرين: أنها كانت في ظني المرة الأولى أيضًا التي تجتمع فيها دول الغرب ذات الثقل على ضرب بلد عربي أو إسلامي بغير تعارض ذي شأن بين مصالح هذه الدول وبغير اختلاف في السياسات يصل إلى حد التعارض إزاء حرب ساخنة. وذلك كله منذ اجتمعت الدول الأوروبية الكبرى ضد محمد علي في عام ١٨٤٠.

والحادث الثالث: هو هذا الحادث الأخير الذي نعيشه في هذه الأيام، وهو العدوان الأمريكي على أفغانستان. وهو يفوق أحداث عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ في أنه عدوان يفتقد المبرر المعنوي الذي توافر في الحرب ضد العراق تحت ذريعة اجتياحها للكويت وانقسام العرب وتأييد الكثير من دولهم لصد العدوان العراقي على الكويت، لأن الحرب ضد أفغانستان قامت دون أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية أي دليل على من هو المسئول عن حوادث التفجير التي جرت في نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، فنحن هنا أمام حادث عدوان صريح يفتقد المبرر المقنع، ولم تعتن الولايات المتحدة بأن تقدم أي دليل يسوغ فعلتها أمام الشعوب المحيطة بأفغانستان والشعوب الإسلامية بعامة، واكتفت بأن تنظم أمورها مع حلفائها من دول الغرب الكبيرة ومع روسيا ومع ضمان حياد الصين.

على أن ثمة فارقًا بين حادث الخليج في عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وبين حادث أفغانستان في عام ٢٠٠١، الحادث الأول كان مفرقًا للعرب، أما الحادث الأخير فهو صار موحدًا للمسلمين، الحادث الأول قسمنا شعوبًا ورأيا عاما، أما الحادث الأخير فقد أشعرنا بالانتماء الواحد وبوحدة المصير إزاء الجبروت الأمريكي. الحادث الأول تضمن في طياته مبررات انضمام قسم كبير من حكوماتنا إلى أمريكا دفاعًا عن الكويت، أما الحادث الأخير فقد افتقد هذا المسوغ، فلم تستطع أي من حكومات العرب والمسلمين أن تقف مع الولايات المتحدة في حربها، فيما عدا حكومة تركيا وفيما عدا باكستان، كما أن الموقف السلبي للحكومات العربية

والإسلامية كشف قدراً غير خاف من الوهن والاسترخاء أمام شعوبها دون مسوغ منها. أما باكستان فهى فى وضع اشتباك غير عادى مع الأحداث، بحيث إنها الآن فى مجال اعتبارها أمة تتمزق بين التشابك العرقى والثقافى لشعبها مع الأفغانيين وبين التورط الحكومى لها مع الأمريكيين لاعتبارات تتعلق بالتنافس مع الهند على صداقة الأمريكيين.

نحن لا نعرف ما ستنتهى إليه الأوضاع فى هذه الحرب الأخيرة، وأن أحداثها كل أحداثها لاتزال فى طور التشكل، ولكن أمامنا الآن عدداً من الاعتبارات ينبغى أن نضعها تحت بصرنا لنتابع مآلاتها فى المستقبل القريب، ولنرى ما هى الدروس التى يمكن أن نستفيدها من هذا الذى يجرى أمامنا.

أولا :

نحن نلحظ أولاً، أنه رغم ما يبدو على السطح من ضعف العرب والمسلمين وأن «الأكلة يتداعون على قصعتهم» حسبما ورد فى الحديث النبوى الشريف، إلا أن الأحداث السياسية الكبرى فى ربع القرن المنصرم، وحتى الآن، نجد العرب أو المسلمين هم طرف فيها، وأحداث القتال والحركات الشعبية التى لا تهدأ، نجد العرب والمسلمين هم طرف فيها، كانوا هم طرف الصراع وموضوعه أيضًا. وحرب الخليج فى عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ كانت كذلك، وهذه حرب الأفغان فى عام ٢٠٠١ هى كذلك، ومن قبلها هزيمة المصريين والعرب فى عام ١٩٦٧ كانت كذلك وانتصار عام ١٩٧٣ كان كذلك أيضًا، وثورة إيران فى عام ١٩٧٩ هى كذلك، وأحداث البوسنة والهرسك ثم أحداث كوسوفو فى منتصف التسعينيات هى كذلك، ناهيك عن الانتفاضة الفلسطينية الأولى فى عام ١٩٨٧، ثم الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى سبتمبر عام ٢٠٠٠.

وهكذا فإن حدثين من الأحداث الثلاثة الكبرى فى ربع القرن الأخير - التى ذكرتها فى بداية الحديث - المسلمون والعرب طرف فيها، وأن الحدث الثالث وهو انهيار الاتحاد السوفيتى كان المسلمون فى أفغانستان من أهم عناصر تحققه بما خاضوه من حروب المقاومة ضد الاحتلال السوفيتى على مدى عشر سنوات، وأن صلة

العرب بغير العرب من المسلمين تحققت على أرض أفغانستان، فى المرة الأولى عندما شاركوا فى حروب المقاومة ضد الاحتلال السوفيتى فى أفغانستان، وفى المرة الثانية عندما توجه الحرب الأمريكية الجارية الآن ضد الأفغان ومن آووا إليهم من تنظيمات العنف العربية، وعندما يثير هؤلاء «العرب الأفغان» شعارات تحرير فلسطين من الصهيونية، وتحرير الأرض المقدسة فى الجزيرة العربية من الاحتلال العسكرى الأمريكى.

ونحن نلحظ ثانيًا، أنه إذا كنا نعرف باليقين أو بالظن الراجح، أنه لا يمكن مثلاً عزل السياسات المصرية عما يدور فى «بر الشام» أى فى فلسطين وسوريا ولبنان، وذلك سواء نظرنا إلى التاريخ الحديث، أو عدنا إلى التاريخ الوسيط، فكذلك إذا نظرنا إلى أوضاع التاريخ والجغرافيا السياسية لمنطقة وسط آسيا، نجد أنه بذات الدرجة من الظن أو اليقين لا يمكن عزل السياسات الباكستانية عما يدور فى أفغانستان، ويمكن أن نستدعى فى ذلك حادث سقوط طائرة الرئيس الباكستانى الأسبق ضياء الحق واغتياله والتضحية فى الحادث بالسفير الأمريكى الذى كان مرافقًا له، وذلك لما عرف وقتها من إزماعه إنشاء وحدة فيدرالية بين البلدين، كما يمكن أيضًا أن نتابع دور باكستان فى المساعدة وحشد المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتى طوال عقد الثمانينيات، ثم المؤازرة الباكستانية لحركة طالبان فى سيطرتها على الحكم ضد الشماليين، ثم فى استقرار الأوضاع الأفغانية حتى جرت الأحداث الأخيرة.

وفى هذا الصدد، فى معرض المقارنة بين السياسات الباكستانية والأفغانية، وبالنظر إلى الحادث الأخير، نلحظ أن باكستان بطبيعة الحال أكثر تقدمًا من أفغانستان وأكثر قوة عسكرية وقوة اقتصادية، وأن لديها أسلحة نووية مما يدخلها فى مصاف دول معدودة للغاية فى العالم كله. ودولتها أكثر تماسكًا وأصلب عودًا من مثيلتها فى أفغانستان، ولكن الغريب أن التقدم والقوة العسكرية والاقتصادية وتماسك الدولة وصلابتها، كل ذلك كان يتناسب تناسبًا عكسيًا مع القدرة على المحافظة على استقلال الإرادة السياسية عندما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على كل من البلدين، إن إرادة الدولة الباكستانية انهارت فى يوم أو يومين من

الضغط الأمريكى عليها، بينما صمدت الإرادة الأفغانية واستعصت حتى جرى القتال والتدمير، ولاتزال ثمة ملامح صمود ومقاومة بعد ضرب وغزو وتدمير هائل، وباكستان إزاء أفغانستان لا تتعامل مع مجرد بلد مجاور، ولكنها تتعامل مع بلد يتضمن العمق الاستراتيجى لأمنها القومى، والشأن الأفغانى بالنسبة لها هو شأن الأمن القومى الباكستانى.

والعجيب أن حكومة باكستان بررت هذا الخور السريع المفاجئ فى إرادتها السياسية بأنها هددت بضرب المفاعل الذرى لديها، وأنها خضعت للإرادة الأمريكية حرصًا على المحافظة على هذا المفاعل. وبهذا صار السلاح النووى ليس سلاحًا يحمى الدولة، ولكنه صار «نقطة ضعف» أو «كعب أخيل» يتعين على الدولة أن تحميه. وهذه مفارقة تظهر أن القوة والضعف ليسا أثرًا لنوع السلاح المملوك، وأن السلاح النووى ليس بذاته قوة سياسية رادعة أو حارسة، وأنه قد يتحول إلى عبء على حامله، وذلك واضح فى الدول التى انشقت على الاتحاد السوفيتى وهى حائزة لهذا السلاح النووى، ولم تظهر لها أية قوة سياسية تتناسب مع أهمية هذا السلاح، (مثل بعض الجمهوريات الحديثة فى وسط أوروبا ووسط آسيا).

وفى مقابل هذا الوضع الباكستانى، نلحظ أن الموقف الأفغانى قد تناسب تناسبًا عكسيًا أيضًا مع ما يعتبر تقدمًا ماديًا وقوة عسكرية وصلابة دولة حديثة، وأن مقاومة شعب فيتنام للاحتلال الأمريكى فى أواخر الستينيات كان مثلاً على ذلك وسابقة له، ثم هذه العبارة التى وردت على لسان الملك فيصل ملك السعودية بعد حرب عام ١٩٧٣ بأنه وبلاده مستعدان أن يعودا إلى «التمر» إذا لم يخلص القدس من أيدى الصهاينة وتعود لأيدى العرب، وقد اعتبرت الدوائر الصهيونية والأمريكية أن فى هذه العبارة تهديداً لا يطاق، وما لبث الملك فيصل أن اغتيل، وهذه الحكمة التى وردت على لسان كارل ماركس عندما أراد أن يحرض الطبقة العاملة ضد ذوى السطوة والسلطان والمال والجاه والسلاح فقال للعمال: إنهم ليس لديهم ما يفقدونه إلا القيود. هذه الحكمة هى أكثر ما ينطبق ويفسر ما نشير إليه الآن.

ثانيـــاً:

وملاحظة أخرى تتراءى من أن البلدين اللذين عرفنا لهما مقاومة شعبية فاعلة ومنتجة وناجحة فى ربع القرن الأخير، كانا هما أفغانستان ضد الاحتلال السوفيتى، ولبنان ضد الاحتلال الصهيونى، وإن كلا من هاتين الدولتين كانت الدولة المركزية فيها ضعيفة منظوراً إليها فى علاقتها بالجماعات الشعبية فى بلدها، والوجود القبلى والعشيرى فى أفغانستان يمثل وحدات انتماء حية وذات فاعلية تقوم صنوا للدولة أو ما يقارب ذلك، أو بعبارة أخرى يستحيل على الدولة أن تتجاهل ما عليه هذا الوجود من توازنات، والطبيعة الجغرافية الجبلية تؤكد بقاء هذا التميز القبلى وتصعب مهمة الدولة المركزية فى سعيها لاحتكار السلطة وفرض هيمنتها الوحيدة على أفراد المواطنين.

ومن جهة أخرى فإن الوجود الطائفى فى لبنان يمثل أيضًا وحدات انتماء حية وذات فاعلية تقوم صنوا للدولة اللبنانية، بما لا تستطيع الدولة المركزية أن تذيبه أو أن تقلل من حجمه وأثره، وبما لا يمكنها من فرض سلطانها الوحيد على أفراد المواطنين لديها بغير مراعاة هذا التكوين الطائفى.

القبلية والعشائرية فى أفغانستان والطائفية فى لبنان، مثَّل كل من ذلك فى بلده مراكز ثقل شعبى سياسى لصالح ما صرنا نسميه حديثًا فى لغة السياسة الجارية وحدات المجتمع المدنى، وهى فى الحالتين المذكورتين إن كانتا أشكالاً تقليدية من تكوينات المجتمع المدنى، فقد يجد من ظروف الحال فى حالات أخرى أن تكون هذه الوحدات والتكوينات من التشكيلات الحديثة مثل نقابات العمال أو النقابات المهنية، على نحو ما وجدنا فى المقاومة الشعبية فى فرنسا ضد الاحتلال النازى فى الحرب العالمية الثانية، وعلى نحو ما نجد من دور مهم للنقابات العمالية فى إنجلترا من قبل ومن بعد.

كما أن ظاهرة التناسب العكسى بين سلطة الدولة المركزية وبين المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الأجنبى، والتناسب الطردى بين قوة وحدات الانتماء الأهلية والمحلية مع هذه المقاومة، هذه الظاهرة نلحظها بوضوح قبل ربع القرن الأخير فى حركة التحرير الجزائرية فى الخمسينيات وبداية الستينيات وحركة تحرير فيتنام فى

الستينيات، وقبل ذلك فى الصين فى حرب تحريرها الطويلة من العشرينيات حتى عام ١٩٤٩ . وكان من أسباب ضعف الدولة المركزية هناك هذا الاتساع الهائل للصين الذى كان يصعب جداً إخضاعه لسيطرة مركزية وحيدة شديدة فى الظروف التاريخية والحضارية السائدة وقتها.

أساس هذه الظاهرة فى تناسبها العكسى، حسبما يبدو لى، أن الدولة فى البلدان المحتلة أو المستعمرة، يستحيل أن تملك من القوة العسكرية النظامية ما يمكنها من خوض حرب منتصرة ضد الجيش النظامى للدولة الغازية، الدولة الاستعمارية المحتلة هى بالتعريف وباللزوم تملك من التفوق العسكرى والخبرات القتالية النظامية ومن التفوق العلمى والتقنى ومن القوة الاقتصادية، تملك من كل ذلك مالا يتناسب البتة فى قوته مع ما يملكه مجتمع مستعمر محتل، وإن أية حرب نظامية بين هذين الطرفين هى حرب معروفة مسبقًا نتيجتها، لذلك لا نجد حرب تحرير قط خاضها جيش نظامى وانتهت بالنصر له إلا فى النزر اليسير من الحالات المخصوصة، مثل حرب مصر فى عام ١٩٧٣، وحرب تركيا ضد احتلال الحلفاء لأراضيها بعد الحرب العالمية الأولى، إنما أساس حروب التحرير أنها حروب عصابات أو عمليات اغتيال ونسف أو مقاومة سلبية بحيلة أخرى، مما لا يتلاءم معه إلا نشاط الجماعات الأهلية.

وليست المشكلة قط فى افتقاد التوازن أو التماثل أو التقارب فى قوة كل من الجيشين النظاميين للدولة المعتدية والدولة المحتلة، ولكن المشكلة فى أن الدولة المعتدى عليها، وبحسبانها دولة مركزية تنشد الهيمنة على مجتمعها وعلى مواطنيها بغير شريك لها فى هذه الهيمنة، هذه الدولة ترفض أن تقوم بين مواطنيها قوة سياسية منفصلة عنها أو متميزة وتملك أدوات للقتال، حتى وإن كانت هذه القوة موجهة إلى قتال المعتدين فقط، وحتى إن كانت لم تنشأ ولم تقم إلا لهذا السبب وحده من مجاهدة الاحتلال الأجنبى، ونحن لم نجد قط دولة قبلت أن يقوم بين أظهرها تنظيم يحمل سلاحًا ويكون منفكًا عن سيطرتها القابضة، لذلك لم تظهر هذه الظاهرة كما سبق البيان إلا فى المجتمعات ذات الدول المركزية الضعيفة، منظوراً إلى هذا الضعف فى تناسبه مع قوى المجتمع المدنى، أى فى المجتمعات التى

لم تستطع حكوماتها المركزية أن تقضى على وجود تنظيم مسلح مجاهد بها يحارب الاحتلال، إما بسبب الضعف النسبى لهذه الحكومات أو بسبب القوة النسبية لتشكيلات المجتمع المدنى التى أعدت هذه التنظيمات أو ساندتها. ومن هنا نلحظ مشكلة الدولة المركزية القابضة فى بلادنا إزاء ما قد يصادفها من احتلال لبعض أراضيها من قوة احتلال عسكرى.

ومع القوة النسبية لوحدات المجتمع المدنى التى ترعى واجبات الجهاد والتحرير لأراضى الوطن، يرد دور الإسلام فى هذا الشأن، والإسلام هنا ليس مجرد عقيدة تحض على البذل والتضحية والفداء وتحمس الناس للدفاع عن الديار والأوطان والعقائد، ولكن الإسلام أيضًا له دور اجتماعى مهم، من حيث إنه عقيدة منتشرة ذات استقرار وذيوع وتقبل بين الناس ورضاء بحاكميتها بينهم، فهم يتناهضون به ويتحاكمون بمرجعيته بغير إملاء عليهم من خارجهم.

وهذه الصفة تمكن من قيام عنصر التنسيق والتوحيد بين الانتماءات الفرعية التى تقوم عليها وحدات المجتمع المدنى، ذلك أن هذه الانتماءات الفرعية إن كانت فعّالة في جمع كل من يندرجون فى هذا الانتماء من أفراد وجماعات أصغر، إلا أنها لا تستطيع وحدها أن تقوم بالتنسيق بينها وبين الوحدات الأخرى المثيلة لها، والتى يجمعها بها الانتماء العام المشترك للجماعة الوطنية التى تقوم الدول المركزية على حمايتها وحراستها والتنسيق بين وحداتها، ومع ضعف الدولة يخشى أن يضعف العنصر الجامع للجماعات الفرعية فى إطار الجماعة الأشمل.

ومع وجود مهام الجهاد لدى الجماعات الفرعية والضعف النسبى المتزايد للدولة يخشى أن يزداد ضعف العنصر الجامع لهذه الجماعات مع بعضها وأن ينفرط عقدها، كما حدث فى أفغانستان ذاتها بعد انتصارها على الاحتلال السوفيتى وطرده، إلا أن الإسلام يمكن بما يؤديه من وظائف تجميع للجماعة يمكن أن يؤدى إلى المساهمة الكبيرة فى رأب ما ينصدع من علاقات التجمع والتماسك، كما صنعت طالبان منذ انتصارها فى عام ١٩٩٦ .

ثالثـــاً:

عندنا عدد من المشاكل الفكرية والثقافية شبه المزمنة، ذلك لأننا لم نهتم بحلها الحلول الشاملة، ونكتفى كثيراً إزاءها بالحلول السياسية السريعة أو بالتغطية الإعلامية الكثيفة، فتخبو ونحن نظن أنها زالت، ثم تحدث الواقعة التاريخية بكل وضوحها وتضاريسها وينقسم الناس حولها كما كانوا فى السابق «وكأننا لم نبت ليلة معًا» كما يقول الشاعر القديم، والأمر فى الواقع يحتاج إلى حلول فكرية وثقافية عميقة، وأن نعمل على إذاعتها والتثقيف الفكرى بها بجلاء.

فمثلاً فى أزمة الخليج فى عامى ١٩٩٠-١٩٩١، حدث الغزو العراقى للكويت وحدث الاحتلال الأمريكى للأرض العربية، فوجدنا أنفسنا ننقسم على أنفسنا بذات الطريقة وبذات التصنيف وبذات الأسباب التى انقسمنا فيها على أنفسنا فى مطلع القرن العشرين وفى العقود الأولى منه، أيهما نقاوم ونجعل له الأولوية فى المعالجة: هل هو فى إصلاح أمراض الداخل أم مقاومة أخطار الخارج؟ وأيهما السبب وأيهما النتيجة، وهن الداخل أم طمع الخارج؟ وبأيهما نبدأ؟

لقد وجدنا الهدفين فى مصر وجعلناهما عملية سياسية واحدة فى ثورة ١٩١٩، ولكن الحل الذى كنا أدركناه فى هذه الثورة التى جمعت بين مطلب الاستقلال ومطلب الديمقراطية، ما لبثنا أن تعثرنا به عندما لم يحل أى من الهدفين حله الحاسم، وجاء من تيارات الثلاثينيات وما بعدها من يطرح خيار الأولوية من جديد، ويركز على أى من الهدفين قبل الآخر، أو دون الآخر. وهكذا لم يحسم أمر المزج بين المسألتين فى نسق فكرى واحد، أو بعبارة أدق فإن هذا النسق الواحد لم يشع فى البيئة الثقافية ليشكل أحد أركان التيار الرئيسى الأساسى فى الفكر السياسى السائد.

لذلك لاحظنا أنه ما أن ظهرت أزمة الخليج فى عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ حتى انقسم الناس - أو القسم الغالب من الرأى العام السياسى الفعال - انقسم إلى فريقين كادا أن يكونا متواجهين، قسم يركز على الأوضاع الداخلية وما فيها من استبداد ويستخلص من ذلك إدانة العراق ويغض الطرف عن الوجود الأمريكى العسكرى باعتباره مجرد أثر ورد فعل، ويغلو البعض فيرى الوجود الأجنبي عنصر دفاع مبرر

الوجود عن استقلال بلد عربى. وقسم يركز على الاحتلال الأمريكى بحسبان أن المشاكل العربية لا بد أن تحل فى الإطار العربى وحده، ويغلو البعض فيتخذ موقف الدفاع عما صنعت العراق فى الكويت، وليس المهم هو ما غالى به البعض من الفريقين، ولكن المهم هو أن هذا الجدل الفكرى والسياسى الذى اتخذ طابع الصراع جاء ترداداً لذات ما قام من جدل وصراع فى بداية القرن العشرين حول إصلاح الأمة من الداخل على طريقة حزب الأمة فى مصر أم بجلاء الاحتلال الأجنبى على طريقة الحزب الوطنى.

والأهم من ذلك أن غالب الأحزاب فى بلدنا وغالب الجماعات السياسية قد صادفه هذا الانقسام من داخله، سواء من التيار الإسلامى أو التيار القومى أو التيار الليبرالى أو التيار اليسارى، فى كل من هذه التيارات، وجدنا من يركز على الخطر الخارجى على طريقة الحزب الوطنى القديم أيام مصطفى كامل ومحمد فريد، ووجدنا من يركز على الاستبداد الداخلى باعتباره أصل المشاكل على طريقة حزب الأمة القديم أيام أحمد لطفى السيد ومن شايعه. وهذا ما يظهر نوعاً من الوهن الذى يمس قوة التماسك والاتساق الفكرى والثقافى فى نظرنا لقضية أساسية عايشناها منذ بداية القرن العشرين. ويعكس قدراً من الاضطراب فى موقفنا من هذه القضايا.

والحقيقة أنه فى الحادث الأفغانى الأخير، لم يثر شىء شبيه فى هذه المسألة، والكثيرون من الإسلاميين لا يطيقون نظام حكم «طالبان» فى أفغانستان، ناهيك عن غير الإسلاميين، ومع ذلك فلم يظهر صوت يؤبه بقوته أو فاعليته يؤيد الأمريكيين فى ضربهم الأفغان وغزو أراضيهم، ومن الناحية الشعبية بين العرب والمسلمين، يكاد يقوم نوع من التوافق الجماعى - إن لم نقل الإجماع - على إدانة الحرب الأمريكية ضد الأفغان مع كراهة هذا الصنيع القمعى المتجبر من الساسة الأمريكيين، ومن ناحية الحكومات فإنه فيما عدا تركيا وباكستان، لا نكاد نجد حكومة عربية أو إسلامية أيدت الصنيع الأمريكى ولا وافقت أمريكا إلا بسبب الخضوع والانصياع، خضوع الضعيف وانصياع الخائف. وبالنسبة للإرهاب، فإن هذه التهمة التى لم تثبت على أحد بعد فى الحدث الأفغانى، كاد يكون هناك ذات القدر من التوافق الجمعى الشعبى على أن العنف يعتبر مسلكاً سياسيًا مشروعًا إذا

كان يجرى دفاعاً عن الأوطان أو مقاومة لغزو أو تحريرا للبلاد والشعوب . . وحتى الحكومات لا تكاد تشذ عن ذلك، أو لا تستطيع أن تجهر بإنكار هذا الأمر .

رابعـــاً:

ما يثير عدداً من القضايا السياسية التى لم تذلل على نحو كامل ولم تحسم بعد، هو موضوع الجماعة السياسية ومدى التعارض أو التقابل أو التداخل فى مسائل الانتماء الشعبى والوطنى للجماعات وللدول . ولا أريد هنا أن أطيل الحديث، ولكننى أشير فى عجالة إلى مفهوم الأمة وأثر هذا المفهوم وما طرأ عليه من تغيير فى العصر الحديث الذى نحياه فى القرنين الأخيرين .

ونحن نقصد بـ«الأمة» الجماعة أى المجموع من البشر الذى يتحدد فى الإدراك الإنسانى على وفق تصنيف معين، ويقوم هذا التصنيف على وصف يلحق بهذا المجموع ويصدق عليه ويميزه عن غيره من الجماعات الأخرى، والأمة بهذا النحو تكوين أو تشكيل ثقافى، لأنه يقوم على أساس من «الإدراك البشرى» لمعيار تصنيف معين ومن «الشعور بالانتماء» الذى ينبنى على وجوه تجانس «يراها» الناس غلابة وحاكمة لغيرها .

فالتصنيف وحده لا يكفى، لأن ثمة من التصنيفات ما لا يعول عليه فى مجال الإدراك بالأهمية والشعور بالانتماء، مثل لون الشعر مثلاً أو طول القامة أو الحجم أو السلوك، ثم هو تصنيف يولِّد وجه تجانس غلابا فى الإدراك ويسوِّغ وجه شعور بالانتماء، انتماء الفرد للجماعة أو انتماء الجماعة الصغرى للجماعة الأكبر، والانتماء فيه من معنى الاتحاد والامتزاج وفيه من معنى «الفناء» فى الجمع المنتمى إليه، «الفناء» الذى يعنى من أحد وجوهه التحقق الذاتى فى المجموع المنتمى إليه .

ونحن نعرف أن وجوه الانتماء متنوعة ومتعددة، وأنها متداخلة ، بعضها إقليمى وبعضها نَسَبى وعرقى، وبعضها يتعلق بالمهنة والحرفة، وبعضها يتعلق بالمعتقد أو المذهب، وبعَضها يتعلق باللغة أو اللهجة . ولكنها كلها موجودة ويمكن أن تتداخل العلاقات بشأنها . . وهى وجوه الانتماء الحاكمة التى يقوم عليها ما نسميه الجماعة

السياسية، أى الجماعة التى تقوم على أساسها الدولة فى ظرف تاريخى محدد. . أريد أن أقول إنه فى العصر الحديث فإننا نحن العرب والمسلمين ارتبك لدينا مفهوم الأمة بفعل عدة عوامل منها:

العامل الأول: إننا خرجنا من مفهوم الأمة المعتمد على وحدة الدين الإسلامى إلى مفهوم الأمة بوصفها الجماعة القومية المستندة إلى اللغة الواحدة. والإسلام دين ودولة وهو منشئ لجماعة سياسية بما يستفاد من أحكامه وتاريخه الاجتماعى، واللغة تصنيف يرتبط بالامتزاج التاريخى أيضًا وتقوم على أساسه دول الغرب فى العصر الحديث. وقد ارتبك لدينا الإدراك الجمعى بين هذين التصنيفين ولم نجر توفيقًا عميقًا بينهما أو تنسيقا منهجيا.

العامل الثانى: إن حكوماتنا لم تنشأ دولها وفقاً لأى من هذين التصنيفين فى الغالب الأعم، فلا الحكومات قامت على أساس وحدة الجماعة الدينية لتحقق بها وحدة سياسية وتحرسها (بل إنها زالت بإلغاء الخلافة الإسلامية فى عام ١٩٢٤) ولا قامت هذه الحكومات على أساس البديل الفكرى والثقافى الآخر وهو اللغة والقومية، والأتراك بقوميتهم التركية انسلخوا عن الجماعة الإسلامية، ولكنهم لم يقيموا دولة موحدة على أساس الوحدة الطورانية التى كانوا ينشدونها والتى تمتد إلى أواسط آسيا، والعرب لم يستطيعوا بدعوتهم القومية العربية توحيد اثنتين وعشرين دولة تقاسمت عروبتها.

العامل الثالث: إن حدود الدول القائمة لم تقم على أساس أى من التصنيفات الجماعية الحاكمة، ولكنها قامت على أساس توازن القوى السياسية بين الدول الغربية الكبرى المستعمرة، كما حدث بالنسبة لاقتسام بلاد الشام بين الإنجليز والفرنسيين فى اتفاقية سايكس-بيكو أثناء الحرب العالمية الأولى، أو على أساس توازن القوى السياسية بين حركات التحرر الوطنى وجبروت الدول الغربية المستعمرة كما حدث بالنسبة لمصر والسودان مثلاً، ولكن هذه الحكومات من بعد صارت ذات وجود ومصالح تدافع بها عن حدودها وترسخ مفاهيم استقلال جماعتها السياسية عن غيرها. وهذا مما ساهم فى إرباك علاقات الانتماء الجماعى ومشاعره.

المهم من ذلك كله أننا مع إدراكنا الجماعى لما يجمع بيننا نحن الشعوب الإسلامية ذات العقيدة الواحدة والحضارة الشاملة والتاريخ الواحد أو المتماثل والتشكل النفسى المتشابه، ومع إدراكنا أن ثمة مشتركاً عاماً يجمع بيننا، ومع ما يؤكد هذا المشترك العام من وحدة ما نعانيه من قمع عالمى واستبداد بنا من الدول الكبرى ومن كراهية تجمعنا ضد الاستعمار الغربى وسياساته، وما نشعر به من وحدة المصير، إلا أن هذا المشترك العام لا يتحدد به فى وضوح ما هى بالضبط الواجبات الفردية والجماعية التى يمليها علينا، وما هو بالضبط ما يتعين أن نتحاكم به بين بعضنا البعض من وجوه النشاط وواجبات النهوض للدفاع والمقاومة.

ومن ناحية ثانية، فإن قيام الحكومات لدينا لا على أساس تصنيف جامع ومانع للجماعات السياسية، قد أربك لديها إمكانية التقدير بين ما يعتبر من ضرورات «الأمن القومى» الذى يعنى حماية الجماعة السياسية وحراستها والذود عنها، وهذا هو رأس واجبات الدولة بالنسبة للجماعة السياسية التى تقوم عليها والمصدر الأساسى لشرعيتها، أقول ارتبك لديها التقدير بين ضرورات الأمن القومى هذه، وبين موجبات «أمن الدولة»، أى أمن النظام السياسى القائم على رأس هذه الجماعة والحافظ له ولتشكيلاته المؤسسية والمجتمعية، وصار «أمن الدولة» هو الذى يسيطر ويحكم موجبات «الأمن القومى»، وهذا الخلل والإرباك أصاب سياسات الدول فى غالب بلادنا العربية والإسلامية، وهى لا تجد دائماً فى الأمن القومى للجماعة السياسية التى تحكمها، لا تجد دائماً فى ذلك ما يهدد أمن الدولة، أو ما يزعزع استقرارها.

ولعل المؤتمرات التى عُقدت للحكومات العربية بشأن الانتفاضة الفلسطينية، أو المؤتمرات التى عُقدت بعد ذلك للحكومات الإسلامية بشأن غزو أفغانستان، هى أمثلة تشهد بهذا الأمر، إذ انعكس فى قرارات هذه المؤتمرات الحكومية أن غالب هذه الحكومات تستشعر الحرج فى علاقتها بالولايات المتحدة بأكثر كثيراً من شعورها بالقلق على الأمن القومى لبلادها ولجماعتها السياسية فى المدى الطويل. وتتعقد المسألة ويزيد الارتباك عندما تقوم الحركات السياسية الشعبية فى كل بلد لتنبه إلى المخاطر الآتية من الخارج وتتنادى للذود عن الحياض والدفاع عن الحوزة، فترى

الحكومات فى ذلك ما يهدد استقرارها الداخلى وتحتشد ضده، وترى فيه خطرا عليها يماثل أو يجاوز الخطر الأجنبى الوافد على الجماعة كلها وعلى الدولة مما وراء الحدود.

ولعل موقف حكومة باكستان بعد أحداث ١١ سبتمبر هو أوضح مثل على ذلك، إذ دفعها قلقها على استقرار حكومتها الداخلى إلى التضحية بموجبات أمنها القومى، وصار قلقها من شعبها على نفسها أشد من شعورها بالخطر الداهم على أمنها القومى من أن تنشأ فى أفغانستان دولة خصم لها فتنحصر باكستان بين عداء الهند لها وعداء الأفغان. وهكذا يستعاض عن الذى هو خير بالذى هو أدنى، وعن النفع العام بالنفع الخاص، وعن الآجل الباقى بالعاجل المنقطع، وتصير الحكومة محمية وليست حامية للجماعة.

خامسًا:

على أنه من جهة أخرى، فإن الأوضاع العالمية التى نتجت عن انتهاء الحرب الباردة بين الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتى، قد أسفرت عن ظرف موات للدول الإسلامية وشعوبها يمكنها من تحقيق قدر من التقارب والتنسيق فى السياسات، قدر لم يكن متاحًا من قبل على مدى نصف القرن الأخير.

إن الناظر فى شأن بلاد المسلمين، يرى أن المخاطر التى تتعرض لها هذه البلاد من الخارج، وأن أحداث الغزو والاحتلال وما يتهدد استقلالها، كل ذلك كان يتنوع بالنسبة لكل منها حسب الموقع الجغرافى وحسب الأحداث التاريخية التى جرت منذ أواخر القرن الثامن عشر. والبلاد العربية فى شمال أفريقيا وغرب آسيا كانت وبقيت تكافح ضد الأطماع الآتية من دول أوروبا الغربية، سواء من انجلترا أو فرنسا أو إيطاليا، ثم قام العرب جميعًا بعد ذلك يكافحون الاستعمار الاستيطانى الصهيونى لفلسطين، وهو الاستعمار المؤيد من الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ثم دعا التحالف الغربى إلى إعادة صياغة علاقات

التبعية والإلحاق التى تربط البلاد العربية به، وذلك بإبرام معاهدات الدفاع المشترك وبإقامة الأحلاف العسكرية منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، وكافحت حركات التحرر الوطنى وحكومات التحرر الوطنى هذا المسعى بما أقام خصومة حادة بين الطرف الغربى وبين الطرف العربى.

وفى مقابل ذلك، فإن خبرة الجغرافيا السياسية وتجارب التاريخ منذ القرن الثامن عشر حمل الشعوب التركية والفارسية ووسط آسيا على إدراك أن المخاطر المحدقة بهم ترد فيما ترد، أو ترد أكثر ما ترد من الشمال الروسى، سواء فى عهد القياصرة قبل عام ١٩١٧، أو فى عهد البلاشفة الشيوعيين بعد عام ١٩١٧. لقد توسعت روسيا القيصرية فى أراضى شعوبهم وضمت إليها أكثر ما ضمت، وعملت على إذابتهم من النواحى العقيدية والحضارية والسياسية وغيرها، ثم قمع الجيش الأحمر حركات تحررهم التى شبت بعد ثورة ١٩١٧ فى روسيا.

ومن هنا جرى التخالف والتباين فى النظر لقضايا الأمن الجماعى وفى تقدير أولويات المخاطر وإمكانات التحالف، جرى التخالف فى ذلك بين من هم فى موقف الشعوب العربية ومن هم فى موقف شعوب وسط آسيا. وكان هذا من أسباب عدم إمكان حدوث التقارب بين شعوب المسلمين على المدى الذى استطالت إليه فترة الحرب الباردة. وقد كان الغزو السوفيتى لبلاد الأفغان فى عام ١٩٧٩ هو ما يؤكد على حقيقة المخاطر الآتية من الشمال الروسى على هذه المنطقة، كما كان الدعم الكامل للولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل هو ما يؤكد أيضاً على حقيقة المخاطر الآتية من الغرب على المنطقة العربية من بلاد المسلمين.

والخلاصة أنه على مدى الخمسين سنة المنقضية، كانت البلاد التركية الفارسية وشعوب وسط آسيا يستقوون ضد الخطر الروسى الشمالى بالحلف مع الأمريكيين، وكانت البلاد العربية تستقوى ضد الخطر الأمريكى الصهيونى بالحلف مع الروس، ولست أقول إن كان هذا هو العامل الوحيد فى هذا التوجه، السياسى لكل من المنطقتين، ولكننى أثير عنصرا أراه مهمّا فى هذا التوجه، وعلى الجملة فإن هذا التخالف فى السياسات هو ما به قوى التدابر داخل الدائرة الإسلامية من الشعوب.

ونحن نذكر مثلاً أن ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ فى مصر رسمت فى كتاب «فلسفة الثورة» ثلاث دوائر للعمل المصرى، الدائرة الإسلامية والدائرة العربية والدائرة الأفريقية، بحسبان ما تنتمى إليه مصر من دوائر متداخلة يمكن أن ترسم من خلالها توجهاتها السياسية الدولية. وقد تفاعلت كل من الدائرتين العربية والأفريقية، ولم يحدث التفاعل فى الدائرة الإسلامية، وأظن أن سبب ذلك كان يرجع إلى هذا التدابر والتخالف الذى قسم بلاد المسلمين أقسامًا بالنسبة لموجبات الأمن الجماعى لكل من هذه البلاد، بالضبط كماحدث فى نهايات القرن التاسع عشر من تدابر داخل الدائرة العربية بسبب خضوع أرض الشام للاستبداد العثمانى واستقواء الثوريين هناك بمصر الخاضعة للاستعمار البريطانى، وخضوع الثوريين فى مصر للاحتلال البريطانى ومحاولتهم الاستقواء بالنفوذ العثمانى، الأمر الذى أبعد احتمالات التقارب عقوداً تالية من السنين.

المهم أن انتهاء مرحلة الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتى وبالتفرد الذى طلعت به الولايات المتحدة عازمة السيطرة المنفردة على العالم بمعاونة شركائها الأصغر من دول غرب أوروبا، هذا الأمر قد أنهى السبب الرئيسى للتناقض الذى كان طرأ بين دول المسلمين ومصالح شعوبهم، بعد أن صارت الولايات المتحدة هى وحدها المرجع للخطر الداهم المتحقق فى فلسطين، وهى ذاتها المرجع والفاعل للخطر الداهم المتحقق فى أفغانستان.

إن مصر تقاربت مع الهند على مدى مشارف الخمسين سنة بسبب العدو الإنجليزى المشترك الذى كانت تواجهه كل من حركتى التحرير المصرية والهندية، رغم التنوع الحضارى والعقيدى والتاريخى الكبير بين مصر والهند، فما بالنا الآن بالأثر التوحيدى لوجود عدو واحد مشترك، فضلاً عن هذا التوافق العقيدى والحضارى والتاريخى بين كل هذه الشعوب فى بلاد المسلمين الآسيوية والأفريقية. ويؤكد ذلك أيضًا أننا نلحظ فى الحدث الأفغانى الذى يجرى هذه الأيام، نلحظ قدرًا من التقارب الأمريكى الروسى والتنسيق بين سياستيهما مما يسهم في توحيد المخاطر التى يواجهها المسلمون.

•

سادسًا:

على أن المشكل الحادث فى هذه المرحلة التاريخية، هو هذا التنوع الهائل فى الظروف والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية مع تنوع السياق التاريخى والتجارب البشرية بين الشعوب الإسلامية فى العالم، وأثر هذا التنوع وتبعاته.

نحن على المستوى العربى أو الإسلامى، لدينا دوائر متعددة، فثمة الدائرة العربية، وثمة الدائرة الفارسية، ودوائر الشعوب التركية، وثمة الدائرة الهندية، وثمة الدائرة الأفريقية عربية وغير عربية، أى شمال الصحراء وجنوبها، وشرق أفريقيا وغربها، وثمة دائرة جنوب شرق آسيا، ثم هناك أقليات المسلمين المنتشرين الآن بضعة ملايين فى كل من البلاد الأوروبية الكبرى أو الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت الدوائر العربية والفارسية وبعض التركية تتشابه فى الغلبة العددية للمسلمين بالنسبة لمواطنى كل دولة، وبالنسبة للتداخل التاريخى والثقافى بين شعوبها، فإن الأمر يختلف فيما عدا هذه الدوائر من حيث النسبة العددية للمسلمين وتاريخ العلاقات بين الطوائف والفرق فى كل بلد والأوضاع السياسية والاقتصادية وغير ذلك.

لدينا جميعًا القدرة على إدراك هذه الفروق والتنوعات الكثيرة، من حيث المعرفة بها ومن حيث إمكان تصور ما يترتب عليها من آثار، فى السياسات المختلفة وفى تبين المصالح الشعبية الواجبة الرعاية، وفى تبين تنوع وجوه المخاطر التى تواجه كل جماعة فى أى ظرف مخصوص. ولكن ما لم نستبنه بعد فى إطار الفكر السياسى الآخذ من المرجعية الفقهية الإسلامية، هو النظر فيما هى أسس تقويم السياسات المتباينة التى تفرضها مصالح الجماعات فى البلاد المختلفة، وكيف يمكن اكتشاف مدى اتفاق سياسة معينة مع المرجعية الشرعية للإسلام فى ظروف تنوع لمصالح الجماعات واختلاف فى السياسات قد يصل إلى حد التضارب بين المسلمين.

وقد سبقت الإشارة إلى ما حدث فى فترة الحرب الباردة من تنوع للسياسات بين الدول الإسلامية شارف مبلغ التضارب بين من يتقوون بالاتحاد السوفيتى ضد خصمهم الأمريكى الألد، وبين من رأوا الاستعانة بالظهير الأمريكى فى مواجهة الأطماع الوشيكة للاتحاد السوفيتى فى بلادهم، وفى الآونة الأخيرة فى الأحداث

الأفغانية التى لاتزال تقع، جد التساؤل عن موقف الجنود المسلمين فى الجيش الأمريكى إذا أمروا بالاشتراك فى الحرب الأفغانية. ومن قبل ذلك خلال أزمة الخليج فى عامى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، ثار التساؤل عن شرعية اشتراك قوات عربية مع الأمريكيين فى ضرب الشعب العراقى.

تتباين الاجتهادات طبعًا وتختلف، وقد تصل إلى حد تبادل التهم، ذلك لأننا لم نستقر على توصيف معين للصالح العام من وجهة النظر الإسلامية، توصيف عام يتضمن ثلاثة جوانب، أولها: الأسس العامة الضابطة لما هو الشأن الإسلامى وما هو صالح الجماعة الإسلامية فى ظروف عالم اليوم. ثانيها: مدى ما تسمح به هذه الأسس العامة من تنوع بين مصالح البلاد والشعوب والجماعات بداخله. وثالثها: إذا جرى الاختلاف حول تقدير ما هى المصلحة الأعم، أو إذا بلغ الاختلاف حد التضارب فما هى إجراءات ومناهج حسم المشاكل، وكل ذلك ينظر فيه نظرة واقعية إلى أوضاع العالم اليوم، وما يعج به من قوى متصارعة ومن تحالفات ومن قوى عظمى ليس لمثل شعوبنا قول فاصل معهم حتى الآن، وليس ثمة منظمة ذات قرار مرعى الجانب بالنسبة للدول الإسلامية أو الدول العربية، وليس ثمة دولة منا ذات قوة وبأس يستطاع بهما حسم خلاف يثور بين المختلفين.

والحال أن دول الغرب فى تاريخها المعاصر وبعد صراعات مضنية بين بعضها البعض، بلغت ذروتها فى حربين عالميتين فى القرن العشرين، قد استطاعت من بعد أن تبلور تنظيمًا وتوجهًا ثقافيًا يمكنها من حل مشاكلها بين بعضها البعض بقدر من التقبل المتبادل وسعة النظر فى مصالح الطرف الآخر، واستخدام أساليب المفاوضة والمساومة لحل الصراعات والوصول إلى التسويات بين المصالح. ولكننا نحن الآن لم نبدأ طريقنا الفكرى لتهيئة الأوضاع الفكرية والثقافية المناسبة، وأولها الإقرار بأن الاتفاق العام لا ينفى التنوع والاختلاف والتعارض، وأن الأمر هنا من حيث المرجعية الشرعية يدرك فى باب فقه المصالح، وبما يفيد من موازنات.

ويدخل فى هذا المجال النظر فيما هى الحدود الضابطة فى دعم أية دولة لدولة أخرى فى إطار توازنات القوى وتوازنات المصالح بين بعضهم البعض، ومدى ما يجوز فيه للمغالى أن يفرض مغالاته على الآخرين، وما يجوز به للمتراخى أن يشد

الآخرين إلى تراخيه، وما هو معيار المغالاة والتراخى إذا أردنا قدراً من التقبل العام والاجتماع الغالب لما يتصور أنه المصلحة الأعم، ما هى مثلاً حدود التوافق مع مطالب مسلمى الصين وبأى قدر فى ظروف حرص غالبية الدول العربية والإسلامية على كسب صداقة الصين فى الظرف العالمى الراهن وإزاء توازنات القوى العالمية الجارية. وكذلك الأمر بالنسبة للشيشان مثلاً وعلاقة ذلك بالدولة الروسية ودورها المحتمل فى التأمين النسبى للعراق وسوريا مثلاً.

كل ذلك يحتاج لا إلى توفيق بين المصالح فقط، فهذا قريبة إمكانياته، ولكنه يحتاج إلى جهد أصعب فى تقدير نواحيه الفقهية الإسلامية، حتى لا نفاجأ فى لحظة ما بانفجار فكرى يحدث فيطغى على غيره، أو نفاجأ بوهن «لا أدرى» يصيبنا بهبوط فى الدورة الدموية.

سابعـــــاً:

كنا فى شبابنا نمزح بترديد عبارة خطابية كانت قالتها بطلة من بطلات «التراجيديا» فى أحد أفلام الأربعينيات فى السينما المصرية، تقول «المجنى عليه صفح والجانى لم يصفح». ونحن الآن بعد خمسين سنة لا أجد عبارة أكثر جدية وتعبيراً من هذه العبارة فى وصف حالة الغالب من حكوماتنا وسياساتنا الرسمية العربية والإسلامية فى علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. إن ما حدث فى فلسطين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يمثل جريمة، وهى بتعبير رجال القانون تعتبر جريمة مستمرة، ومن ارتكبها ويرتكبها هو الولايات المتحدة الأمريكية. والأمر كما نعلم جميعًا لا يتعلق بفلسطين وشعبها وأرضها فقط، ولكنه يتعلق بكل العرب.

إن الولايات المتحدة التى عايشنا عداءها لنا فى فلسطين نصف القرن الماضى، هى من نواجه الآن فى بلاد الأفغان، وهى من تقيم القواعد العسكرية حولنا فى الخليج العربى، وهى من يحاصر البلاد ويشن سلاح المقاطعة. ونحن نعرف من ممارسات الحكومات الأمريكية خصائص فى الفعل السياسى لا يجوز أن تغيب عن الناس.

أولهما: إن ما تصنعه إسرائيل في عرب فلسطين، سبقتها فيه السياسة الأمريكية بالنسبة للسكان الأصليين في أمريكا منذ مئات السنين، وأن أهم الأسس التقليدية التي تقوم عليها السياسات الأمريكية تعتمد على خبرتين تاريخيتين رئيسيتين، الأولى: هي إبادة السكان الأصليين وتفريغ شمال أمريكا من سكانها. والثانية. هي نقل شعب أفريقي من بلاده بالاسترقاق ليسخر في بناء الولايات المتحدة. وإسرائيل فيما تفعل تذكر الولايات المتحدة بشبابها القديم. فلا يمكن أن نتصور أن الدوافع الأخلاقية أو القانونية يمكن أن تحرك سياسة الحكومات الأمريكية هناك، إلا بضغوط شعبية هائلة من الرأي العام هناك لن تتوافر في المستقبل المرئي، ولا يمكن أن نحتكم إلي الولايات المتحدة وهي خصم أساسي في هذه المسألة.

وثانيهما: إن الولايات المتحدة تفرق ما بين الحليف وبين الصنيعة، الحليف له حقوق تراعى، ولكنه ينبغي أن يكون بلداً من أوروبا الغربية، وإلا فلا يجوز التعامل معه إلا بحسبانه صنيعة، أما الصنيعة فيجب أن تتخلص منه فور انتهاء خدمته لها لئلا يطالب بأجره. فإذا كان رسول الله ﷺ قد علمنا أن نعطي الأجير أجره قبل أن يجف عرقه، فإن الولايات المتحدة على العكس تعمل على التخلص من الأجير قبل أن يطلب أجره. وهذا هو درس باكستان في الحدث الأفغاني الذي لا يزال جارياً ولم تتم فصوله بعد، ورغم كل ما فعلته حكومة باكستان في التخلص من حكم حلفائها «طالبان» لصالح الولايات المتحدة أقامت الولايات المتحدة الحكومة الأفغانية الجديدة التي تمد يدها للهند في هذه الأيام. وبعد كل ما صنعته الضغوط الروسية على جمهوريات وسط آسيا لمساعدة الولايات المتحدة، تنسحب الولايات المتحدة من اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن الصواريخ المضادة وكانت أبرمتها مع الاتحاد السوفيتي. وهذا ما سبق أن صنعته أيضاً في أفغانستان إذ أدارت ظهر المجن للمقاومة الأفغانية الوطنية المحاربة والمجاهدة بعد انسحاب الروس من أفغانستان في عام ١٩٨٩، وبدأت من يومها تتعقب هؤلاء المجاهدين وتثير عليهم حكوماتهم للتخلص منهم، وكان الحدث الأفغاني الأخير هو حلقة من سلسلة حلقات هذا التخلص.

أفلا تتعظ وتعتبر الحكومات والقوى السياسية فى بلادنا بهذه الدروس فى رسمهم لعلاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية؟!

أما من حيث قوة الولايات المتحدة، فلعلنا نذكر قولاً لسعد زغلول فى عام ١٩٢٠ : كان من أسموا أنفسهم «المعتدلين والواقعيين» قالوا له إن بريطانيا العظمى قوية جداً، وقد خرجت لتوها منتصرة من حرب عالمية ضروس. فنقل على الفور مجال المناقشة معهم إلى مجال آخر وقال عن بريطانيا «إنهم لصوص وإنهم يسرقون الأوطان»، نقل المسألة بسرعة ووضوح من مجال البحث فى القوة المادية المتاحة فى لحظة تاريخية معينة، نقلها إلى مسألة البحث عن مصير الشعوب والأوطان ووجوب التمسك بالحقوق، وبهذا العزم والإصرار والوضوح فى رؤية المسائل، وبعد زمن ليس بعيداً، ضعفت قوة السارقين وعادت الأوطان المسروقة.

العنف: من نيويورك إلى كابول
ضوابط العنف السياسى وآثار الحدث التاريخية

٣٨

أولاً :

لم يكن لمصر ، ولا لأى من البلاد العربية علاقة وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية ، قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فى منتصف الأربعينيات من القرن العشرين . لقد عرفنا بعثات التبشير المسيحى الأمريكية منذ الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، عرفنا نشاطهم بين المسيحيين المصريين فى القاهرة والإسكندرية وأسيوط ، وعرفنا نشاطهم بين المسيحيين فى بيروت فى ذات الوقت . وعرفنا إنشاءهم الجامعة الأمريكية فى بيروت فى الستينيات من القرن التاسع عشر ، وإنشاءهم الجامعة الأمريكية فى القاهرة فى نهايات القرن ذاته ، وقد بدأت كل من الجامعتين بنشاط يدخل فى مجال التبشير .

وكان الاحتكاك القليل الذى لامستنا فيه السياسة الأمريكية الرسمية فيما قبل الحرب العالمية الثانية ، غير مثير للحماس فى الطموح لإقامة علاقات طيبة مع القائمين بهذه السياسة . إذ زار مصر فى عام ١٩١٠ رئيس أسبق للولايات المتحدة الأمريكية هو تيودور روزفلت (الأب) ، وعرفت له فى مصر ثم فى بريطانيا تصريحات تؤيد الاحتلال البريطانى لمصر وتنتقد ما رآه من تساهل بريطانى مع المصريين . ثم كانت مبادئ تقرير المصير التى أعلنها الرئيس الأمريكى ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى ، مما أثار الأمل لدينا ولدى كل شعوب البلاد المحتلة فى أن نعرف بعد الحرب نظاما دوليا يقوم على مبادئ الاستقلال والأخلاق ، ولكن فوجئ المصريون فى ثورتهم عام ١٩١٩ أن ويلسون نفسه يصرح بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، وأنه يرى حقًا لبريطانيا فى إبقاء احتلالها لمصر .

على أن كل ذلك لم يكن عميق الجذور فى النفوس عندما شارفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء - ونحن نذكر أن الجيل الذى تفتح إدراكه السياسى فى

(*) قارعة سبتمبر . مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٢ .

الأربعينيات من القرن العشرين، من طلبة المدارس والجامعات، كان يطالع بشغف كتابا ظهر وقتها بعنوان: «أمريكا الضاحكة» كتبه صحفى شاب متميز، قفز سريعا إلى صفوف الصدارة فى الصحافة المصرية وهو «مصطفى أمين»، وكان تلقى بعض دراساته الصحافية فى الولايات. وعاد من هناك وأنشأ مع شقيقه التوأم على أمين مدرسة جديدة فى الصحافة المصرية، وكان من بين ما يروج له الدعوة لنمط الحياة الأمريكية. ثم جاءت بعد ذلك السينما الأمريكية، لتعرض هذا الأسلوب الجديد من أنماط الحياة، وساهم كل ذلك فى إضفاء طابع وردى جميل لهذا المجتمع الذى تأتينا صورته عبر المحيطات، مجتمع الرغد والرفاهية والحياة الناعمة العملية والباسمة. ولم تكن ثمة تجارب استعمار قديم تؤثر سلبا على هذا النموذج المضىء، وكانت الخصومة التاريخية لمصر والسودان والعراق والأردن وفلسطين هى مع الاحتلال البريطانى، كما كانت الخصومة التاريخية للمغرب والجزائر وتونس وسوريا ولبنان هى مع الاحتلال الفرنسى، وخصومة ليبيا مع إيطاليا. والولايات المتحدة كانت بعيدة عن هؤلاء جميعا وقتها.

ولكن لم تمض شهور على نهاية الحرب حتى وجدنا الولايات المتحدة هى الدولة التى آلت على نفسها أن تتبنى الدعم الكامل للمشروع الصهيونى فى فلسطين. وهى الدولة التى دعمت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ نهاية الحرب، وخاصة هجرة يهود شرق أوروبا فى سنة ١٩٤٦، وهى التى كفلت الدعم السياسى لهذه الموجات من خلال قرارات المنظمة الدولية الوليدة، الأمم المتحدة، وهى التى مولت هذه الهجرات، وهى التى كانت فى مقدمة من أيدوا مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود فى سنة ١٩٤٧، ثم المبادرة بالاعتراف بدولة إسرائيل فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨م عقب إعلان نشوء الدولة بدقيقتين اثنتين. وذلك كله دون أن يبدو من العرب فى فلسطين ولا فيما جاورها وما لم يجاورها من بلاد العرب، أى توجه معاد أو غير ودى للأمريكيين.

ويكفى لكى نوضح أثر هذا الموقف، أن نذكر أن مصر التى قامت حركاتها الشعبية على مدى ثلثى القرن السابق ضد الاحتلال البريطانى لمصر والسودان، فإن هذه الحركات الشعبية لم تستفتح تحركاتها الاحتجاجية بعد الحرب العالمية الثانية إلا بحركة إضراب وتظاهر شملت غالب المدن المصرية فى ٢ نوفمبر عام ١٩٤٥،

بمناسبة ذكرى وعد بلفور، الوعد الذى أصدرته وزارة الخارجية البريطانية فى عام ١٩١٧م بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وكانت هذه التحركات الشعبية هى إعلان بأن الشأن الفلسطينى قد صار صنوا لشأن الجلاء من مصر فى وعى المصريين وضميرهم.

ومن يومها لم تجد الولايات المتحدة سياسة أكثر ثباتا من هذه السياسة التى تدعم الاستيطان الصهيونى لفلسطين على حساب العرب، وتدعم إخراج العرب من ديارهم وتصفية وجودهم المادى فى بلادهم، وتدعم التهديد الإسرائيلى للبلاد العربية المحيطة. ومن هذا يظهر أننا نحن العرب عامة لم نبدأ أى عراك مع الولايات المتحدة، ولا بدأ ذلك أى من أقطارنا.

ثانيـــا:

أردت بالمقدمة السابقة أن أرسم ملمحا عاما للموقف الأمريكى بالنسبة للعرب حسبما وعته أجيالنا من أول من تفتح إدراكهم السياسى ووعيهم الجماعى بشئونهم العامة عند انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الآن. وأن الولايات المتحدة الأمريكية بإصرار عجيب وبوضوح بواح وبصراحة جهيرة تقف مع إسرائيل فى كل عدوان تشنه على شعب فلسطين أو على أى من البلاد العربية، فى حرب سنة ١٩٦٧، وحرب سنة ١٩٧٣، واجتياح إسرائيل للبنان فى سنة ١٩٨٢م، انتفاضة عرب فلسطين فى سنة ١٩٨٧، وانتفاضتهم الثانية فى سنة ٢٠٠٠، لا يكاد يشذ من ذلك قليلا إلا العدوان الإسرائيلى على مصر فى سنة ١٩٥٦ الذى بدأته إسرائيل باتفاق سرى مع بريطانيا وفرنسا وعاقبتهم جميعا الولايات المتحدة على هذا التخفى بأن لم تهب لنصرتهم وتركتهم نهبا للتهديد الروسى الذى أعلنه ضدهم وقتها، ولكنها عادت سريعا إلى موقف التأييد الكامل لإسرائيل.

ونحن فى هذه الأيام على التحديد، ومنذ انتفاضة الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، أى منذ سبتمبر سنة ٢٠٠٠م، لا نكاد نرى أو نسمع إلا أحداث الضرب والإبادة وهدم البيوت وقطع الأرزاق والتجويع، تمارسه العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ولا نرى ولا نسمع

إلا التأييد المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، وإلا ضغوط الولايات المتحدة على الحكومات العربية؛ لتكفَّ إى إمكانية عربية ورسمية أو أهلية؛ لدعم مقاومة الشعب الفلسطينى، مع ما تقدم الولايات المتحدة من دعم لإسرائيل فى الهيئات الدولية.

ثم هذه السياسة الأمريكية التى تضرب العراق فى كل يوم لعشر سنوات بعد معركة انتهت فعلا وزالت. إن الولايات المتحدة التى عانت من ضرب اليابان للأسطول الأمريكى فى بيرل هاربر، كانت بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب العالمية سنة ١٩٤٥م، كانت هى من يدعم الاقتصاد اليابانى ويمده بالمال والخبرات اللازمة لبناء الصرح اليابانى الاقتصادى الذى نراه فى أيامنا هذه. فهل كانت «جريمة» العراق فى نظر الأمريكيين أكبر من جريمة اليابان فى بيرل هاربر؟ وكذلك الأمر بالنسبة لألمانيا الخصم المحارب فى الحرب العالمية، لم تمر السنوات العشر على انتهاء الحرب، إلا وكانت الولايات المتحدة تساهم فى بناء قلعتها الصناعية، فهل كان احتلال العراق للكويت أكبر إثمًا لدى «المتطهرين» الأمريكيين من إثم هتلر والحكم النازى فى ألمانيا الذى كبد العالم حربًا دامت ست سنوات وسقط فيها اثنان وثلاثون مليونًا من القتلى.

يمكن طبعًا أن نقول إن ظروف الحرب الباردة بين المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى هى ما دعا لهذا المسلك الأمريكى المتسامح والمتغير من العداء إلى التحالف، ولكن لا ننسى هنا أيضًا أن سياسة الرئيس السادات كانت تتلخص فى أن تسير مصر والبلاد العربية فى طريق الصداقة والتحالف مع الولايات المتحدة، وإن ذلك من شأنه أن تستغنى الولايات المتحدة عن موقف الصديق الإسرائيلى الوحيد لها فى المنطقة فتنحاز إلى العرب فى قضيتهم العادلة، أو على الأقل تتخذ موقف الحياد. ولعل مما يدعم هذا التصور الساداتى أن انتهت الحرب الباردة وسقط المعسكر الاشتراكى المواجه لأمريكا، فلم يبق ثمة خوف من احتمال انحياز أى من دول المنطقة إلى خصم لها. ومع ذلك ورغم كل ذلك، بقى الموقف الأمريكى المؤيد والمدعم فى صراحة وتصميم لإسرائيل فى عدوانها على الشعب الفلسطينى، وفى تهديدها لأى من بلاد العرب والمسلمين.

وأنا أوثر هنا أن أتكلم عما نشعر به ونفكر فيه بفعل ما عايشنا من أحداث عامة في ربع القرن الأخير. وأنا هنا لا أناقش السياسات الأمريكية، والساسة الأمريكيون أعرف بشئون دنياهم وبما يفيدهم. إنما أشير فقط إلى أمور، وهى إنهم لا يحسبون حسابًا لرضائنا أو لغضبنا، ولا يهمهم ما قد نصل إليه من الغضب مهما زاد قدره، إنه سواء لديهم أرضينا أو غضبنا، وسواء لديهم بادرناهم بالمودة والصفاء أو لم نفعل وولينا وجوهنا عنهم. بل أكاد أقول إننا كلما أبدينا الرضا وعرضنا المودة والصفاء، كلما زادت درجة استغناء الساسة الأمريكيين عن ذلك وكلما زدنا هوانًا عليهم. وذلك إلا أن يتراكم لدينا قدر من الغضب يهدد المصالح المرعية من الساسة الأمريكيين في المنطقة العربية، فيجرى التفكير فى كيفية تفادى الأثر الضار المحتمل لهذا الغضب أو التخفيف من أثره. وأن ما يهمهم هو «الأثر» الذى يمكن أن يترتب على الغضب ومدى كونه محتويًا على إضرار محتمل.

ونحن أعز على أنفسنا بطبيعة الحال من أن نرضى بوضع مثل هذا الوضع، سيما أن الأمر ليس أمرًا نفسانيًا، إنما هو سياسة هجرات صهيونية واستيطان وطرد للعرب والمسلمين وإزاحة لهم وتهديد لأمن دولنا.

ثالثــا:

إن حادث نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م ونسبته، غير المحققة وغير الثابتة، إلى من اتهمتهم الإدارة الأمريكية يثير مسألة أولية وهى: ما هو موقفنا الفكرى والسياسى من مثل هذا الفعل. ونحن نعرف أن الحرب على الأفغان شنت من جانب الولايات المتحدة تحت مظنة غير ثابتة وتحت افتراض غير متحقق ولا محقق، ونعرف أنه بعد ساعات محدودة، قيل إن ثمة عشرات الألوف من خيوط التحقيق تتبع وأن عشرات الألوف من المحققين ينشطون فى البحث. ثم بعد ساعات قليلة قيل إنه فلان هو من دبر الحادث وإن بلاد الأفغان هى من يأويه، ولم يقدم أى دليل يثبت أمرًا ولا قرينة تشير إلى أمر، ثم قامت الحرب فى ٧ أكتوبر، لا بعد أن ثبت شىء، ولكن بعد أن أحكمت السياسة الأمريكية خطة الغزو والتدمير لأفغانستان، وبعد أن أجرت ضغوطها ومساوماتها مع الدول المجاورة

لضمان التسهيلات الضرورية لها. ثم بعد شهرين من القصف والتدمير والتقتيل فى الأفغان، صرح الرئيس الأمريكى وحكومته أنهم وجدوا شريط ڤيديو فى بعض المنازل المدمرة «يثبت» الفعل والفاعل، وهكذا وقع العقاب الغليظ ودمرت بلد وشرد مئات الآلاف من المواطنين وسقطت حكومة، وطورد رجال وجاع شعب وقتل الآلاف، ثم بعد ذلك خرج كبير الساسة الأمريكيين على قومه فى زينته، وذكر أنهم عثروا فى خرائب منازل المدن المدمرة على شريط ڤيديو «يثبت» الجريمة ويحدد الفاعل لها. ونحن هنا لا نقاضى ولا نحاكم ولا ننقد، ولكننا فقط نثبت لأنفسنا وأمام غيرنا أننا قادرون على المحافظة على صفاء الفكر وصفاء الوجدان، وأننا باقون على شموخ من يثقون بما يملكون من حق ومن قدرة على الإباء. ومن هذا الموقع نتحدث عن موقفنا من العنف السياسى.

فنحن نعرف أن الصراعات السياسية تتراوح بين الأعمال السلمية والأعمال العنيفة، وتتراوح أيضًا بين الأعمال المشروعة والأعمال غير المشروعة. ونعرف أن العنف فى السياسة هو واحد من أساليب الصراع السياسى، وهو مرحلة من مراحل الاشتباك السياسى، وأنه مثل الجراحات التى تجرى فى جسم الإنسان. فحيث لا يجدى العمل السلمى أو المعالجات العادية، وحيث تنسد أبواب العلاج السلمى لأزمات متفاقمة، استخلاصًا لحق مفترى عليه أو تحقيقًا لمصلحة حيوية مضيق عليها، هنا ترد وسيلة العنف بحسبانها أسلوبًا لحسم الصراع السياسى، وهى فى أحيان كثيرة تتداخل مع الوسائل السلمية كلٌ بقدر.

والعنف السياسى له عدد من الأساليب والمراحل، فمنه مثلاً إحداث الاغتيالات السياسية أو إحداث التدمير لأبنية أو لمواقع، عندما يكون مقصودًا بأى من هذه الأحداث توليد آثار سياسية معينة، مثل التخلص من أشخاص معينين، أو التنبيه إلى أن ثمة من سيعاقب من يقوم بمثل ما كان يقوم به المجنى عليه من دور سياسى، أو مجرد إشاعة جو الاضطراب وعدم الاستقرار فى مواجهة إحدى الحكومات. وقد مورس هذا الأسلوب فى كثير من الحركات السياسية. وعرفته حركات سياسية سلميّة اتخذت من هذا النوع من العمل العنيف أسلوبًا مكملاً لوسائلها «السلمية» «المشروعة» من مظاهرات واضطرابات واعتصامات، وذلك على طول القرنين الماضيين وعلى امتداد بلاد العالم.

وقد جرى ذلك كلما كان ثمة تفاوت بين الحجم النسبى لقوة سياسية معينة أمام قوة أخرى، مع انغلاق الطريق أو ضيقه الشديد فيما هو متاح لهذه القوة من أساليب النشاط السلمى المشروع ومن خلال المؤسسات المعترف بها. أو كلما ظهر انسداد لطريق التحقق لمطلب شديد الإلحاح لجماعة معينة.

ومن أساليب العنف السياسى أيضا ما يسمى بأسلوب حرب العصابات، وقد اتبعته غالبية حركات التحرير الوطنية فى البلاد المستعمرة التى لم يقبل المستعمرون فيها تحررها ولا الاعتراف باستقلالها، إلا بعد ممارسة العنف معهم. وهويرد أساسا من حركات شعبية أهلية تستخدم وسائل العنف فى مواجهة جيوش نظامية محتلة، ومن لا تمتلك إلا أدوات قتال بدائية أو أقل تطورا بما لا يقارن بالنسبة لما تملكه وتستخدمه الجيوش النظامية المحتلة، ولذلك فهى تتبع أساليب عمل تتلاءم مع قلة السلاح وبدائيته، مع ضعف الخبرة الفنية، التى لا تملكها إلا الجيوش النظامية.

ولذلك فإن هدفها الأساسى ليس هزيمة العدو هزيمة عسكرية فى معارك حرب، بل لعلها تتفادى دائما المعارك الفاصلة والمواجهات الحاسمة، إنما هدفها مناوأة العدو ومناوأة جيشه المقاتل؛ لتجعل من وجوده واستمراره عبئا اقتصاديا وبشريا وقتاليا، عبئا لا يحتمل على المدى الطويل، ولتجعل الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الأجنبى أهدافا غير متحققة أو شديدة التكلفة بما يتعين معه النظر فى جدوى بقائهم الذى يكبدهم الخسائر دون فائدة مقابلة.

وأشد أساليب العنف السياسى بطبيعة الحال هى الحروب النظامية التى تقوم بها الجيوش التابعة للدول. وهى لا تحتاج إلى شرح ولا إلى إيضاح، إنما يكفى أن نقول إنه كان من النادر جدا أن تتخذ حركات التحرير أسلوب الحروب النظامية، لأن الجماعة السياسية الوطنية فى الغالب الأعم لا تكون مسيطرة على الحكم فى بلدها، مادام الاحتلال الأجنبى العسكرى جاسما على أرض الوطن، ولا يجرى احتلال عسكرى أجنبى، إلا ويسيطر عادة على الإرادة السياسية للبلد المحتل ممثلة فى حكومة هذا البلد، فتواجه الحركة الوطنية بوسائل الكفاح السلمى كما حدث فى مصر والهند، أو بوسيلة حرب العصابات كما حدث فى الصين وفيتنام. ثمة حالة

يحتل فيها العدو جزءا من أرض الوطن بعيدا عن حكومة هذا الوطن وعن إرادته السياسية، مثل احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء من مصر أو لمرتفعات الجولان من سوريا، وكما سبق أن حدث لفرنسا بالنسبة لاحتلال ألمانيا الإلزاس واللورين بعد حربهما فى سنة ١٨٧٠ . وهذه هى الحالات النادرة التى قامت فيها حرب نظامية وطنية لتحرير ما احتل من أرض الوطن.

رابعـــا:

إن العنف فى تقديرنا ليس مرفوضا بذاته ولا مقبولا بذاته، إنه وسيلة من وسائل حل الصراعات السياسية، والحكم عليه بالصواب والخطأ هو من مباحث علم السياسة، وهو يتعلق بالضرورة وبالإمكانية وبالجدوى، وإن العنف هو أشد الوسائل تعريضا للناس للخسائر، سواء الضارب أو المضروب، وهو أفدح الوسائل تكلفة، والكاسب به خاسر بقدر ما فقد وما تكلف. لذلك لابد أن تتوافر الضرورة هنا، والضرورة لا تتوافر إلا بأن تكون المصالح المطلوب تحقيقها حيوية جدا للجماعة فى وجودها وفى استمرارها، وأن تكون دفاعا عن حق سافر وظاهر، ليس غامضا ولا ملتبسا ولا متنازعا على وجه الأحقية فيه. ولابد أيضا من توافر الضرورة أن تنعدم وسائل تحقق المصالح الحيوية أو استرداد الحقوق الظاهرة بغير طريق العنف.

هذا عن الضرورة التى وصفها القرآن الكريم فى محكم التنزيل بعبارته المحكمة بالغة التركيز ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: ٢١٦) ولفظ ﴿كُتِبَ﴾ يشير إلى الضرورة التى لا محيص عنها، والكره يشير إلى ما يصحب الكسب من خسائر، والخير يشير إلى المصالح المتحققة من بعد.

ثم يرد بعد ذلك شرط «الإمكانية» فمن الواضح أنه ما لم توجد إمكانية فلا عمل، ثم يرد شرط الجدوى وهو أن تكون الوسيلة مفضية إلى تحقق الغايات من الناحية العملية المقدرة تقديرا واقعيا. بمعنى أن يكون المعول عليه فى التقدير هو القدرة والفاعلية، أى مكنة العمل وأثر العمل.

ونحن إذا استقرأنا حالات استخدام العنف فى حركات التحرير الوطنية، ابتداء بالثورة الأمريكية على بريطانيا وعلى القوات البريطانية فى أمريكا، أو تحرير فرنسا وأوروبا من النازى، أو فى بلاد العرب والمسلمين، أو فى الشرق الأقصى، فى الصين وفيتنام، أو فى أفريقيا جنوب الصحراء، أو فى بلاد أمريكا اللاتينية، إذا استقرأنا هذه الحالات من أحداث التاريخ المعاصر، نلحظ اجتماع عناصر الضرورة والإمكان والجدوى، ونلحظ تطبيقا لذلك، أنه لا يقوم تصارع على أرض للخصم فيها مزية تفضل مزية حركات التحرير، وألا يقوم التصارع فى وقت هو لصالح الخصم أكثر منه لصالح حركة التحرير. وكذلك ألا تتخذ فى الصراع من الوسائل ما يكون لدى الخصم فاعلية فيه تفوق فاعلية حركة التحرير المعنية.

إن خصوم حركات التحرير هم عادة الأقوى من حيث السلاح وأنواعه ومن حيث المال والقدرات المادية ومن حيث التنظيم المحكم ومن حيث المعلومات ومن حيث الإعلام. ولكن حركات التحرير تكون أقوى وأفعل من حيث إنها تمثل «الجماعة» بطولها وعرضها واستمرارها، ومن حيث إنها تدافع عن حق تقرره أو تسترده، ومن حيث قدرة الجماعة على تقديم التضحيات والبذل والعطاء بغير مقابل، ولا ننسى مقولة سيد قطب الشهيرة، إن الله سبحانه ـ لم يعد المجاهدين بالنصر، إنما وعدهم بالجنة فقط، بمعنى أنه حتى الهدف النبيل المتعلق بالانتصار على الظلم أو العسف قد لا يكون متاحا فى القريب وقد يتراخى عن أفعال التضحية بما لا نعرف ولا نستطيع أن نحدد من زمان، ولكننا حتى فى هذه الحالات مأمورون بالجهاد وبالبذل والتضحية بالنفس. كما أننا لا ننسى كلمة كارل ماركس إن المضطهدين لن يفقدوا فى كفاحهم إلا الأغلال والقيود؛ لأنهم لا يملكون غيرها.

والمزية الأخرى، أن من يصارعون من أجل تحررهم إنما يكافحون عن ذواتهم، ذلك أنهم ليسوا طرفا فى صراع غيرهم، إنما هم موضوع الصراع. الجماعة المدافعة هى أيضا موضوع الصراع وليست مجرد طرف فيه، وهذه الخصوصية التى توحد بين «موضوع» الصراع وبين «طرفه المكافح» هى أهم مزية تضمن تفوق هذا الطرف فى نهاية الأمر، سواء جرى الصراع بأى من وسائل العنف، أم كان صراعا سلميا ومشروعا. لأن الجماعة هى أصل الشرعية، ولأن رضاءها أو عصيانها هو ما عليه

المعول فى نهاية المطاف. لذلك فإن مجامع قوة حركات التحرر ليست فى السلاح والقدرة على التدمير، ولكنها فى الانتشار بين الجماعات بما يستحيل معه على الخصم أن يفعل، وهى ليست فى المال والعتاد ولكنها فى العطاء البشرى الذى يقدم بذلا بغير مقابل مادى.

خامســـا:

وأيضا من استقراء أنشطة حركات التحرر نلحظ أنها عندما استخدمت العنف إنما التزمت بعدد من الضوابط، لا أخال أنها تجاوزتها أو خرجت عليها إلا فى النزر اليسير، ولا أظن أن هذا الخروج كان مفيدا أو مجديا دائما لحركات التحرر. هذه الضوابط تتمثل فى أن العنف «المشروع» لا يستخدم إلا ضد الأجنبى المعتدى على الوطن، ولا يستخدم إلا فى الإطار الجغرافى للأرض المحتلة، ولا يستخدم إلا مع أطراف الصراع، أى من هم مشتبكون اشتباكا مباشرا فى علاقة الصراع القائمة.

وبهذا فإن العنف المعنى هنا الذى تمارسه الجماعات الشعبية إنما يستمد مشروعيته من أنه يشكل حركة تحرير وطنى، أى أنه يرد عدوانا أجنبيا محققا وموجها ضد الجماعة. وبهذا فهو عنف يستخدم ضد الأجنبى المحتل، فلا يمارس ضد مواطنيها، سواء كانوا من جماعات أهلية أو حكومات وطنية، وهو كذلك لا يمارس مع أجانب ليسوا محتلين وليسوا أطرافا فى علاقة الصراع القائمة، ولا يمارس إلا ضد من يصدق عليهم وصف أنهم ممارسون للاحتلال والاغتصاب، سواء كانوا جنودا رسميين أو مغتصبين ومقاتلين بزيهم المدنى.

ومن جهة أخرى، فهو يمارس فى حدود أرض الوطن بمعنى أنه لا يجاوزها إلى غيرها، ذلك أن أهم «سلاح» فى كل حركات التحرير أنها «صاحبة حق» وأن حقها يدور فى إطار الحدود الجغرافية للوطن، بحيث إنها تتحول إلى التعدى فور تجاوزها هذه الحدود؛ كما تتحول إلى التعدى فور توجيهها العنف ضد غير المعتدين على أرض الوطن وغير الممارسين لأفعال الغصب لهذه الأرض، مواطنين كانوا أو أجانب مسالمين. ومن جهة أخرى فإن قوى الاحتلال إنما تبرر فعلها وسيطرتها واغتصابها أوطان الآخرين، تبرر ذلك دائما بدعوى ما من دعاوى العالمية أو

الوحدات السياسية الأوسع أو التكتلات أو أى دعوى تخلقها خلقا تفيد إمكان رفع أى شعار يتعدى حدود الأوطان.

إن الحركات الوطنية عندما تقوم بنشاطها خارج حدود وطنها، إنما تقع فى هذا الفخ المنصوب لها؛ إذ تكون بدأت تتحرك على الأرض الفكرية لدعاوى خصمها، فهى لن تستطيع أن تبرر فعلها المتعدى إلا من خلال الزعم بأن لها «حقا» فى «الخروج»، وهو ذاته ما يصنعه الطرف المخاصم. إن قوى الاعتداء تعمل دائما على إزالة الحدود وهدم الحوائط التى تميز كل وطن وتحدد المجال الجغرافى لحقوق شعبه، وإن كلا من الأوطان غير الطامعة فى غيرها تجد فى هذه الحدود والحوائط أمنا لها وحماية، ومجالا لشرعية الفعل ولإعمال الحقوق أى للسيادة. والتعدى بالفعل على هذه الحدود، لن يفيد إلا ما نسميه الآن قوى «العولمة» الهادفة إلى السيطرة على الآخرين.

وهكذا فإن حادث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م، من وجهة النظر السياسية ومن وجهة نظر تراث حركات التحرير الوطنى، هو حادث لا ينتمى إلى ما تعارفت عليه حركات التحرير الوطنية، سواء فى البلاد العربية والإسلامية أو فى غيرها من بلاد آسيا وأفريقيا، وذلك فى العصر الحديث. وهو حادث يعطى للمعتدى مبررا وسندا معنويا ليمارس المزيد من القمع والاعتداء؛ لأنه يظهره بمظهر المدافع. وإذا كنا نستنفر أخلاقيات العالم ضد قتل الأبرياء منا، فإن الحادث قتل أبرياء، وإذا كنا نتحصن فى حدودنا الدولية ونهيب بالعالمين احترامها واحترام إرادتنا داخلها وسيادتنا عليها وأمننا فيها، فإن مما يتناقض مع هذا الموقف ألا نفعل ذات الصنيع مع غيرنا.

أقول ذلك وإن الحادث غريب عما تعارفت عليه حركات التحرر الوطنى. لأننى لا أعرف من الذى فعله، ولم يقدم إلينا نحن الذين عايشنا هذا الحدث فى العالم كله، لم يقدم لنا أى دليل يفيد أو يرجح أن شخصا معينا أو تنظيما محددا أو جماعة معروفة هى من قام به. وأنه لا يمكن أن تقوم حجة أو تبرير من هذا الحادث المجهول الفاعل إلى الآن، لا تقوم حجة فيه لضرب أفغانستان وأعمال أنشطة القتل والتدمير والتشريد التى تتم.

سادساً:

يبقى الحديث السريع عن الأثر السياسى لحادث ١١ من سبتمبر عام ٢٠٠١م. فإن من ارتكبه أيّا كان موقعه أو انتماؤه، إنما ارتكبه فى الغالب؛ ليصدم الأمريكيين ويشعرهم بعدم الأمان، ويشعرهم بأن ثمة مخاطر يمكن أن تثور فى داخل بلادهم. ذلك أن الشعب الأمريكى منذ حرب الاستقلال - من أكثر من مائتى سنة - لم يذق أبدا طعم أن يهدد فى عقر داره، والولايات المتحدة محاطة من شرقها وغربها بأوسع مساحة مائية فى الكرة الأرضية وبأكبر محيطين فى العالم. ولم تصل إليها معركة حربية قط إلا معركة بيرل هاربر بغرب الولايات المتحدة، عندما دمرت الطائرات اليابانية الكثير من قطع الأسطول الأمريكى خلال الحرب العالمية الثانية.

والحادث كما ذكر بعض المعلقين السياسيين جاء بالولايات المتحدة إلى واقع الأرض التى نعيش عليها، بعد أن كانت متشامخة فى السماء خارج كوكبنا الأرضى. إذ صارت دولة يمكن أن يفعل بها ما يفعل فى غيرها من كل بلاد العالم، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة. ولم يعد أمنها فقط فى جغرافيتها السياسية المعزولة عن قارات العالم القديم، ولا فى حائط الصواريخ المزمع إنشاؤه. وأمريكا كانت تنقل معاركها دائما خارج أراضيها، ولم تجرب من قبل أن يكون «الداخل» لديها أرضا لمعركة.

والولايات المتحدة الأمريكية فى سياستها الخارجية، بعد أن كانت تطاول الاتحاد السوفيتى بوصفه القوة النووية الثانية فى العالم، وتناوئ المعسكر الاشتراكى الذى يضم الصين وشرق أوروبا مع الاتحاد السوفيتى ويشكل نحو ثلث سكان العالم، وبعد أن حققت تقدمها فى ذلك، فهى اليوم تحارب دولة أفغانستان. البلد الذى بقى مستقلا طول عمره - باستثناء الاحتلال السوفيتى - لأن دولا أوروبية أو غربية لم تطمع فى احتلاله من قبل، بسبب أن مغارمه تفوق مغانمه. وشعبه الآن بضعة وعشرون مليونا يسكنون الجبال، وينتظمون فى القبائل وتربطهم عقيدة الإسلام فى أبسط تفاسيرها وتصوراتها.

إن غزو الولايات المتحدة لأفغانستان وتدمير مدنها وتدمير آلتها العسكرية البدائية الضعيفة، كل ذلك أمر حتمى ولا يتصور أن تفشل فيه الدولة الغازية بعد أن

عزمت عليه، ونجاح الولايات المتحدة فى غزو أفغانستان ليس مما يجوز أن تفخر به صاحبة أكبر ترسانة عسكرية فى العالم وفى التاريخ. وليس من عاقل ولا غير عاقل يستبعد أن تنجح أى دولة عظمى أو دولة كبيرة فى غزو دولة من دول العالم الثالث، سواء فى القرن التاسع عشر أو فى القرن العشرين أو القرن الواحد والعشرين. والتحدى لا يظهر فى مرحلة الغزو والاعتداء، إنما يظهر من بعد فى مراحل ما يراد من استقرار وإمساك بالزمام؛ لأن ذلك لا يعتمد على القوة العسكرية والكفاءة القتالية وحدها، ولذلك فإن آثار الحدث الأفغانى لم تتم فصولها بسقوط حكومة طالبان ولا بضرب معاقل التنظيمات السياسية فيها.

ومن جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة هنا لم تبدأ حربها إلا بعد أن أجهدت نفسها فى كسب دعم الدول الأخرى لها، الأوروبية ثم روسيا ثم دول آسيا المحيطة بأفغانستان، ثم كسب سكوت الصين. وهى فى ذلك لم تعتمد على قوتها وحدها، إنما على التفاهم مع الآخرين استعمالا لأراضيهم أو ارتكانا على دعمهم المعنوى أو سكوتهم، وأن من حارب بقوة غيره لابد أن يدفع الحساب ولا يحتكر ثمار النصر لنفسه، سيما إذا كان دائم الاحتياج إلى هذه القوى المحيطة «بالموقع» وما تملك من صلات عضوية وثيقة، حضارية وتاريخية وجغرافية وعرفية ولغوية ودينية، بذات الشعب المراد إخضاعه.

والحاصل أن القائمين على سياسة الولايات المتحدة فور أحداث سبتمبر أظهروا أمام العالم ما لم يكن ملحوظا للكافة من اضطراب وضعف وتردد وحيرة فى التصدى للمشاكل المفاجئة، كما ظهر أن قوتها العالمية لم تمكنها من السيطرة المنفردة إلا بدعم من دول أخرى، بشروط هذه الدول الأخرى وبتحفظات من جانبها.

وكل ذلك هو من مظاهر نسبية القوة الأمريكية، وأنها قوة مهما كان جبروتها فهى محدودة، وقد لا يفيد ذلك من هم فى مثل ضعف شعوبنا الأفريقية الآسيوية فى المدى القريب، ولكنه لا شك دخل فى حساب تعاملات الدول الكبرى بعضها مع بعض؛ إذ يطمع غالبها فى أن يكون له فى الموازين الدولية أكثر مما له الآن، وذلك فى مواجهة الولايات المتحدة.

والخلاصة فى النهاية فإن الحدث كشف ثلاثة وجوه للضعف فى السياسة الأمريكية:

الأول: نقص نظريتها عن الأمن إذ أتاها الخطر من داخلها.

الثانى: اضطراب وصولها إلى القرار وما كشف من اندهاش وحيرة.

الثالث: إنها تحارب معتمدة على قوة غيرها وليس على قوتها وحدها.

و كذلك الحادث يرهص بأننا فى بداية البداية لنظام عالمى تعددى، أى نظام متعدد القوى والأقطاب. سيما أن الحدث الأفغانى قد نكش عُش وسط آسيا، وجعل هذه المنطقة بؤرة مهمة من بؤر الصراع العالمى فى العقود المقبلة، وهى منطقة تحيط بها الصين والهند وباكستان وروسيا وإيران والدول العربية، والصراع حولها الآن هو بداياته الأولى.

﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (آل عمران: ١٤٠).

من أيام العرب:
١١ سبتمبر عام ٢٠٠١
أم ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠

[١]

تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل تاريخ «١١ سبتمبر عام ٢٠٠١» تاريخا عالمياً، وتريد بوجه خاص أن تثبته تاريخا إسلاميا عربيا. أى تاريخا يحمل علامة طريق فى السياق العربى الإسلامى للأحداث، وأن البعض منا للأسف الشديد قد سقط فى هذا الفخ، وطفق يروج فى أحداثنا الجماعية والقومية والمحلية، يروج لفكرة «ما قبل ١١ سبتمبر» وما بعد «١١ سبتمبر».

إن ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ هو حدث أمريكى، يتعلق بالسياسات الأمريكية وبسياق أحداثها ووقائعها، هو عملية تدمير لرموز أمريكية بدا للأمريكيين ولنا أمرا يشين العزة الأمريكية المبنية على القوة المادية وحدها وعلى جبروت المنعة المسلحة. هو حدث بدأ من الأرض الأمريكية وانتهى إليها وقام تأثيره فيها. ولكن سياسة الولايات المتحدة بغطرسة السيادة الدولية وبجبروت العلو والهيمنة على العالمين، جعلته حدثا عالميا، لأنها سيدة العالم وحاكمته ولأنها هى «العالم»، وعلى عكس قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه إذا عثرت دابة فى أرض العراق سئل عنها أهل الخطاب يوم القيامة، على عكس ذلك تقول الولايات المتحدة أنه إذا عثرت بغلة فى تكساس سئل عنها العالمين فى هذه الدنيا ودفع العرب والمسلمون ديتها.

الأمر هنا ليس فكاهة وليس طرفة تُبدى، ولكنه أمر له علاقة وثيقة بعملية «الإلحاق» «والاستتباع» الشعورى والإدراكى، فمثلا اقتحام شارون للقدس الشريف فى ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ليس حدثا عالميا، ولا ينبغى أن يكون حدثا عربيا إسلاميا بمثل ما ينبغى أن يكون ليوم ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ من أهمية واعتبار.

(*) دراسات فلسطينية. العدد الخمسون. ربيع ٢٠٠٢.

إن البلد المتبوع يميل إلى تأكيد أن تكون وقائع تاريخه وحاضره هى وقائع وأحداث البلاد التابعة له، وأن تستلب تلك البلاد من وقائعها وتاريخها وأحداثها. وسيادة أى بلد على بلد تستلزم لدى السيد أن ينمط نظرة التابعين على وفق نظرته ويلحقهم به من زاوية الرؤية والثقافة وطريقة التفكير. ولست أجد المناسبة الآن للإكثار من ذكر الأمثلة على ذلك، وحسب القارئ أن يستدعى من رصيد ثقافته ما يتعلق بهذه المسألة. وأن أكثرها عموما تقسيم تاريخ العالم كله وفقا للمنظور الأوروبى لتاريخ أوروبا وحسب وقائع ذلك التاريخ الخاص، من حيث العصور القديمة التى انتهت بسقوط روما والعصور الوسطى التى انتهت بسقوط القسطنطينية أو بعصر النهضة وهكذا، وأن الوقائع والأحداث فى تعميم أهميتها على الآخرين تنطوى أيضا على تعميم أوصافها على هؤلاء الآخرين ونزعهم من أن يكون لهم مفاهيم خاصة ونظرة خاصة. إن الأمر هنا يمس صميم الإدراك والوعى الذى يراد زرعه فى الآخرين أو محوه لدى الآخرين.

والأمر الثانى أن السياسة الأمريكية أرادت أن تلقى عبء أزمتها على الخارج وعلينا نحن بصفة خاصة، نحن المسلمين والعرب، تلقيها علينا من حيث المسئولية ومن حيث الحل. أما من ناحية المسئولية فإن الأمريكيين حملونا تبعة الحادث بعد حصوله بساعات معدودة، قبل أن يجروا تحقيقا أو حتى أن يبدأوه، وعينوا الشخص الآمر والتنظيم الفاعل، ثم نسبوا كل ذلك لا للبلد الذى يقيم به الآمر والفاعل فقط، ولكن نسبوه إلى المسلمين بعامة وإلى الإسلام وتعاليمه ومبادئه على نحو أعم. والآمر لا دليل عليه والفاعل لا دليل عليه والجماعة تؤخذ بفعل الفرد الذى لم يثبت، والكثرة تؤخذ بما ينسب إلى القلة بغير دليل، وهذا انتهاك كامل صريح بواح، لكل أصول التحضر وقواعد الإنسانية منذ عهد الفراعين.

وأما من ناحية الحل، فإن كل الأهداف التى تطمح إلى تحقيقها الولايات المتحدة للسيطرة على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وجدت فى الحادث مناسبة لتحقيقها، لما يتيحه للأمريكيين من استخدام القوة وانتهاك الحرمات وضرب الشعوب واتباع حملات التدمير والتخريب والإبادة والإذلال والإخضاع بحجة أن

الأمريكيين يدافعون عن أنفسهم. وهكذا ساغ لديهم أن يقنعوا العالم أن مسألة الأمن الداخلى الأمريكى تجرى صيانته فى أفغانستان، عبر المحيطات والبحار والصحارى والجبال، وصارت الكرة الأرضية كلها ضامنة للأمن الداخلى للولايات المتحدة الأمريكية.

إن الأهداف التى تعمل الولايات المتحدة على تحقيقها وترسيخها الآن، هى أهداف سابقة على حادث ١١ سبتمبر، إنها تنشئ قواعد لها فى وسط آسيا فى أفغانستان جنوبى روسيا وغربى الصين وفى وسط المنطقة الملاصقة للهند وباكستان وإيران وجمهوريات آسيا الإسلامية، كما أنشأت مواطئ أقدام لها فى البلقان فى أحداث الصرب، وكما رسخت وجودها فى الخليج العربى بعد حرب العراق فى عام ١٩٩١. وهى تبعث عسكراً لها وخبراء عسكريين فى اليمن وفى جورجيا وفى الفلبين.

أردت أن أوضح أن الحدث حدث أمريكى فى بدئه وفى منتهاه، بل وفى الآثار المطلوب ترتيبها عليه، وأن وقوعنا فى شرك أن نعده من أحداثنا ووقائع تاريخنا، أن ذلك يفيد أننا نسلم بأن نستتبع ونلحق بالتاريخ الأمريكى ونصير مجالا محكوما بوقائعه.

ونحن لابد أن نتمسك بحقنا فى استقلال إدراكنا التاريخى وحقنا فى أن يكون لنا تاريخنا وأحداثنا مما كان يسمى قديما «أيام العرب» أو أيام المسلمين. وفى الستة أشهر الأخيرة فإن من أيامنا ٧ أكتوبر عام ٢٠٠١ عند غزو الأمريكيين لأفغانستان وليس ١١ سبتمبر. ومن أخطر أيامنا فى السنتين الأخيرتين انتفاضة فلسطين فى ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، ثم ما يجرى من يومها وحتى اليوم وحتى الغد القريب والغد البعيد، فإن ما يحدث اليوم فى فلسطين سيتحدد به مصير الأمة العربية لمرحلة تاريخية لا أعرف منتهاها.

إن ما يعنينا من ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ هو أثره، أى أثر السياسة الأمريكية التى أفصحت عن نفسها بعده، أثر ذلك فى أيامنا العربية المعيشة، وأهمها الآن ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠.

[٢]

المشكل المهم فى ظنى الذى أثارته ولا تزال تثيره انتفاضة الأقصى فى ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، يتعلق بالعلاقة بين الأمة والدولة فى نظمنا العربية المعاصرة، أى العلاقة بين الموقف الشعبى والموقف الرسمى.

فى عامى ١٩٤٧، ١٩٤٨ ظهرت المقاومة العربية للمشروع الصهيونى بنشاط أهلى، من تنظيمات شعبية ومتطوعين أفراد شكلوا فرقا أهلية للتدريب والمقاومة، ثم استبعد هذا النشاط واستوعب أو ظن أن لم تعد له فاعلية، عندما دخلت الجيوش النظامية العربية أرض المعركة من مصر والأردن والعراق وغير ذلك. وكانت النتيجة التى عرفناها وما زلنا نعايش آثارها، وهو ظهور دولة إسرائيل واستقرارها النسبى وتوسعها عن مشروع التقسيم الذى كان مطروحا من الأمم المتحدة. كنا فى عام ١٩٤٨ وبعض عام ١٩٤٩ نحارب بجيوش نظامية، وكانوا هم المستعمرون الغازون يحاربون بأساليب حرب العصابات وكانت هذه مفارقة تاريخية وسياسية.

نحن نعرف أن غالب حركات التحرير والمقاومة الوطنية اتخذت سبيل الحركات الشعبية فى مواجهتها لقوى الاحتلال الأجنبى. ليس فقط لأن وسائلها المحدودة هى ما يمكن للحركات الشعبية امتلاكه، ولكن لأنه أكثر ملاءمة لطبيعة المعركة، وأكثر إدراكا لمكامن القوة لديها الآتية من الشمول الشعبى، وأكثر إدراكا لمكامن القوة لدى خصمها فتتفاداها ولمجالات الضعف منه فتضغط عليها. ولا أريد أن أستطرد بشروح مدرسية قد يكون القارئ أعرف بها منى، ولكننى أشير إلى ما يؤيد هذا النظر من تجارب حركات التحرير فى الصين وفى فيتنام وفى كوبا وفى الجزائر وفى بلاد كثيرة فى أفريقيا وآسيا على مدى القرن العشرين.

نحن نذكر من وقائع التاريخ المصرى المعاصر لنشوء دولة إسرائيل، أنه ما بين عامى ١٩٥١ و ١٩٥٣ ظهرت بدايات حركات كفاح شعبى مسلح فى منطقة قناة السويس، حيث كانت القاعدة العسكرية البريطانية، وكانت حركات ترد من تنظيمات أهلية، وكانت الدولة المصرية تغض النظر عنها، وكان جهد السياسة

البريطانية أن تدفع الحكومة دفعا إلى موقف صدام مع الإنجليز، بلغ ذلك حد ضرب مبنى محافظة الإسماعيلية بالمدافع وقتل رجال الشرطة المدافعين عنه، مما أعقبه مظاهرات اليوم التالى فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٢، وحريق القاهرة وإقالة الحكومة الوطنية وغير ذلك.

ثم قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، لم يكن من شرعتها أن تسمح بقيام الأحزاب، بله أن تسمح بأن توجد مقاومة شعبية مسلحة ضد الاحتلال البريطانى فى منطقة قناة السويس، كانت ثورة وطنية تعتمد نهجا لها فى عملها الوطنى الارتكاز على جهاز الدولة وحده وعلى النشاط النظامى الرسمى وحده. ومن جهة أخرى فهى لا يمكن وفقا لأى نوع من أنواع الحسابات السياسية أو العسكرية أن تشن حربا نظامية بالجيش ضد قوات الاحتلال البريطانية، ومن جهة ثالثة فهى لا يمكن بموقفها الوطنى وتوجهها التحررى أن تتغافل عن هدف تحرير أرض مصر من الاحتلال العسكرى الأجنبى.

تصالحت ثورة ٢٣ يوليو مع نفسها هدفاً تحريريا وطنيا ونهجا نظاميا وملاءمة سياسية، بأن اعتمدت على المتطوعة فى الكفاح المسلح من رجال الجيش ومن تربطهم بها صلات وثيقة، وكان من هؤلاء من بعد من أسسوا أو شاركوا فى وجوه أنشطة الأمن القومى فى مصر على مدى الخمسينيات والستينات، حسبما نعرف من المذكرات السياسية وأحاديث الذكريات التى رويت من بعد.

وبدأت الثورة بعد ذلك تستفيد من هذه التجربة فى عامى ١٩٥٤، ١٩٥٥ وتتبع هذا الأسلوب ذاته فى فلسطين، وكان قطاع غزة تحت الإدارة المصرية بموجب اتفاقيات الهدنة وقتها. وهاجمت القوات الإسرائيلية الجيش المصرى فى غزة، هاجمته فى حادثة الصابحة وما ماثلها بما كشف عن ضعف فى الجيش وأحرج قيادة الثورة المصرية أمام جنودها وأمام شعبها، ومن ساعتها بدأت معركة بحث مصر عن السلاح والتدريب، طلبته من أمريكا، فلما بدا من الولايات المتحدة امتناعها هى ودول الغرب كلها عن تلبية مطلب مصر إلا بدخول مصر فى الأحلاف العسكرية الغربية، اتجهت مصر إلى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا الاشتراكية وبدأت

توجهها السياسى نحو هذه البلاد ومشاركتها فى سياسة عدم الانحياز، مما هو معروف مشتهر.

والمهم فى سياق الموضوع الذى أعرض له أن مصر منذ أحداث الصابحة فى عام ١٩٥٥ عدلت عن خط العمل ضد إسرائيل عن طريق العمل التطوعى والمساندة فى الكفاح الشعبى، عدلت عن ذلك إلى منهج خوض الصراع من خلال القوى النظامية للدولة ولقواتها المسلحة. وتأكد ذلك بعد العدوان الإسرائيلى الإنجليزى الفرنسى على مصر فى عام ١٩٥٦ وصارت المواجهة مع إسرائيل هى مواجهة نظامية ورسمية فى الأساس.

ومن جهة أخرى، عن داخل فلسطين، فإن ما حدث فى السنين العجاف ما بين عامى ١٩٤٥-١٩٥٠ ليس أمرا تاريخيا عاديا، ليس مجرد انتكاسة ولا مجرد هزيمة، وليس فشلا ولا تصفية لحالة ثورية، ولا كان كذلك تغييرا لدولة أو نظام ولا كان تغييرا فى موازين القوى السياسية والاجتماعية، ولم يكن مجرد احتلال لبلد. كان كل أولئك وأكثر كثيرا. كان اقتلاعا لشعب وتصفية له.

نشأت إسرائيل فى أراضى فلسطين التى نراها الآن على الخريطة، وهجرت الفلسطينيين المقيمين بهذه الأراضى من أراضيهم وبيوتهم ومصانعهم، هجرتهم إلا مائة ألف وبعض عشرات من الآلاف، وصار المهجرون لاجئين فى مخيمات ما بقى من أرض فلسطين فى أيدى العرب وفى الأقطار المجاورة، وآل كثير منهم إلى خارج هذه البقاع. وما بقى من فلسطين فى الضفة الغربية لنهر الأردن سيطرت عليه إمارة شرق الأردن وصارا معا المملكة الأردنية الهاشمية، ثم قطاع غزة الذى آل إلى الإدارة العسكرية المصرية بموجب اتفاقية الهدنة فى عام ١٩٤٩. ونشأ فى جامعة الدول العربية كيان سياسى سمى «حكومة عموم فلسطين» ما لبث أن لم يجد أرضا ولا شعبا ولا محكومين، فاندثر الكيان ودرس وذرته الرياح.

إن اقتلاع شعب من أرضه وتهجيره عنوة وضم أشلاء بلاده الباقية إلى دول أخرى أو لواءات تتبع دولا أخرى، كل ذلك قوض فى البداية التكوينات المؤسسية والأبنية التنظيمية التى كانت تتصنف فيها الجماعات الشعبية، وتنتظم أحزابا وجماعات وطوائف وطبقات وعشائر وجهات إقليمية. انهارت التكوينات بفعل

الشتات والنزيف البشرى. ثم مع الاستقرار النسبى فى المآلات الجديدة بدأت ببطء وعلى مدى السنين فى المخيمات والملاجئ ومجالات العمل فى شتى الأنحاء العربية وغير العربية، بدأت ببطء حركات التشكيل والتهيؤ للتجمع فى أحزاب وجماعات وتكوينات رسمية معترف بها أو عرفية متعارف عليها. ولكن إعادة التشكيل هذه جرت فى ظروف تاريخية مختلفة عما كان عليه الوضع قبل الاقتلاع.

[٢]

أنا طبعا لا أبيع الماء فى «حارة السقايين» فأحكى للفلسطينيين عن تاريخهم، ولكنى فقط أتلامس مع وقائع التاريخ من الزاوية التى تساعد فى الكشف عن المشكل الذى أحاول طرحه، فأشير إلى التوصية التى اتخذت فى مؤتمر القمة العربى الأول فى مايو عام ١٩٦٤ بتكوين كيان فلسطينى وإلى نشأة حركة التحرير الفلسطينية ومنظمة التحرير بشعارات التحرير والعودة والسلاح، وبطء نموها، ثم بدء ازدهارها بعد الهزيمة المصرية السورية الأردنية فى عام ١٩٦٧، فهى قويت مع الضعف النسبى للدول والخفوت النسبى لمبدأ المواجهة النظامية بين دول المواجهة والدولة الإسرائيلية.

وكانت إسرائيل قد احتلت قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن، فتحقق انفصال فلسطينى «بالفعل» عن سياسات الحكومات العربية المجاورة. ثم تخلت الحكومة الأردنية عن الضفة الغربية وتركتها للفلسطينيين، فتحقق الانفصال القانونى أيضا. ولكن بقيت الكيانات الأساسية المشخصة لفلسطين تعتمد فى تكويناتها الشعبية على فلسطينى الخارج، وكذلك فى كوادرها الأساسية ذات الأثر الأقوى. إن هذه التشكيلات بنفوذها ونشاطها بين فلسطينى الخارج قد أنجزت مهمة كبرى، وهى أنها صارت لدى الفلسطينيين المنتشرين فى سائر البلاد العربية وغيرها، صارت «منظمة» تشخص لهم الوطن، وليست مجرد حزب أو تنظيم سياسى، صارت مشخصا للهوية الفلسطينية فى خارج فلسطين وبين المنتشرين بالخارج، وليست مجرد تنظيم سياسى من تنظيمات متعددة، تتعدد بتعدد الأهداف والمناهج السياسية.

ولكن من الجهة المقابلة، فإن هذه الطبيعة «الخارجية» ، الطبيعة المتحصلة من النشوء التنظيمي العضوى بين شعب الخارج والحياة السياسية فى خارج الأرض الفلسطينية، هذه الطبيعة جعلت أثر الخارج وسياسات حكوماته أقوى من أثر الداخل، سواء أثر الحكومات العربية الوطنية التى كانت وبقيت تعمل فى الشأن الفلسطينى ، أو أثر القوى السياسية للأنظمة الدولية التى تساند الحق الفلسطينى مثل الاتحاد السوفيتى سابقا. وغلب ذلك عليها الصبغة السياسية لحكومات التحرير الوطنى العربية فى الستينيات والسبعينيات، صبغة التحرير الوطنى مع رفض الأحلاف مع معاداة الاستعمار الغربى مع التحالف مع الدول الاشتراكية مع شوق لنوع من التنمية الاقتصادية شبيه بما فى هذه الدول العربية، ومع تنسيق مع حكومات وأنظمة التحرر الوطنى.

والمشكل هنا أن أنظمة التحرر الوطنى فى بلادنا العربية فى الستينيات والسبعينيات، كانت تشغلها أوضاعها الداخلية أكثر مما يشغلها هدف تحرير فلسطين، وكان يشغلها هدف تحرير أراضيها القطرية المحتلة بأكثر مما يشغلها هدف تحرير الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة. أو بعبارة أخف فإن أهداف الحكومات الوطنية العربية فى ملاحقة مشاكل التنظيم والبناء الداخلى لدى كل منها وفى تحرير أراضيها القطرية المحتلة من إسرائيل، كان كل ذلك يزاحم لديها الهدف الفلسطينى فى تحرير أراضى الضفة والقطاع. والمشكل كذلك أن المواجهات بين الدول تثير احتمالا غلابا يتعلق بالحروب النظامية، وأعباء الحروب النظامية فى ثقلها وفى نوعياتها تختلف اختلافا كبيرا عن نوع أعباء المقاومة الشعبية وأثقالها.

والمهم هنا أنه مع شعور الحكومات العربية بقدر من التضامن بين بعضها البعض يزيد لدى بعض البلاد والأنظمة وينقص لدى البعض الآخر ، بلادا وأنظمة ، ومع إدراك هذه الحكومات بتداخل قضايا أمنها القومى مع غيرها من البلاد العربية الأخرى، بدرجات تتفاوت ومقادير تزيد وتنقص، ومع كل ما تفرضه الأوضاع الشعبية من امتزاج، ومن واحدية الثقافة والحضارة والتاريخ المشترك والتشكل النفسى المتشابه، ومع بلوغ عوامل التقارب والامتزاج مداها الأكبر لدى حكومات التحرير الوطنى، مع كل ذلك ورغم كل ذلك تظل الذاتية القطرية والحدود الإقليمية ، تظل محددة لمسئولية حكومات التحرر الوطنى والنظم المستقلة. وأن

القَسَمَ الوارد فى دستور كل دولة من الدول العربية الذى يقسمه أولو الأمر فيها لتولى شئونها العامة هو قسم بأن «أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه» يقصد أراضى الدولة القطرية، لذلك فإن هناك من احتفظ بدولته بغير الأرض التى احتلت فأعلن تخليه عنها للفلسطينيين وتركها نهبا للإسرائيليين، بعد أن احتلوها. وذلك مثل ما كان من الأردن، وهناك من حارب وفاوض لتحرير أرضه القطرية وحدها وذلك مثل ما كان من مصر، وهناك من مكث يتربص مثل ما لا تزال سوريا عليه من حال. ولم تكن هذه هى المشكلة، فإن كل ذاتية تسعى لأن تتحقق بأقصى ما تمكنها الظروف المحيطة بها. وإنما المشكلة تتراءى من أن «الذاتية» الفلسطينية فى مرحلة الوجود بالخارج كانت لا تفرض نفسها على الآخرين بما يليق بحجمها وأهميتها، بل إنها كانت مستوعبة وملحقة بذاتية كل من الأقطار العربية الأخرى ومشاكل حكومات كل قطر. وبقيت كذلك حتى ظهرت الذاتية الفلسطينية من داخل الأرض الفلسطينية وحتى عادت قوة الخارج إلى داخل أرضها المحتلة، واندمجت مع الحركة الشعبية الداخلية.

إن حكومات التحرر الوطنى وأنظمته التى عرفتها بلادنا العربية فى الخمسينيات والستينيات، حقق كل منها الاستقلال الوطنى فى المجال القطرى والإقليمى، وبقيت معركتها مع الاستعمار ومع النفوذ الأجنبى وضغوطه الآتية من القوى العالمية الكبرى، بقيت هذه المعركة مستمرة، وبقى إدراك هذه الحكومات والنظم التحررية لاستمرار معركة التحرير قائما، ولكنها نقلت عبء معارك التحرر إلى خارج حدودها الإقليمية والقطرية. والتحرر لا يستكمل داخل حدود الدولة فقط إلا بحفظ الأمن فيما وراء الحدود، بتوفير درجة من درجات الأمن فى الخارج، ومن هنا جرت سياسة رفض الأحلاف العسكرية ودعم عدم الانحياز مما عرفته السياسات العربية الوطنية فى الخمسينيات والستينيات.

وكانت المواجهة مع إسرائيل من مجالات هذا العمل السياسى خلال هذه المرحلة، فصارت قضية فلسطين والوجود الإسرائيلى هى مجال يتداخل فيه مفاهيم الأمن القومى العام للبلاد العربية بعامة ولدول الجوار الفلسطينى بخاصة، تتداخل فيه هذه المفاهيم مع مفاهيم الأمن القطرى والإقليمى بإلقاء عبء المعركة خارج القطر المحرر حتى لا يتسرب إلى الداخل. لذلك كانت السياسة القطرية لحكومات

التحرر الوطنى بالنسبة للفلسطينيين تكاد تقتصر أحيانا (أو تقتصر كثيرا) على الإثارة وإبقاء القضية حية وخوض المعركة السياسية خارج الحدود، وبناء الجيوش النظامية للردع وللدفاع عن الحدود القطرية الإقليمية. وجاءت الحروب كلها فى هذا الإطار، فى عام ١٩٥٦ وفى عام ١٩٦٧، جاءت هجوما إسرائيليا على الحدود القطرية الإقليمية، وجاءت حرب عام ١٩٧٣ سعيا لإزاحة الاحتلال الإسرائيلى عن الأراضى القطرية المحتلة. وكذلك حرب الاستنزاف التى جرت بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٠.

وبعد حرب عام ١٩٧٣ ذكر الرئيس السادات كلمته الشهيرة، إن هذه الحرب هى آخر الحروب. وكان لهذه العبارة وقع الصدمة فى نفوس الوطنيين وقتها. ولكننا الآن بعد أكثر من ربع قرن على ذكرها، وبعد ما جرى فى الساحة العربية والفلسطينية بعدها، يمكن أن نذكر أنها إن كانت آخر الحروب النظامية التى تقوم بين جيوش الدول المحيطة بفلسطين وبين إسرائيل، فإن الحركة الفلسطينية الشعبية وحركات الجهاد الشعبية قد انطلقت من عقالها بعد ذلك. ولم تعد الدول ونظمها وجيوشها النظامية وسياساتها على الساحة الدولية، لم تعد هى قوة المواجهة ولم تعد هى المسيطرة على حركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلى، وانطلقت حركات المقاومة الشعبية وحركات التحرير من عقال هيمنة الدول. لم يجر ذلك مباشرة ولا جرى سريعا، إنما جاء بعد تردد واضطراب واختلافات كثيرة، استغرقت باقى السبعينيات ومعظم الثمانينيات، وقد تكون استغرقت بعض التسعينيات كذلك.

[٤]

جاءت الاتفاقية المبرمة فى عام ١٩٧٩ بين الدولة المصرية وإسرائيل لترسم حدا زمانيا فاصلا بين عصر الحروب النظامية لتحرير الأراضى العربية والفلسطينية المحتلة وبين عصر آخر لم يتبلور وقتها بعد، وإن كانت ملامحه الآن تأذن بالتشكل.

وأنا هنا أحاول أن أضع رؤية تاريخية سياسية، وليس قصدى تأييد أحداث تمت فى الماضى ولا نقضها، ولكنى أجتهد فى تبين ما ترتب عليها من آثار، سواء المتوقعة أو غير المتوقعة، وأن اتفاقية عام ١٩٧٩ بين حكومة مصر وإسرائيل، قد واجهت مقاومة عنيفة وهجوما حادا من غالب القوى السياسية الوطنية، سواء فى مصر أو بين العرب بعامة. وأكاد أتجاسر بالقول بأنه إن كانت الاتفاقية أبرمت ونفذت برغم هذه المقاومة، فإن هذه المقاومة الوطنية المصرية والعربية قد استطاعت أن تحد من آثار الاتفاقية وتضعف من فاعليتها بأكثر مما استطاع موقعو الاتفاقية أن ينفذوا من أحكامها ويحققوا من أهداف تطبيقها.

ونحن نتعلم من هذا الحدث ومن غيره من سوابقه الكثيرة فى التاريخ والسياسة، أن من يعارضون حدثا معينا، لا يذهب جهد معارضتهم هباءً إذا وقع الحدث على غير ما كانوا ينشدون، لأن معارضتهم هذه إن لم تستطع أن تمنع وقوع الحدث فهى بالأقل تجد أثرها فى الحد من نتائجه أو فى صرف نتائجه عما كان يتوقع المؤيدون وعما كانوا يريدون.

كان أمل المبرمين للاتفاقية أنها تنهى الصراع بين مصر وإسرائيل، وهى فعلا أنهت الحروب النظامية بين البلدين ولكنها لم تنه الصراع، أنهت أسلوبا من أساليب الصراع ولم تنه الصراع ذاته. وتحول الصراع بين البلدين من حروب جيوش نظامية إلى ما يمكن أن نسميه «الأساليب الدولية السلمية المشروعة» وهى العمل من خلال المفاوضات وبالضغوط الدولية وتحويل الشرعية الدولية للصالح العربى والاستناد إلى المواثيق الدولية والعمل الدبلوماسى لتوسيع نطاق ما يحفظ الأمن القومى المصرى.

وكان أمل المبرمين للاتفاقية أنها تفضى مباشرة إلى التطبيع وإلى بدء علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية وإنسانية على كل المستويات، ولكن هذا الأمر لا أقول لم يتحقق، ولكن أقول إن ما تحقق منه هو أقل القليل، بسبب التعبئة الشعورية الشعبية العامة ضد التطبيع وضد إنشاء أية علاقات شعبية أو إنسانية أو تجارية مع الإسرائيليين، وبسبب محاذير الأمن القومى وأمن الدولة التى فرضت نفسها على سياسة الدولة أيضا.

وكان أمل المبرمين للاتفاقية أن تكون عازلة لمصر عن العرب، كما عزلت اتفاقية لوزان تركيا عن بلاد المسلمين وشعوبهم منذ إبرامها فى عام ١٩٢٣، ولكن لم يحدث لمصر باتفاقية عام ١٩٧٩ ما حدث لتركيا باتفاقية عام ١٩٢٣، وإيضاحا لهذه النقطة، فإنه بعد الحرب العالمية الأولى احتلت جيوش الحلفاء بعض أراضى الدولة العثمانية فى الأناضول وحاصروا إستامبول العاصمة، وبدأت حركة المقاومة لذلك بقيادة كمال أتاتورك، وأبرمت اتفاقية لوزان فى عام ١٩٢٣، ومؤداها فيما كتب بها وما لم يكتب أن تجلو الجيوش الأجنبية عن أراضى تركيا مقابل أن تسقط تركيا أى ادعاء لها يتعلق بعلاقاتها بالبلاد والشعوب الإسلامية الأخرى، ففصلت السلطنة عن الخلافة فى عام ١٩٢٢ ثم ألغيت الخلافة فى عام ١٩٢٤، ولم تقترب تركيا من بعد من أى دولة إسلامية أو عربية، من ذلك الوقت حتى الآن.

وبالنسبة لاتفاقية عام ١٩٧٩، فقد كان ثمة هدف مماثل لدى موقعى الاتفاقية من الإسرائيليين وظهيرهم الأمريكى، وهو أن يجلو الإسرائيليون عن أرض سيناء بمصر مقابل أن تترك مصر أى ادعاء بدور عروبى لها وأن تنعزل عن العرب شعوبا وقضايا. وهذا الهدف لم يتحقق على الصورة التى أريدت وقتها، وبعد أكثر من عشرين سنة على إبرام الاتفاقية، فإن علاقات مصر بالدول العربية وشعوبها والعلاقات بين الشعوب لم تتقلص على ما كان الآخرون يقصدون. حتى الدولة المصرية لا يزال لها شئون عربية واضحة وسياسات عربية وتداخلات عربية، أيا كانت وجوه الرأى فى أى من ذلك على التعيين.

نحن ندرك من آثار اتفاقية عام ١٩٧٩، أنها جعلت سيناء منزوعة السلاح مثلا، فهى ليست تحت السيادة العسكرية المصرية كاملة، وندرك أن ثمة قيودا تحد من الإرادة السياسية المصرية فى مواجهة عدد من الأوضاع ذات الأثر السلبى على الشئون المصرية. وندرك أن الاتفاقية كانت مما زاد به حجم التأثيرات السياسية الأمريكية، ولكن تظل المحصلة النهائية حتى الآن، أن اتفاقية عام ١٩٧٩ لم ترتب كل ما كان يأمل الإسرائيليون والأمريكيون أن يتحقق منها، وأن المعارضة السياسية المصرية والعربية التى واجهت هذه الاتفاقية قد ساهمت فى التقليل والتحديد من الآثار السلبية التى كان يمكن أن تترتب على التنفيذ الأمثل لهذه الاتفاقية حسبما كان يقصد الإسرائيليون والأمريكيون منها.

تبقى نقطة مهمة، فإن استبعاد الحروب النظامية من الشأن الفلسطينى، مع بقاء الصراع العربى الإسرائيلى قائما ومحتدما، إن ذلك أوجد حاجة ضرورية للتفتيش عن أسلوب آخر يدار به الصراع. إن نشاط الدول والحكومات العربية فى إدارة هذا الصراع بالوسائل السلمية المشروعة على الصعيد الدولى لا يكفى لحسم صراع من هذا النوع الدموى المحتدم الذى يعتمد فيه الغزاة على طرد الشعب الفلسطينى من أرضه ودياره والاستيلاء عليها عنوة ونهبا. الصراع السلمى المشروع هنا يصلح وسيلة مساعدة ولا يصلح وسيلة أساسية. ومن هنا صار دور الدول والحكومات العربية فى هذا الشأن هو الدور الثانوى المساعد أو المساند، وهو الدور التابع وليس المتبوع من حيث الأداء الوظيفى الفعال. وشغر دور الأصيل سنين معدودة حتى رأينا وشاهدنا أحداث انتفاضة عام ١٩٨٧.

وإذا كان ابتعاد دور الحروب الرسمية النظامية فى هذا الصراع باتفاقية عام ١٩٧٩ هو ما أفسح المجال الشعبى لظهور الانتفاضة الفلسطينية فى عام ١٩٨٧، فسبحان من يخرج الحى من الميت «لا إله إلا هو، العلى القدير».

[٥]

نحن نعلم بالاستقراء من ملاحظة حركات التحرير فى العصر المعيش وعبر القرنين الأخيرين، أنه لا وجه للمقارنة بين القوة العسكرية النظامية للمستعمرين والدول الكبرى المعتدية وبين مثيلتها فى دولنا، ولو كان ثمة وجه موازنة بين الجانبين ما وقع استعمار ولا احتلال ولا عدوان ممتد الأثر متطاول مع الأزمان. هزمنا الاستعمار بالحروب النظامية وأخرجناه نحن من ديارنا بالمقاومة الشعبية، التى تتراوح ما بين حروب العصابات وعمليات الاغتيال والتخريب تجرى من رجاله ومؤسساته فى الأرض المحتلة. وأنه بالنظر إلى آلة الحرب النظامية ستبقى الدول الكبرى وصنائعها هى الأقوى ماديا والأمهر علميا وتقنيا، وأنه بالنظر إلى تكلفة الحروب النظامية ستبقى هى الأقدر عليها.

ونحن نعرف - والقارئ أعرف منى - بأن وسائل المقاومة الشعبية توهن العضد وترهق العصب وتستنفد الطاقة وتجعل وجود العدوان شديد التكلفة، وبها مع

الوقت ينهار الشعور بالأمن لدى الوجود العدوان، وفى كل الأحوال يتحول الربح المرتقب من العدوان إلى خسارة واستنزاف موارد. ونحن نعرف حجم الخسائر البشرية التى تكبدها الفيتناميون مثلا فى مقاومتهم الاحتلال الأمريكى، ولكنهم أخرجوا أقوى دول الأرض من أرضهم وأخافوها أن تكرر الصنيع نفسه عقدين من الزمان. ونعرف أن الروس قتلوا ما يشارف المليونين من الأفغان، ولكنهم رحلوا فى النهاية وانهارت قوتهم الدولية.

لذلك كان عام ١٩٨٧ ﴿عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ (سورة يوسف، الآية ٤٩)، إذ أعلنت المقاومة الشعبية الفلسطينية عن نفسها داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة، بدأت به مرحلة جديدة للمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلى. واستخدمت أولا وسائل العمل الشعبى الداخلى من تجمعات ومظاهرات ورمى بالحجارة، ثم نما ذلك إلى استخدام وسائل العنف الشعبى. وحركة المقاومة من الداخل وإن كانت أكثر كلفة من حيث ما يهرق من دم عزيز، فهو أكثر استقلالا وأبعد عن إمكان فرض التبعية عليها وأمنع إزاء الضغوط الدولية والحكومية الخارجية. وهى من ثم أفعل من حيث النتائج إن شاء الله.

ونحن نعرف من المطالعات عن حركات التحرير، أنه وجدت فى بعض الأحيان أقسام من قوة التحرير داخل الأراضى المحتلة وأقسام أخرى وجدت خارجها، وإن أدى ذلك فى مدى زمنى ما إلى وجود تناقض أو تباين فى السياسة وفى أسلوب تقدير المواقف ورسم السياسات. وإن كلا من الفريقين يعكس فى نظرته إلى الواقع وفى تقديراته رؤيته من الزاوية التى يرى منها الأحداث وبالآثار التى ترد إليه من العوامل المحيطة به، ويؤكد ذلك ويزيد من تأثيره ما قد يكون موجودا من انفصال تنظيمى.

طبعا فى هذا الصدد، لا يستطيع أحد أن يرجح قوة على أخرى بموجب نظرى يتعلق بوصف لصيق بها، وقد ترى حركة الداخل فى نفسها أنها أصدق تمثيلا للشعب الذى يعانى وأنها أدق فى ملاحظة أوضاع قوته ووجوه ضعفه، وقد ترى فى حركة الخارج أنها تنبنى على مفهوم تصورى عن الشعب والوطن وأنها أكثر تأثرا بأوضاع وسياسات الدول المحيطة أو القوى العالمية وأنها تميل إلى المبالغة من

أثر الخارج وعلاقاته الدولية. وقد ترى حركة الخارج أنها أكثر انفتاحا على الظروف الخارجية المؤثرة وأنها أوثق صلة بجماهير المواطنين المنتشرين بالخارج، إلى غير ذلك من الاعتبارات. وليس المهم الترجيح بين وجوه النفع التى تملكها كل حركة، إنما المهم هو كيف يمكن تجميع الجهود والتنسيق بين الحركات إن لم يمكن توحيدها.

وإذا كان قد أمكن الإشارة فيما سبق إلى حركة الخارج الفلسطينية، فقد كان لها بطبيعة الحال وجودها الداخلى المرئى وغير المنكور، كما ظهرت فى الداخل على مدى الثمانينيات حركة اكتسبت السمات الشعبية والخصائص السياسية، التى تميزت بها الحركات السياسية الشعبية فى البلاد العربية مما ظهر فى السبعينيات والثمانينيات، وهو السمت الإسلامى الوطنى. ودعم هذا الظهور أن العلاقات الدولية الخارجية صارت أقل دعما للحركة التحريرية الفلسطينية، إذ ضعف الاتحاد السوفيتى، وعقدت مصر صلحها مع إسرائيل، وأجليت منظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان وعن أراضى دول المواجهة وأتيح لها فقط الوجود البعيد فى تونس. ثم ضرب النظام العربى ضربة عنيفة بحرب الخليج الثانية فى عام ١٩٩١.

جرت الأحداث فى هذا الإطار بأن أعلن إنشاء الدولة الفلسطينية فى اجتماع المجلس الفلسطينى بالجزائر فى عام ١٩٨٨ مع قبول قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ وقرارى ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ و ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣، وجرى ذلك فى إطار الاعترافات الدولية، ثم حضور مؤتمر مدريد فى عام ١٩٩١، ثم انعقد اتفاق أوسلو مع إسرائيل فى عام ١٩٩٣. وجرى الاعتراف بدولة إسرائيل مقابل اعتراف إسرائيل بالجانب الفلسطينى، الذى كان قد أعلن دولته فى عام ١٩٨٨، الاعتراف به بوصفه «السلطة الوطنية» ومقابل عودته إلى أرض فلسطين.

ومرة أخرى فسبحان من يخرج الحى من الميت، كانت عودة قوة الخارج الفلسطينية إلى أرض فلسطين زادا ودعما وقوة لحركة الداخل والتأم شمل قوة التحرير الفلسطينية بأجنحتها وفصائلها وانصهرت القواعد الشعبية فى لهيب مقاومة الاحتلال الصهيونى، بارك الله فيهم وسدد خطاهم. وظهر ذلك فى انتفاضة الأقصى منذ ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠.

وبهذا فإنه على مدى السنوات العشرين الماضية، آلت حركة التحرير وحركة المقاومة، من تصدر الحكومات والقوى الرسمية النظامية، إلى تصدر قوة المقاومة الشعبية. وآلت من التبعية لسياسات الحكومات إلى أن تكون أصيلة عن نفسها ويتحول النشاط الرسمى النظامى للدول إلى نشاط مساعد. وآلت من الازدواجية بين حركتى الداخل والخارج إلى أن تصير كلها حركة داخل على تجانس وتناسق إن شاء الله، وكان فضل الله عليك عظيما.

[٦]

بقيت المشكلة التى لم يتبلور لها حل بعد، لأن فلسطين لم تستعمر ولا قام بها المشروع الصهيونى وتبنته الدول الكبرى المسيطرة، لم يحصل ذلك طبعا فى فلسطين وأرضها فقط، ولكن حصل ذلك لموقعها فى سياق الأمة العربية والأمة الإسلامية، ولأثرها المهدد لأمن كل من هاتين الجماعتين المتداخلتين وللأقطار وللدول القطرية التى قامت فيهما، وقد اختيرت فلسطين لا لذاتها فقط ولكن لغيرها أيضا. وهذه نقطة محسوم صحتها من الناحية التاريخية والناحية السياسية.

إن المعركة بشأنها أعم وأشمل لدى الطامعين فيها من أن تنحصر فى هذا الموقع، وأن الحرص على اقتناصها هو حرص على السيطرة على شعوب وأمم وثروات وموقع جغرافى سياسى. وأن مواجهة ذلك كله يتعين أن تجرى بهذا العموم والشمول، فليست فلسطين شأنا فلسطينيا فقط، وبقدر ما يكون المشروع الصهيونى الإسرائيلى الأمريكى مهددا للعرب والمسلمين، وجب أن يكون مواجها منهم جميعا، وخاصة البلاد العربية.

ونحن نعرف أن فلسطين هى المجال الجغرافى للقدس، وأن فلسطين كلها قدس كما يعبر البعض بذلك. ونعرف أن القدس بخاصة وفلسطين بعامة هى أكثر ما نجتمع عليه، وأنها تجمع بين أنصار العروبة وأنصار الجامعة الإسلامية، وتجمع بين المسلمين والمسيحيين، وتجمع بين الإسلاميين والعلمانيين من الوطنيين. وأنها تجمع أيضا بين الحركات الشعبية من حيث هى حركات تحرير واستقلال، وبين الدول العربية من حيث أن مراعاة واجبات الأمن القومى هى أول واجبات الدول ونظم

الحكومات. ولكن فى هذه العلاقة الأخيرة يكمن المشكل الحاصل الآن بين الحركات الشعبية وبين سياسات الحكومات، وهو ما عبرت عنه فى هذا المقال من قبل بأمر العلاقة بين الأمة والدولة.

وقد حاولت أن أوضح من قبل بأن المسألة الفلسطينية آلت إلى أن تكون مسألة شعبية، وآلت فى معالجتها أخيرا إلى حركات التحرير الشعبية، وأن هذا كان من التطورات المهمة الإيجابية على مدى خمسين سنة الماضية، ولكن هذه الأيلولة إلى اليوم لا تظهر إلا فى إطار الحركة الشعبية الفلسطينية، والواجب أن تمتد إلى وجوه الدعم والتأييد والمساندة الشعبية فى سائر المجالات البشرية والمادية والمعنوية، لدى سائر شعوب الأقطار العربية. والسؤال الذى يثور الآن، أن تجربة الانتفاضة الفلسطينية الجارية وما قابلتها به الشعوب العربية من دعم معنوى وتأييد، تكشف عن مدى الاستعداد الذى يتفجر لدى هذه الشعوب فى تجاوز حدود المساندة إلى الرغبة فى المشاركة فى حركات مقاومة الاحتلال الإسرائيلى الأمريكى لفلسطين. ولكن كيف ينتظم هذا الأمر، وما هو دور الحكومات العربية على الأقل فى ترك هذا التحرك الشعبى العربى يحدث ، وعدم مقاومتها له؟

لقد سبقت الإشارة إلى أن ابتعاد الصراع العربى الإسرائيلى عن أساليب الحروب النظامية هو أجدى وأنفع لحركة التحرير الفلسطينية العربية. ويتفرع عن ذلك ، ليس فقط أن تتفادى الدول العربية أساليب المواجهات العسكرية النظامية، ولكن أن تبتعد أيضا عن أى تصرف يفضى إلى التورط فى مواجهة من هذا النوع، وأن تتجنب إلى الحد المقدور ردود الفعل على أى استفزاز يمكن أن تورطها فى مثل هذه المواجهات.

والحق أن الأعباء الملقاة على عاتق الحكومات والدول فى ثقلها الباهظ وفى كثرتها المتنوعة تختلف عن الأعباء الملقاة على عاتق حركات المقاومة الشعبية. والحكومات مطلوب منها تأمين شعب كامل برجاله ونسائه وشبابه وعجائزه وأطفاله، ومطلوب منها مَدّ هؤلاء جميعا بأسباب الوجود المنتظم من حيث توفير شبكات الإمداد والمرافق أو التأهيل والمساهمة فى إدارة المجتمع، ومن حيث التعليم والصحة والإنتاج وغير ذلك، بينما حركات التحرير الوطنى والمقاومة

الشعبية فهى تتكون من نخب وطلائع ومتطوعة، والأعباء الضخمة والتضحيات الهائلة التى تقوم بها ويقوم بها رجالها إنما يفعلون ذلك طوعا، فالمشكل مختلف قدرا ونوعاً.

ومن جهة ثانية فإن ثمة أعباء تحتملها الحكومات والدول فى علاقاتها بالدول الأخرى، وثمة تبعات تلحق بها فى هذا المجال وتقتضى منها الأناة والتدبر والحذر، وهى تخضع من الناحية الدولية لأسس شرعية مختلفة ولنظم علاقات مختلفة عن هذا النمط من الوجود وعن العلاقات التى تمارس فيه حركات المقاومة الشعبية نشاطها.

وكل ذلك مقدر ومعتبر، ولذلك فإنه عندما نلحظ اختلافا فى السياسات التى تتبعها الحكومات والدول عما يقتضيه النشاط التحريرى الأهلى، فيتعين أن نضع فى الحساب هذا الاختلاف النوعى فى الوظائف والتبعات بين أهل الحكم فى الدول وبين أصحاب حركات التحرر الشعبية. وأظن أن كل المطلوب من الحكومات وأهل الحكم فى الدول المعنية، هو أن يمارسوا أساليب الصراع السلمى فى المجال الدولى وفى العلاقات بين الدول والحكومات والمنظمات الدولية، وأن يمارسوا ما يقدرون عليه من أساليب المقاطعات والمحاصرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والثقافية مع قوى الاحتلال ومسانديه، وأن يتركوا شعوبهم تتحرك فى المساندة والمشاركة لحركات التحرير بغير إعاقة لها ولا كبت لدعاويها وبغير كبح لحركتها الطليقة، وذلك فى إطار ما لا يورط هذه الدول والحكومات فى مواجهات عسكرية نظامية. وهذا أمر يخضع لتقدير كل دولة وحكومة مع الجدل الذى يجرى بينها وبين شعبها وشعوب الأقطار العربية والإسلامية.

[٧]

ولكن ثمة وجه آخر للمسألة، فإذا كانت تُعذر الحكومات والدول فى حدود ما تقدر عليه وما تطيقه، بالنسبة للمسئوليات والتبعات الملقاة عليها بحكم أنها حكومات ودول، أو بالنسبة لموازين القوى فى علاقاتها مع القوى الخارجية الأخرى، فإن الوجه الآخر للمسألة يتعلق بموقفها هى إزاء مواطنيها والمحكومين بها

من شعبها. وهنا فإن الأمر لا يتعلق بالقدرة التى تثير الأعذار، ولكن بالرغبة التى تستفز المواقف.

وتبيينا لهذه المسألة، يمكن عقد المقارنة بين انهيار الإرادة السياسية لحكومة باكستان وتضحيتها بحليف لها هو حكومة طالبان فى أفغانستان، وتضحيتها بمجال يكاد يكون أهم مجالات أمنها القومى هو المجال الأفغانى، وضرب كل ذلك فى أقل من ثلاثة أيام من الضغط الأمريكى عليها بعد أحداث ١١ سبتمبر، ويمكن عقد المقارنة بين ذلك وبين بقاء العناد الأفغانى رغم كل ما حشدت أمريكا من حشود وما دكت من حصون وما قتلت من أبرياء وما شردت من ملايين البشر. فإن انهيار الإرادة والطواعية الفورية أتت من الدولة الأقوى من حيث التنظيم والعدد والجيوش والتنظيمات.

ويمكن أيضا عقد المقارنات بالنسبة لما احتل من أراض، فكثيرا ما كان الأسرع تحررا أو الأصعب سيطرة أو الأشد مقاومة ومناوأة، كثيرا ما كان ذلك من نصيب البلدان ذات الدول والحكومات الأضعف من حيث العدة والسيطرة، وأقصد هنا القوة المركزية للدولة أو الحكومة مقارنة بمدى تماسك الأمة والجماعات الأهلية فيها. كما نلحظ أيضا أن أكثر ما تحسب الولايات المتحدة حسابه الآن فى هجمتها على بلادنا وشعوبنا، هو البلاد ذات الحكومات والدول الأضعف، مثل أفغانستان والصومال وهكذا دواليك.

ثمة مشكل يرد حين تكون الحكومات أخوف على نفسها من شعبها منها على نفسها من مخاطر الخارج عليها، أو تكون أخوف على نظامها منها على الأمن القومى للجماعات، التى وجدت هذه الحكومات لحراستها وتأمينها. هنا يكون أمن الدولة أى أمن الحكومة مقدم لديها على الأمن القومى أى أمن الجماعة السياسية التى قامت الحكومة لحراستها. وإذا كانت الحركات الشعبية تتجه إلى مسألة فلسطين بالدعم والمساندة والمشاركة، فليس ما يضمن لدى النظر الحكومى أن تتجه هذه الحركات أو بعضها إلى مشاكل الداخل فتتحول من اتجاه إلى اتجاه، وأن نظريات الأمن التى تتبناها الدول والحكومات إزاء حركات شعوبها، تستند فى الأساس على ضمان عدم قدرة هذه الحركات الشعبية على مواجهة حكوماتها، ولا تستند على حسن نوايا تلك الحركات أو عدم رغبتها أو تعهداتها بعدم مواجهة حكوماتها.

وأيا ما كان الأمر فنحن لا نناقش الأسس ولا نبحث فيما هو الجائز أو الواجب ولا نقوِّم المواقف والسياسات، ولكننا بقدر الإمكان نحاول أن نستخلص أكثر الممكنات فاعلية فى حدود الواقع الحاصل، وفى إطار ما يطمئن كل صاحب موقع على موقعه بالطريقة التى يراها هو كافلة لأمنه، وذلك ما دام يمكن إجراء هذا الاستخلاص لصالح حركة التحرير، حركة تحرير فلسطين، التى هى ذاتها حركة كفالة الأمن القومى العربى وهى ذاتها حركة تأمين أولى القبلتين وثالث الحرمين فى الإسلام.

هذا ما يجب أن نفكر فيه وأن نقترح له الحلول.

وثمة ثلاثة ظروف أظنها مواتية بالنسبة لحركة التحرير الفلسطينية.

أولها: أرادت اتفاقية أوسلو أن تقيم السلطة الوطنية الفلسطينية لا باعتبارها دولة وحكومة لها شأن الدول والحكومات التى تعرفها النظم الدولية، وإنما أن يكون لها فقط خصائص «الحكومة» فى مواجهة شعبها وتأمينا للوجود الإسرائيلى. ولكن السلطة ما إن دخلت أرض فلسطين حتى صارت قواعدها من بين فئات الشعب الفلسطينى المحكوم، وانحازت الغالبية فى ذلك إلى الحركة الشعبية.

ثانيها: إن الدول العربية والإسلامية، هى على قدر من التعدد والتنوع كبير جدا، وإذا كان هذا الأمر من شأنه أن يعرقل إمكان اتخاذ مواقف موحدة على الصعيد العربى أو الإسلامى، كما لاحظنا فى مؤتمرات القمة العربية والإسلامية التى انعقدت بعد ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، وإذا كان هذا أضعف الوجود العربى أو الإسلامى الموحد أو المتناسق، فإن له مزية أخرى، وهو أنه مع تنوع أوضاع كل من الدول والحكومات وتنوع أحجام الضغوط التى تمارس على كل منها وتنوع أحجام التردد لدى كل منها وعلاقة كل منها بشعبه قربا أو بعدا، فإن ذلك يزود الوضع الفلسطينى بدوائر للانفراج وأشكالا من الدعم والمساندة والسماح بالمشاركة، ذلك أنه إذا لم يكن مضمونا أن تتفق الدول على ما هو خير ونافع، فالأحسن أن يوجد القدر من التباين بين سياساتها الذى يمكن من تحقق الخير والنفع.

ثالثها: إن الدولة الصهيونية مصممة على ابتلاع الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن الضفة والقطاع وقفا فى حلقها، فهى لا تستطيع أن تهضمها ولا أن

تستوعبها، وهى لا تستطيع أن تقذفها من حلقها إلى الخارج فتعترف أمام نفسها وشعبها وأمام العالم بفشل مشروعها. وأن وجودا إسرائيليا فى الضفة وغزة وحكما إسرائيليا لهما مضى عليه الآن خمسة وثلاثون سنة وتكون نتيجته ما نراه الآن. إن ذلك يثبت قيام هذه المعضلة أمام الصهيونية، فإن إسرائيل لا تستطيع أن تهضم وتستوعب ولا أن تقذف وتقىء، والأمر كله يحتاج إلى وقت وصبر وطول نفس.

ويكون ذلك ميسورا إن شاء الله بمساندة الشعوب العربية والإسلامية وبمشاركتها عندما يمكن حل هذا المشكل بين الدولة والأمة.

ولكن يبقى السؤال الذى يجب أن يشغلنا وهو:

إلى أى مدى صارت قوة الدولة المركزية الحديثة عندنا مما يضعف قوة الأمة وفاعليتها، وكيف يمكن فك هذا التلازم بين قوة الدولة وضعف الأمة؟

أحداث فلسطين بين الحكومات العربية وحركات الشعوب

[١]

لا نغالى إذا قلنا إن ما يحدث اليوم فى فلسطين سيتحدد به مصير الأمة العربية لمرحلة تاريخية مقبلة لا نعرف الآن مداها .

ولا نغالى إذا قلنا إننا اليوم فى ربيع عام ٢٠٠٢ فى موقف شبيه بما كنا فيه فى عام ١٩٤٨ .

ولا نغالى إذا قلنا إن فلسطين فى عام ١٩٤٨ عانت من سلبيات نظمنا العربية ـ دولا وحكومات ـ بأكثر كثيرا مما عانت من ضعف شعبها .

ولا نغالى أيضا إذا قلنا إن ما بقى من فلسطين فى عام ١٩٦٧ عانى من سلبيات نظمنا وسياستنا الرسمية ، وإن ما حدث وقتها كان بسبب سلبيات راجعة إلينا لا إلى الشعب الفلسطينى .

فلم يكن احتلال الإسرائيليين والصهاينة للضفة الغربية ولقطاع غزة إلا جزءا من هزيمة مصر وسوريا والأردن فى تلك الأيام الكريهة .

ولذلك فإننا ، لا بوصفنا العربى والإسلامى فقط ، ولكن بوصفنا المصرى والسورى والأردنى علينا واجب أخلاقى وتاريخى أن نساهم مساهمة فعالة فى استرجاع هذين الأرضين لأصحابهما . . فضلا عما علينا من واجب الدفاع عن أنفسنا ، لأن فلسطين منا ونحن منها ، سياسيا وأمنيا .

ولكننا فى هذا المجال لدينا مشكلة مهمة لا نكاد نجد لها حلا بعد ، تتعلق بالعلاقة بين الأمة والدولة أى العلاقة بين الموقف الشعبى والموقف الرسمى ، وهذا المشكل

(*) صحيفة الأسبوع . القاهرة . ٨ أبريل ٢٠٠٢ .

ظهر على السطح ظهورا حادا منذ قامت الانتفاضة الفلسطينية الثانية ـ انتفاضة الأقصى ـ فى ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، ثم انعقد مؤتمر القمة العربى الطارئ ثم المؤتمر الإسلامى ، فظهر الفارق بين الأمة والدولة فى بلادنا ، كأنه فارق بين الفتوة والترهل ، وفارق بين عزة الإرادة المستقلة ، وبين ارتعاشة التبعية المتوارية ، فارق بين من يفجر نفسه متقدمًا وواثقًا ، و بين من يصدق فيهم قول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن الشح المطاع والهوى المتبع والدنيا المؤْثَرة .

* * *

نحن نعرف أننا دولة قطرية ، ولكل دولة نظام ودستور ولها حكومة ، وأن القَسَمَ الدستورى الذى يقسمه من يتولى الشأن العام فى أى بلادنا العربية ذات الدساتير ، هو أن يحافظ على استقلال بلاده وسلامة أراضيها ، والمقصود بهذا سلامة الحدود الإقليمية للقطر الذى يتولى شأنه . وكل من هذه الدول هى عضو فى الجماعة الدولية ، وتتعامل الدول القطرية العربية كما تتعامل أى دولتين لاتربطهما أدنى صلة أخرى ، مثل أستراليا وألبانيا مثلا . ولا تملك دولة عربية لدولة عربية أخرى أمرًا إلا من خلال العلاقات الدولية التى يمكن أن تتدخل فيها الدول الكبرى ذات أطماع السيادة وأوضاع السيطرة على العالمين ، وقطر والبحرين عندما تنازعتا على جزيرة صغيرة لجأتا إلى محكمة العدل الدولية .

ولكننا نعرف أيضًا أن منطق الدولة القطرية هذا يحده أمران هامان ، أولهما : إن الحفاظ على أراضى الدولة القطرية يوجب عليها ألا يقوم بجوار أراضيها من دولة أخرى وضع أو موقف يتهددها وينذر بإمكان حدوث اجتياح لبعض أراضيها أو بإمكان ضغط على إرادتها يقيد حريتها فى التصرف . وثانيهما : إنه ما من دولة عربية قائمة إلا ورد فى وثائقها الرسمية أنها جزء من الأمة العربية ، وأن ذلك لا يؤكد هوية شعبها فقط ، ولكنه يؤسس التزامها بالدفاع عما هى منتمية إليه بنص وثائقها الدستورية والنظامية ، وهو ما تراضت عليه الجماعة السياسية لديها .

لذلك فإن دولنا ينبغى أن تحاسب دستوريًا على ما تفرط فيه من ذلك كله ، باعتبار الحفاظ على أمنها القومى الإقليمى ، وباعتبار الذود فى جماعتها الأعم . وليست الحدود الإقليمية هى آخر واجبات الحراسة الملقاة على عاتق الدولة ،

وليست الحدود الإقليمية هى منتهى ما يحافظ عليه شعب يقر بانتمائه لجماعة أشمل انتماء مصير سياسى.

وآية ذلك أن فلسطين كانت من أهم بؤر الصراع بين بلدان العرب والأطماع الغربية على مدى القرن العشرين. وكادت تكون هى بؤرة هذا الصراع منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن، شئنا ذلك أم أبينا، ولن يجدى أحدًا حتى اليوم أن يتغافل عن هذه المسألة، ولن يجدى أية دولة عربية أن تظن نفسها بعيدة عن هذا الصراع، كما لن يجدى أيا منها أن تركن إلى معاهدة صلح أو اتفاقية جرت، وخاصة ما يسمى بدول الطوق وهى مصر والأردن وسوريا ولبنان، وليس الأمر أمر قلق من احتمال عدوان، فإن إسرائيل لا تزال تحتل ما احتلته فى حرب ٥ يونيه عام ١٩٦٧. ومن ذلك ما كان تبقى من أرض فلسطين بالضفة الغربية وقطاع غزة، وأيضًا أرض الجولان من سوريا، وأن ما احتلته من لبنان فى اجتياح عام ١٩٨٢، لم تتركه كاملا، فلا تزال مزارع شبعا محتلة.

وحتى مصر التى استردت من الإسرائيليين سيناء باتفاقية عام ١٩٧٩، لاتزال تعانى من آثار احتلال ٥ يونيه عام ١٩٦٧، ودولة مصر لا تستطيع - حتى الآن وبموجب اتفاقية عام ١٩٧٩ - أن تمد حمايتها العسكرية بإرادة طليقة على أرض سيناء، وهذا وجه احتلال لايزال قائمًا، والعجيب أن نتغافل عنه ونروج ظنا واهما أننا استرددنا أرضنا كلها، ألا إن الأرض سيادة ونحن لم نسترد سيادتنا كلها على شبه جزيرة سيناء ولايزال فى سيناء حق للإسرائليين عليها، وهو ألا ندفع فيها بقواتنا المسلحة بمثل ما ندفعها عند حدود ليبيا مثلا وحدود السودان مثلا، البلدين الشقيقين الصديقين إلى الأبد إن شاء الله.

ومصر أيضًا لا تستطيع، أو هكذا يروج كثير من الساسة المتولين للشئون العامة، لا تستطيع أن تقطع علاقتها بإسرائيل، لأن ذلك يعنى عندهم إلغاء المعاهدة وإعادة مصر إلى حالة الحرب، والناس من خوف الحرب فى حرب، أو أنهم من خوف الحرب إلى حرب ومصر تستطيع أن تطرد أى سفير لأى دولة وتستطيع أن تغلق أية سفارة لأية دولة، وتستطيع أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أية دولة. وذلك كله إلا دولة إسرائيل، والسؤال الآن: أليس هذا قيدًا على الاستقلال وعلى الإرادة

السياسية، وأصحاب الشأن فى السياسة الرسمية يسود بينهم منطق أن نخضع للأمر الواقع وألا نحاول تخفيف القيود المفروضة علينا بموجب هذه المعاهدات؟

* * *

[٢]

إن أثر فلسطين على دولنا المتاخمة لها يكاد يكون أثرًا حاكمًا لمصائر الدول، وذلك على مدى الخمسين سنة الماضية. لقد تقوض نظام اجتماعى سياسى كامل فى مصر بعد هزيمة عام ١٩٤٨، وانتهى حكم أسرة مالكة بقيت فى الحكم مائة وخمسين سنة سبقت، وكذلك تقوض النظام السياسى السورى وانتقلت سوريا من شأن إلى شئون. وفى هزيمة عام ١٩٦٧ تقوض نظام سياسى اجتماعى كامل فى مصر، تغير هيكليا وجذريا، وآل من شأن إلى شأن.

وهذا درس تاريخى من دروس علم السياسة، يتعين أن نتبين مراميه ونعرف مفاده، لأن الوظيفة الأساسية للدولة بالنسبة للجماعة الحاكمة لها، هو أن تحمى هذه الجماعة وتصون أمنها، مما نعبر عنه بمصطلح اليوم «كفالة الأمن القومى»، هذه الحماية والصيانة تتعلق فى الأساس بتأمين الجماعة من المخاطر الخارجية، وهى الوظيفة الأولى والثانية والثالثة.. إلخ. ثم ترد الوظيفة التالية تتعلق بحفظ الأمن الداخلى وحراسة صيغة التضامن الاجتماعى، أو بعبارة أدق صيغة «التوازن الاجتماعى» القائمة بين الجماعات المؤتلفة فى الجماعة السياسية الأساسية، وتوثيق عرى التماسك لدى هذه الجماعة، ثم ترد بعد ذلك أية وظائف تتعلق بالنهوض والتنمية وغيرها.

لقد حكمنا المماليك قرابة مائتين وخمسين سنة، لأنهم كانوا حراسًا وحماة على الأمن الجماعى للجماعة فى مواجهة مخاطر خارجية لهذا العصر وهو الخطر المغولى والتترى، ثم حكمنا العثمانيون نحو أربعمائة سنة لأنهم نجحوا على مدى ثلاثمائة سنة أو يزيد فى أن يحموا أمن هذه المنطقة من مخاطر الخارج الآتية من الشرق الآسيوى أو من الغرب الأوروبى، وارتخت قبضتهم وتقطعت الأوصال من

دونهم لما تبين عجزهم عن كفالة هذا الأمن للجماعة، على تفاصيل يدركها من يتابع تاريخ القرن التاسع عشر، فلما تحققت فيهم هزيمة عام ١٩١٨ فى الحرب العالمية الأولى انقضت الخلافة ذاتها، أقدم مؤسسة حكم عرفها العالم الإسلامى، لأن الهزيمة جرت باسمها أو تحت رايتها، رغم أن الحكام المهزومين وقتها كانوا من رجال «الاتحاد والترقى» غير المؤمنين بالخلافة، ولكن لحقها ما لحقهم.

أردت بهذا الاستطراد أن أوضح أن حفظ الأمن الجماعى، أو الأمن القومى، هو ما عليه المعول فى استبقاء النظم والدول، وأن الفشل فى حفظه هو ما لابد أن يئول إلى انفراط عقد النظم والدول، وأن الأمن الجماعى المقصود هنا ليس هو مجرد حفظ الحدود الجغرافية للقطر المعين، ولكن هو إيجاد توازن سياسى وعسكرى مع خارج القطر المحكوم بما يتحقق به قيام هذا الأمن واستدامته النسبية.

ونحن نعرف أن فلسطين ليست شأنا فلسطينيا فقط، وأن قوى العدوان لا تهتم بها لذاتها، ولكن يجرى ذلك لموقعها ولإمكان السيطرة بها على الآخرين من بلاد العرب. شعوبا وثورات ومواقع جغرافية سياسية. ونحن فى مصر مثلا، ضربنا من إسرائيل فى عام ١٩٥٦، وضربنا منها فى عام ١٩٦٧.. كذلك شأن سوريا والأردن. ولبنان ضرب منها فى عام ١٩٨٢، كما أن حرب عام ١٩٧٣ وحرب الاستنزاف التى سبقتها كانت لإزاحة العدوان الإسرائيلى عن حدودنا الإقليمية.

فلسطين وعدوان إسرائيل عليها هو أمر يمس الأمن القومى المصرى مساسًا مباشرًا، وهذا أمر يدركه طلبة المدارس والجامعات من المبتدئين فى فهم أمور السياسة. ومن نافلة القول التذكير بأن ما يجرى اليوم فى رام الله ومدن الضفة الغربية وغزة من عدوان على الفلسطينيين شعبًا وقيادات، هو مقدمة لعدوان تال ومثيل على سوريا ولبنان، ثم على مصر. والثيران السوداء أكلت يوم أكل الثور الأبيض، حسب المثل المشهور.

* * *

[٣]

إن اتفاقية عام ١٩٧٩ التى أبرمتها مصر مع إسرائيل معترفة بها واستردت مصر بها أرض سيناء إلى حدودها الإقليمية القطرية، هذه الاتفاقية تأكد بها أن حرب عام ١٩٧٣ النظامية بين الجيوش العربية وبين جيش إسرائيل هى آخر الحروب النظامية التى تجرى بين جيوش الدول، وكان هذا خياراً مصرياً يراعى المصلحة القطرية المصرية وحدها، وهو ذاته كان عنصراً أساسياً فى استبعاد أساليب الحروب النظامية فى فض الصراع العربى الإسرائيلى.

ومصر بهذه الاتفاقية استردت أرض سيناء ولكنها لم تسترد أمنها القومى الجماعى، فلا تزال تقوم عند حدودها الشمالية الشرقية دولة توسعية عدوانية تمتلك السلاح النووى فيما تمتلك من آلات الحروب والتدمير والإبادة الحديثة، وتحكمها عصابة من السفاحين الذين احترفوا القتل الجماعى للشعوب الأخرى، ويتمايز بعضهم على بعض بالسحق والتدمير ويكسبون بذلك الشعبية بين ذويهم.

والسؤال هو: هل هذا الوضع يطمئن به ذوو الشأن وهم يقومون بواجب الحراسة على الأمن الجماعى حتى فى الإطار القطرى الإقليمى؟ والسؤال الآخر هو: هل يجوز لأى مواطن مصرى أو سورى أو لبنانى أن يبيت ليلة مطمئناً على أسرته وبجواره هذا الوحش الكاسر المزمجر على الدوام؟ بل هل يستطيع ذلك السعودى أو العراقى أو الإماراتى؟

إن الصراع باق، ولا يكاد يختلف على ذلك إلا نفر لا يؤبه به، ولكنه انتقل من أساليب ممارسة إلى أساليب أخرى، انتقل من أساليب الحروب النظامية التى لم تجد معه على مدى زمنى من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧، إلى أساليب المقاومة الشعبية، وقد ظهرت المقاومة الشعبية وأعلنت عن نفسها فى انتفاضة عام ١٩٨٧، ثم فى مقاومة الجنوب اللبنانى التى توجت بالنجاح بفضل الله، ثم تطورت المقاومة الشعبية فى فلسطين بالانتفاضة القائمة الآن. بدءاً من ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، أبقاها الله وحفظها ونصرها.

ولكن تبقى مسألة، فإن الشعب الفلسطينى بكل بسالته وفدائيته وبطولته لا يجوز أن يواجه وحده عدوانا تشارك فيه الولايات المتحدة أصيلة عن نفسها وهى أقوى دول الأرض الآن، التى تنفق على آلتها الحربية كل سنة ما يجاوز أربعمائة مليار من الدولارات تهدد بها العالم أجمع، وعلى وجه الخصوص عالمنا الإسلامى والعربى بدءاً من فلسطين. والمقاومة الشعبية هنا تحتاج إلى دعم وإلى مساندة، وتحتاج أكثر من ذلك إلى المشاركة، وكل ذلك يرد من كل مجالات الدعم والمساندة والمشاركة المعنوية والمادية، وبالتعزيز بأدوات الصراع المستخدمة من عدد وعتاد، كما يرد بالتعزيز البشرى بالمتطوعين أيضًا وذلك كله فى النطاق الشعبى.

إننا بهذا لا نساند الفلسطينيين فقط لكننا نحمى أمننا، نحن بهذا ندافع عن مصر فيما ندافع عنه من دين ومن قومية، الأمر ليس أمرًا دينيًا وقوميًا ووطنيًا فقط، ولكنه أمر أخلاقى أيضًا، فنحن - أى مصر - نحمل قدراً من المسئولية عن حرب عام ١٩٦٧، فى بدء هذه الحرب وفى الهزيمة فيها، والضفة الغربية وقطاع غزة احتلها الإسرائيليون بسبب هزيمتنا نحن المصريين والأردنيين فى هذه الحرب، ثم بعد ذلك قايضنا بسيناء، نستردها مقابل السلام مع إسرائيل فى عام ١٩٧٩، وليس مما تحتمله المسئولية الأخلاقية ولا مما نطيقه، أن نترك الفلسطينيين يجاهدون وحدهم فى إجلاء الإسرائيليين عن أراضيهم التى احتلتها إسرائيل نتيجة حرب بدأناها نحن وانهزمنا فيها، ثم اكتفينا باسترداد سيناء منزوعة السلاح، ورضينا بالقيود على إرادتنا السياسية فلا نستطيع طرد السفير الإسرائيلى مهما فعلت حكومته فى الفلسطينيين، إن ذلك منا يكون نكوصا نبرأ من عاره إن شاء الله، ونعوذ بالمروءة أن يلحقنا ونتصف به فى حكم التاريخ والشعوب، ولدى البارئ جل شأنه من قبل ومن بعد.

* * *

[٤]

ماذا تستطيع حكوماتنا أن تقدمه؟ أتصور أن جهد المقل فى هذا الشأن هو كل ما يتعلق بوجوه ما يمكن أن نسميه «الأنشطة السلمية المشروعة» فى الميدان الدولى، من حيث الشجب والإدانة ومحاولات إصدار القرارات من المنظمات الدولية - نجحت

هذه المحاولات أو لم تنجح - مع الجهود الإعلامية فى محاولات إشاعة الوعى وغير ذلك، وهذه الجهود تبذل.

ولكن الشرعية الدولية آلت اليوم إلى الولايات المتحدة، وهى طرف صراع أصيل فى عين هذا الصراع الذى تمارسه ويمارس ضدنا منذ عام ١٩٤٥ حتى اليوم، ولولا عداء الولايات المتحدة لنا فى هذا الصراع لكان حسم من عشرات السنين لصالحنا، ونحن عندما نلجأ للشرعية الدولية التى صارت مستوعبة فى المشيئة السياسية لخصم لنا فى هذا الصراع، إنما نكون قد احتكمنا إلى الخصم علينا، وهذا ما نبرأ بعقولنا من الغفلة عنه، والساسة الأمريكيون وتابعوهم ليس لديهم يقظة الضمائر، ولا الحد الأدنى من الالتزام الأخلاقى، ولا الحد الأدنى من إمكان الشعور بالحياء، ليس لديهم من أى من ذلك ما يقوم به بصيص أمل فى تقدير شبه موضوعى أو نظر شبه عادل.

لقد احتكمنا إليهم فى موضوع سقوط الطائرة المصرية فى المياه الدولية قرب مطار نيويورك فى أكتوبر عام ١٩٩٩، احتكمنا إلى الإدارة الأمريكية لتنظر فى سبب السقوط وتحدد المسئول، والطائرة مملوكة لمصر والركاب أغلبهم من مصر، الطاقم مصرى، والطائرة صناعة أمريكية وخارجة من مطار أمريكى والحادث بجوار قاعدة عسكرية أمريكية، احتكمنا إليهم وهم فى الغالب خصوم أو مشتبه فيهم، فانتهوا إلى إدانة الجانب المصرى، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا نلومن إلا أنفسنا إن غفلنا عن الفارق بين الخصم والحكم، وإن احتكمنا إلى خصمنا وأسلمناه قيادنا وعلقنا بضميره الذاهب مصيرنا.

ونحن - على التحقيق - وامتثالا للشرعية الدولية المستوعبة فى المشيئة الأمريكية، صرنا - لكى نكون فى إطار الشرعية - نحرص رسميًا على ألا نطالب إلا بما يسمح به رسل أمريكيون فى توصياتهم عن الصراع العربى الأمريكى، لأنهم يعبرون عن المشيئة المستوعبة للشرعية الدولية، فإذا جاء «ميتشيل» تبنينا توصياته، وإذا جاء «تينت» رئيس المخابرات الأمريكية تبنينا تقريراته، وإذا تكلم «زينى» المبعوث الأمريكى سبحنا على موجته، وكلهم لا يتكلم إلا فى وقف الانتفاضة ولا يقول إلا أنه يتعين على المضروب أن يرمى سلاحه على وعد أن يكف الضارب عن ضربه إن اطمأن إلى أننا ألقينا السلاح فعلا، وخار منا العزم وانحل منا العضل.

إن سقف مطالبنا يهبط ويهبط حتى صرنا ندخل إلى مطالبنا زحفا على البطون، وليت السقف يسع ما بين الظهور والبطون، ثم بعد ذلك لا ينفذ شيء، وليست المشكلة فقط فى ضيق المدخل ولا فى انضغاط أجسامنا، ولكن المشكلة الأخطر هى فى أن وعينا بذاتنا يتقلص ويتقلص حتى يسوغ فى أعيننا عن أنفسنا أننا من الزواحف، المشكلة الأخطر هى فى استرقاق الوعى واستعباد الإدراك، وهذا بالضبط ما كان يصنعه المستوطنون البيض فى رقيق أفريقيا المقتنصين، وذلك فى جنوب الولايات المتحدة التى منها «بوش» الرئيس الحالى، فالرجل أمين على وحشية أسلافه.

لا يمكن أن نطالب بحقوقنا فى إطار الشرعية التى يروجها المعتدون، إن هذا فى ذاته استعباد واسترقاق وهو أشد أذلالاً من الهزيمة المادية، لأنه استسلام روح وانكسار عين وهوان نفسٍ.

إن إنقاذ وعينا وإدراكنا هو أول الواجبات علينا، وأمام الحكومات من وسائل الصراع السلمى المشروع ما تستطيعه إن صح منها العزم وقويت الإرادة، وسلاح المقاطعة قائم، وأساليب المناوأة لا حدود لها، وكل حكومة فى مجتمعها هى أقوى المؤسسات التى أفرزها هذا المجتمع، ويتجمع فيها من الفنيين والمهنيين أذكى الرجال وأقدر الكفاءات، وتستطيع أن تستدعى ما ليس لديها من هؤلاء، وهى أكثر الهيئات مالا وأعظمها قدرة، واستمرارية أجهزتها يجعلها الأوفر جمعا للخبرات والأكثر مقدرة على تركيمها، وقدراتها التنظيمية العلنية وغير العلنية قدرات هائلة، وإذا شاءت أمرًا فلن تعدم وسائل بلوغه، وهى الأكثر معرفة أيضًا على وزن قدراتها، والمطلوب منها ليس إجراء أو عملا محددًا، ولكن أن تتجه قدراتها إلى نصرة شعبها وحراسة المقدرات العليا للأمة، وإن كلفها ذلك قدرًا محسوبًا من المخاطر.

إن الولايات المتحدة الأمريكية طردت طردًا من فيتنام، ولم تستطع على مدى أربعين سنة أن تسحق هذه الجزيرة الصغيرة التى يسكنها شعب صغير وهو كوبا، والصهاينة - حتى مع الدعم الأمريكى - ليست لديهم قدرات أمريكا بالنسبة لفيتنام ولا بالنسبة لكوبا.

* * *

[٥]

نحن نعرف أن الحروب النظامية ليست هى الوسيلة المثلى ولا الوسيلة الأصلح لتحرير الشعوب من الاحتلال العسكرى، وقد حسمت مسألة الأسلوب الأمثل لمكافحة العدوان الصهيونى، وإن ذلك يكون عن طريق حركات المقاومة الشعبية، وحركة المقاومة الشعبية فى فلسطين تحتاج إلى دعم ومساندة ومشاركة من شعوب الدول العربية سواء من دول الطرق المحيطة أو من دول العمق.

والمشكلة هنا أن الحكومات المركزية الحديثة للدول العربية لم تعتد أى منها قط أن تقوم بين شعبها حركات سياسية ذات شبكات تنظيمية، وذات قدرة على تحريك جماهير وذات قرار سياسى مستقل عن الحكومة، ولم تعتد على هذا الوجود حتى لو كان أى من هذه الحركات أو التنظيمات الشعبية مؤيدة للحكومة، وحتى إن كانت حركات اجتماعية أو ثقافية ولا تعمل بالسياسة الجارية، أو لا تشغلها مسألة السلطة ومن يحكم ومن يتداول الحكم، وحتى إن كانت نقابة مهنية أو نقابة عمالية أو جمعية خيرية.

ونظرية أمن الدولة السائدة فى ظنى منذ الخمسينيات هى أن كفالة هذا الأمن لا تتحقق إلا بفقدان القدرة على التحريك الشعبى، حتى إن كان هذا التحريك غير معارض للحكومة، وحتى إن كان ذا نفع لها، وذلك ما دام إنه تحريك يرد فى قراره وفى قنوات تنفيذه بعيداً عن أجهزة الدولة، لأن الأمن يتحقق - طبقا لهذه النظرية - بعدم قدرة الآخر وليس بمجرد عدم رغبته أو عدم إرادته لفعل ما، لأن الإرادة يمكن أن تتغير ومن ثم لا يعول عليها. أما انعدام القدرة فهو ما يقوم عليه ضمان عدم تحرك الشعوب ضد حكوماتهم... هكذا يفكرون.

وهذه النظرية التى قامت فى ظنى منذ الخمسينيات كانت تتفق مع نظام سياسى اجتماعى يقوم على مبدأ التنظيم الواحد، وهو فى ظنى يتعارض الآن مع ما نجهد لبلوغه من نظام تعددى، يقوم على تعدد السلطات داخل الدولة وعلى تعدد التنظيمات السياسية الحزبية، وعلى تعدد التشكيلات ذات الحركة الذاتية فى مجالات الاقتصاد والخدمات والأنشطة الاجتماعية.

هذه النظرية تواجه اليوم اختياراً جاداً وصعبًا، وقد عرفنا هذه النظرية متعارضة ومعوقة لمتطلبات التطوير الديمقراطى فى المجتمع، وذلك على مدى الثلاثين سنة الماضية، كما عرفناها معوقة لكثير من وجوه التنمية الاجتماعية، ولكنها اليوم تتعارض مع مطالب الأمن القومى والجماعى لوأد مخاطر الخارج، لأن وسيلتنا الرئيسية الظاهرة الآن فى دعم حركة التحرير الفلسطينية، هى وسيلة شعبية فى الدرجة الأولى، تقوم بها شعوب الدول العربية بحركة ذات طلاقة فى تعبئة المساعدات وتهيئتها وتقديم إمكانات المشاركة البشرية، من خلال دول الطوق جميعا.

ونحن نسلم بأن أى نتيجة إيجابية تحققها حركة التحرير الفلسطينية، فإن لها ذات الناتج الإيجابى فى توفير متطلبات الأمن القومى لشعوبنا ودولنا جمعاء، وإن حراسة الأمن القومى والجماعى هى الواجب الأول الذى يتعين أن تقوم به الحكومات، حتى قبل ضمان وجود الخبز والماء، وإذا كان يمكن للشعوب أن تصبر على غيظ إذا لم يتوافر لها جو الحرية المأمول، أو إذا لم يتوافر لها القدر المأمول من طيبات العيش وعدالة التوزيع، فإنها خليقة بأن تجاوز حدود الصبر، أن تعلق الأمر بما يهدد أمنها، وهذه أهم مسألة المفروض أن يلتقى فيها أهل الحكم مع حركات الشعوب إلا النزر اليسير فاقد الانتماء.

وعلينا أن نتذكر فى النهاية، أننا نحن المصريين، وبالمنطق الإقليمى المصرى الضيق، وفضلا عن موضوع الأمن القومى، فإن لدينا مع إسرائيل مسألة تنجرح بها السيادة المصرية على أراضيها، بأكثر مما تنجرح السيادة اللبنانية ببقاء الاحتلال الإسرائيلى على مزارع شبعا، وهذه المسألة تتعلق بأن سيناء منزوعة السلاح بموجب اتفاقية عام ١٩٧٩، وتنجرح بها السيادة المصرية على قرارتها السياسية، وبالنسبة لعدم إمكان طرد السفير الإسرائيلى، وأن من مقتضيات العزة الوطنية لدينا أن نحتمل أى رد فعل ينتج عن طرد سفير لدولة هى عصابة من السفاحين.



ممن نتلقى دروسا فى هذا الامتحان الفلسطينى

[١]

في منتصف الستينيات، عندما كانت حرب فيتنام مشتعلة ضد الاحتلال الأمريكي عليها، أتذكر أن كان حضر إلى مصر «شو إن لاي» رئيس وزراء الصين وقتها، وسئل في حديث صحفي عن هذه الحرب وآثارها، فقال ما معناه: إن «اللحم الأمريكي» قد صار «قريبا من أفواهنا» وأنه آن لنا أن «نعض عليه بأسناننا» وأن هذه فرصة شعوب شرق آسيا ليذيقوا المعتدي الوجيعة التي تصيبهم من عدوانه عليهم.

بمثل هذا المنطق يتعين علينا أن ننظر إلى الانتفاضة الفلسطينية وإلى العدوان الإسرائيلي الصهيوني على العرب والفلسطينيين، ولكي يتبين لنا المعنى الكبير لما يحدث الآن، يمكن أن نتذكر أن حرب إسرائيل ضد مصر في عام ١٩٥٦ بدأت من الجانب الإسرائيلي على مصر مغرب شمس ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦، وأوقف القتال صبيحة ٧ نوفمبر عام ١٩٥٦، والمدة كلها لا تصل إلى تسعة أيام. كما أن حرب عام ١٩٦٧، بدأت في ٥ يونية عام ١٩٦٧ وانتهت على الجبهات الثلاث المصرية والأردنية والسورية في ٩ يونية عام ١٩٧٦ بمدة لا تصل إلى تمام الأيام الستة.

والظاهرة الأخرى أن كانت هذه الحروب وما بعدها حرب عام ١٩٧٣، كانت إسرائيل تخوضها خارج أراضيها، فلم تكن تحتمل التضحيات فيها، لا أرضا ولا شعبا، إنما كانت تحمّلها للمحاربين معها. ولم يكن لها خسائر تذكر في الأفراد والمدنيين.

(*) صحيفة الأسبوع. القاهرة. ٢٢ إبريل ٢٠٠٢.

أما هذه الحرب الجارية الآن، فهي تجرى فى عقر دار إسرائيل، وهى مشمولة بفصائل الطرف الإسرائيلى الصهيونى كلها، من جنود ومن مستوطنين ومن غيرهم ممن أتى بحكومة حرب تقصد إبادة الفلسطينيين أو تهجيرهم، وها قد دخل لحم المعتدين فى أفواه المعتدى عليهم، وآن لهؤلاء الأخيرين أن يعضوا عليه بالنواجذ والأضراس. أفلا ينبغى علينا أن نطلب العلم ونأخذ الحكمة ولو فى الصين؟

نحن بهذا لا نخوض معركة تاريخية وتحريرية فقط، ولكننا نعيش فرصة تاريخية، يكون من الإثم أن نضيعها.

***

[٢]

أنا هنا لا أتكلم عن فلسطين فقط، إنما أتحدث بوصفى مصريا وأتكلم عن دولنا المحيطة بفلسطين، وذلك استيعابا لحكمة «شو إن لاى» الذى لم يكن يتكلم عن فيتنام فقط، إنما كان يقصد الأمن الصينى، لأن الاحتلال الأمريكى لفيتنام كان يعنى وجودا عدوانيا يهدد الصين.

وحاشانا أن نترك هذه الحكمة، وأن نبحث عن العبرة الباكستانية فى سبتمبر عام ٢٠٠١، عندما ضحت باكستان بأمنها القومى وبالعمق الاستراتيجى لها فى أفغانستان، واشتركت فى غزو أفغانستان وساهمت فى إنشاء نظام حكم على حدودها الغربية معاد لها، وصارت به بين شقى الرحى الهندية والأفغانية، وكل ذلك مقابل أمان تكتيكى قصير المدى نالته برفع التهديد الأمريكى عنها لقاء مساعدة الأمريكيين فى غزو الأفغان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والسؤال الذى يتردد هو: ماذا تستطيع مصر أو الأردن ليقوم أى منهما بدوره فى مساندة حركة التحرير الفلسطينية العربية ضد العدوان الإسرائيلى الصهيونى، وذلك فى إطار ما توجبه الاتفاقية المبرمة بين كل من البلدين مع إسرائيل؟ وفى هذا الصدد تبدو ملاحظات ثلاث أساسية.

الأولى - إن مصر ليست هى الأردن، من حيث الحجم، ومن حيث الدور الذى

يمكن أن تقـوم به، ومن حـيث الأثر الدولى والأصـداء الدوليـة وقـدرتهـا على التحريك، ومن حيث صدى فعلها ووضعها فى الساحة العربية، ولذلك فإن من الظلم للأردن أن يتوقع منها ما ينتظر من مصر. وثمة اختلاف أيضا يتعلق بحجم العداء الإسرائيلى لمصر، ونحن مازلنا نذكر ما قرأناه عن الأستاذ محمد حسنين هيكل فى قراءته للوثائق الإسرائيلية من أنهم يعتبرون مصر هى العدو الأهم والشاغل الأساسى.

والثانية - إننا فى هذا المقال، وفى وغيره لا نقترح سياسات بعينها ولا نرجح تصرفات محددة إلا ما كان ظاهرا واضحا مما يعرفه الناس بعامة، من نحو وجوب المقاطعة السياسية ودعم الانتفاضة بترك الناس يساعدون بالمواد وبالعتاد الممكن والمشاركات، مع مدهم تلقائيا بما يمكن من ترشيد خطوهم من حيث الخبرات الفنية والمعلومات. أقول إننى لا أتكلم فى أمور محددة من هذا النوع، لكننى أشير فقط إلى أنه يتعين أن تتوافر الإرادة على الفعل وأن ينحسم أمر التوجه الإرادى السياسى فى هذا الشأن. ثم بعد ذلك فنحن نثق أن لدينا من الخبرات الفنية والمهنية والسياسية والتنظيمية ولدينا من القدرات والمعلومات ما يمكن من الكثير الممكن، إصابة للهدف وتفاديا للمحاذير.

على وجه التحقيق فإن المصريين لديهم الاطمئنان الكافى بالنسبة لقدرات القائمين على التنفيذ ووطنيتهم وكفايتهم، إذا ما حسمت الإرادة السياسية قرارها وتوجهت إليهم ببذل الجهد.

والملاحظة الثالثة: إن الاتفاقية المصرية الإسرائيلية ليست أشد وطأة على الإرادة الوطنية المصرية، من الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية التى وقعت فى عام ١٩٩٣ وبها دخلت منظمة التحرير أرض فلسطين بناسها وجنودها، إن الاتفاقية الفلسطينية كانت شديدة الوطأة جدا على الإرادة الفلسطينية، وذلك بما لا يمكن مقارنته مع الحالة المصرية. والقوة الفلسطينية لا يمكن مقارنتها بالوضع المصرى نفوذا وقوة. ومع ذلك أمكن للجانب الفلسطينى أن يحول اتفاقيته إلى ما يخفف القيود عنه وإلى ما ينفع حركة كفاحه التحريرى، بعكس ما نراه فى مصر.

***

[٣]

أود أن أذكر القارئ بتجربة تاريخية مرت بها مصر فى سنة ١٩٥٤، فى هذه السنة وقعت حكومة ثورة ٢٣ يوليه مع الحكومة البريطانية، اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر. وقعت اتفاقا بالمبادئ الأساسية فى شهر يوليه، ثم تم الاتفاق النهائى فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤.

تضمنت الاتفاقية إتمام الجلاء عن مصر فى عشرين شهرا من توقيع هذا الاتفاق، وذلك وفقا لبرنامج زمنى حددته الاتفاقية، ومن ذلك أن تجلو الدفعة الأولى من الجنود الإنجليز فى موعد غايته أربعة أشهر من الاتفاق ونسبتها نحو ٢٢٪ من مجموع جنود الاحتلال، وأن يجلو نحو ٤٩ ألف جندي خلال السنة الأولى من الاتفاق، وأن يتم الجلاء كاملا فى يونيه عام ١٩٥٦، وتضمنت الاتفاقية أن تبقى القاعدة العسكرية البريطانية فى مصر سبع سنوات صالحة للاستعمال، ويديرها مدنيون بريطانيون بعد الجلاء، وأن يكون للإنجليز حق العودة إليها وإعدادها للحرب فضلا عن استخدام الموانئ المصرية، فى حالة وقوع هجوم مسلح من الخارج على أى من بلاد جامعة الدول العربية الداخلة فى الدفاع المشترك أو هجوم مسلح على تركيا عضو حلف الأطلنطى.

لم تكن الاتفاقية بأحكامها هذه مما يرضى الطموح الوطنى وقتها، وعارضتها قوى سياسية كثيرة كانت لا تزال تشغل مواقع فى الساحة السياسية. وليس ذلك هو موضوع الحديث الآن، إنما موضوعه هو تبيان كيف أن الإرادة السياسية للدولة المصرية وقتها أمكن لها أن تحول هذه الاتفاقية إلى كسب تحريرى لمصر، فلا تكون قيدا على الحق الطبيعى لأى بلد ولأى دولة فى أن تتخذ من السياسات ما يناسب مصالحها العليا واعتبارات أمنها القومى.

فى هذه الفترة من نهايات عام ١٩٥٤ وبدايات عام ١٩٥٥، كانت القاعدة العسكرية البريطانية فى منطقة قناة السويس فى مصر واحدة من أقوى وأهم القواعد العسكرية البريطانية فى العالم، وهى معدة لأوضاع حروب عالمية تشارك بها مع قواعد الأحلاف العسكرية الغربية، ومعدة لحماية خطوط الملاحة الدولية عبر قناة

السويس، ومعدة لأن تقمع أى حركات تمرد شعبى فى منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا وشرق أفريقيا، أو ثورات لهذه الشعوب تنشب ضد المصالح الاستعمارية الغربية.

وكان الجيش المصرى فى أضعف حالاته القتالية، كان جيشا لم يخض حربا بعد إعادة فتح السودان فى عام ١٨٩٩ إلى حرب عام ١٩٤٨ التى هزم فيها على أرض فلسطين، ولم يتوافر له إعداد ولا تجهيز ولا إمداد بالسلاح المتطور، ولا تدريب حديث على مدى النصف الأول من القرن العشرين، سواء تحت القيادة البريطانية له إلى سنة ١٩٢٤ أو تحت القيادات المصرية التالية، ولم تلتفت حكومة أو حزب إلى وجوب أن تكون لمصر سياسة تسليحية لجيشها إلا مع حرب فلسطين، ثم أتت مسألة السلاح الفاسد الذى قيل إنه اشترى للجيش المصرى خلال هذه الحرب، ولم تكن ثورة ٢٣ يوليه حتى عام ١٩٥٥ قد تمكنت بعد من إخراج جيشها من هذه الحالة بشكل ملموس.

ورغم ذلك فلم تمض أربعة أشهر على توقيع الاتفاقية، لم تكن غادرت مصر خلالها الدفعة الأولى من الجنود البريطانيين، إلا وكانت مصر تخوض ضد بريطانيا وضد الدول الغربية بعامة، واحدة من أعنف معاركها السياسية، كانت معركة ضد الأحلاف العسكرية الغربية، الشكل الجديد وقتها من أشكال الاستعمار، ولم تقتصر السياسة المصرية على رفض دخول مصر فى هذه الأحلاف، إنما كانت معركتها الأساسية تعبئة البلاد العربية كلها لرفض الارتباط بالأحلاف الغربية، ومحاصرة سياسة الحكومة العراقية وقتها التى أبرمت هى وتركيا وإيران وباكستان «حلف بغداد» مع بريطانيا.

ولم تمض على اتفاقية الجلاء مدة ستة أشهر حتى كانت مصر واحدة من زعامات البلاد المستقلة فى آسيا وأفريقيا، يتألق نجمها فى مؤتمر باندونج الشهير الذى قام بتكتيل الدول حديثة العهد بالاستقلال لتدعم استقلالها ولترفض سياسة الأحلاف العسكرية الغربية، ولتتساند حول مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول والشعوب، وتصفية الاستعمار والدفاع عن الشعب الفلسطينى ضد العدوان الصهيونى.

ولم تمض عشرة أشهر على توقيع الاتفاقية إلا وكانت مصر تعقد صفقة السلاح التشيكوسلوفاكية مع الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتى فى سبتمبر عام ١٩٥٥ ، لتكسر احتكار الغرب لصفقات تسليح الجيوش للبلاد الآسيوية الأفريقية ، ولتهز أركان الهيمنة الأمريكية الإنجليزية الفرنسية على الشعوب المستعمرة والشعوب حديثة العهد بالاستقلال ، ولم يكن جلاء القوات الإنجليزية من مصر قد بلغ نصف عدد هذه القوات .

وما تنبغى ملاحظته أن مصر فى كل ما اتخذته من إجراءات سابقة ، لم تكن بعد على علاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتى ومجموعة البلاد الاشتراكية التى كانت مناوئة للغرب الاستعمارى وقتها . وكانت فى الأساس تعتمد على ذاتها وعلى دعم الشعوب العربية والآسيوية والأفريقية ، وهو دعم معنوى فى الأساس ، قد تكون الكتلة العالمية الاشتراكية قد ساندتها ماديا من بعد ، ولكن ذلك جرى بعد هذه الفترة التى تحددت بها سياستها الدولية المستقلة . وهذا درس نقدمه للسادة «الواقعيين» الذين يحترمون «الواقع» احتراما شديدا وإن كان ضد مصالح بلادهم ، ويدعمون استقراره وإن كان على حساب أنفسهم وأهليهم .

* * *

[٤]

طبعا لم يتم كل ذلك من جانب الحكومة المصرية بعيدا عن ردود الفعل الإسرائيلية والغربية . ونحن وإن لم نكن فى معرض ذكر تاريخ مصر خلال هذه السنوات ، فإننا يكفى أن نشير إلى بعض الأحداث إشارة سريعة .

فبعد رفض مصر لحلف بغداد حدث هجوم صهيونى على الجيش المصرى فى غزة .

(وكانت غزة تحت الإدارة العسكرية المصرية بموجب اتفاق الهدنة من عام ١٩٤٩ حتى حرب عام ١٩٦٧) ، وذلك فى ٢٨ فبراير عام ١٩٥٥ . وبعد مؤتمر باندونج حدث هجوم عسكرى صهيونى آخر على الجيش المصرى فى غزة ، كذلك فى ٣٠ مايو عام

١٩٥٥ ، ثم هجوم ثالث على غزة أيضا فى ٢٢ أغسطس عام ١٩٥٥ فى ٢٨ أغسطس عام ١٩٥٥ ، ومحاولة أخرى فى سبتمبر عام ١٩٥٥ ، ثم تطور الهجوم الصهيونى فصار داخل الأراضى المصرية ، وذلك بالهجوم الحادث فى ٢٨ أكتوبر عام ١٩٥٥ على نقطة حراسة فى منطقة الكونتيلا جنوب سيناء بالقرب من الحدود واستشهد فيها بضعة عشر شهيدا وجرح مثلهم. وفى ٢ نوفمبر عام ١٩٥٥ شن الصهاينة هجوما آخر داخل الأراضى المصرية فى معركة الصبحة شمالى الكونتيلا ، واستشهد فيها نحو ثمانين ضابطا وجنديا مصريا. ثم شنوا معركة فى الأرض السورية على شاطئ بحيرة طبرية فى ١١ ديسمبر عام ١٩٥٥ ليتحدوا اتفاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا السابق عقده واستشهد فيها نحو خمسين ضابطا وجنديا.

وكل ذلك فضلا عن الضغوط السياسية والاقتصادية والحملات الهجومية الإعلامية . . مما تطور فى عملية صراع حاد بين مصر ودول الطوق وبين إسرائيل ، سواء سوريا أو لبنان أو فلسطينيى الضفة الغربية التى كانت وقتها تحت الحكم الأردنى. وتصاعد الصراع حتى أممت مصر قناة السويس وحدثت حرب السويس فى أكتوبر عام ١٩٥٦ ، وبلغت مصر ذروة من ذرا سياستها المستقلة الوطنية العربية.

كل ذلك كان يعتمد فيما يعتمد على الإرادة السياسية المستقلة التى لا تكتفى بإدارة الأحداث وفقا «لفن الممكن» ، ولكنها توجد الممكنات إيجادا وتولدها توليدا. وقد تعلمنا من هذه الفترة درسا سياسيا هاما ، إننا كلما كان يجرى الضغط على الإرادة المصرية ومحاصرتها ، كان يجرى كسر طوق الحصار بالقفز إلى الأمام فى عملية تصاعد لم تكن تنتهى كل مرة إلا بنصر أو بكسب ما. ورحم الله جمال عبدالناصر الذى علمنا هذا الدرس فى علم السياسة وفى تجارب الشعوب وفى فنون إدارة الصراع.

إن ما أردت أن أذكره هنا ، أنه لولا هذه السياسة الجسور لما كان الإنجليز أنفذوا اتفاقية الجلاء المبرمة فى عام ١٩٥٤ ، ولما تم جلاء جنودهم جلاءً تاما فى مواعيده المتفق عليها ، بل قبل حلول مواعيده المتفق عليها. والإنجليز أنفسهم لهم تجارب معنا فى ذلك لا تقل عن الصهاينة فى إخلاف الوعود ونقض العهود. فما أكثر ما وعدوا بالجلاء عن مصر منذ احتلالهم لها فى عام ١٨٨٢ ومع ذلك بقوا أربعا

وسبعين سنة، والإنجليز تعهدوا فى معاهدة عام ١٩٣٦ مع مصر أن يقتصر وجود قواتهم بمصر فى منطقة قناة السويس، ولم ينفذوا هذا التعهد إلا بعد إحدى عشرة سنة فى عام ١٩٤٧، مع أن المدة الكلية للمعاهدة كانت عشرين سنة، وما كانت المعاهدة ستنتهى لولا أن ألغتها مصر من طرف واحد فى عهدحكومة الوفد فى عام ١٩٥١ قبل خمس سنوات من أجلها. ولولا أن كان فى مصر ملك يستطيع أن يقيل ويطرد الحكومات الوطنية لما استطاع الإنجليز أن يفرضوا سياستهم، وقد ألغيت هذه المعاهدة ولم تعد، وعزل الملك وخرج الإنجليز، وكل ذلك بفعل الإرادة الوطنية. تستطيعها الحكومات، فإن لم تفعل فعلتها الشعوب. لأن الأمن القومى والأمن الجماعى هو قبل الماء والخبز.

إن اتفاقية عام ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل مضى عليها ثلاث وعشرون سنة، هى أطول مدة لاتفاقية أبرمتها مصر، ونحن نحترمها جدا وندور حولها كأنها وثن يعبد ونخشى غضبه.

ويبقى ثمة سؤال لأهل الدبلوماسية والقانون الدولى: هل هذه الاتفاقية فى المحصلة النهائية جعلت سيناء منزوعة السلاح وجعلت مصر منزوعة الإرادة فى مواجهة أمنها القومى؟ فلو كان الجواب بنعم فيبقى سؤال لأهل السياسة، هل هذا يرضينا؟

والسؤال للأمة العربية جمعاء، فى هذا الامتحان الذى تخوضه الآن: ممن نتلقى معارفنا ونتعلم دروسنا، من «شو إن لاى» بالصين، ومن عبدالناصر فى عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٥، أم من «مشرف» رئيس حكومة باكستان الذى حول السلاح النووى الذى تملكه بلاده من عنصر قوة ومنعة تفرض به إرادتها وتصون به أمنها، حوّله إلى نقطة ضعف تجرح استقلال وطنه وتوهن إرادته وتتهدده بالضرب، فيخضع ويتنازل عما كانت بلاده تعتبره أمنا جماعيا لها، وهكذا بغير الإرادة السياسية المناسبة، تتحول عناصر القوة والنصر - هى ذاتها إلى عناصر ضعف وهزيمة.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

فلســـطين..
الأمـــان فى العمـــق

[١]

في السبعينيات، جنحت سفينة مصرية في شاطئ الإسكندرية، وتهشمت جوانبها، أيامها قال لي صديق عزيز كان من ربابنة السفن الكبيرة: «إن ربان السفينة الجانحة أخطأ بالاقتراب من الشاطئ عندما اشتدت به الريح وعلا الموج، كان الأحرى به ألا يقترب من الشاطئ، وأن يدخل بسفينته في عرض البحر». سألته متعجبًا وكيف يكون عرض البحر الهائج آمن على السفينة من الشاطئ الأقل هياجًا، فأجابني بأنه عندما يشتد الريح ويعلو الموج، فأمان السفينة في العمق، إنها إن اقتربت من الشاطئ ضربتها الأمواج على صخوره فتتكسر، أما في العمق فهي كلها أمواج في أمواج، إن ضربها موج تلقاها موج آخر وحملها.. وعندما تعصف الريح ويثور الموج فالأمان في العمق.

وعندما يصف القرآن الكريم في سورة «هود» حادث الطوفان، نعرف أنه لما علا الماء وتفجرت به ينابيع الأرض وهطلت به أمطار السماء، وظل يعلو على الأرض ويعلو. هرب ابن نوح من الماء وظل يصعد ويصعد لئلا يصله الماء، حتى بلغ قمة الجبل، ولكن المياه علت وعلت حتى أدركته فكان من المغرقين، أما نبي الله نوح - عليه السلام -، فأدرك بالحكمة الربانية أن الأمان ليس في الهرب ولكن في المواجهة، وأن الأمان لا على صخور الشواطئ، ولكنه في عمق البحار الهائجة، وأن الأمان من الموج في الموج نفسه، فلما بلعت الأرض ماءها وأقلعت السماء وغيض الماء، ساعتها فقط استوى نوح بسفينته على الجبل.

ونحن الآن، على هذه الأرض، منذ ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ بدأت الرعود الأمريكية، ومن ٧ أكتوبر عام ٢٠٠١ بدأ ضرب أفغانستان، ومن ٢٨ مارس عام

(*) «وجهات نظر» القاهرة. يونية ٢٠٠٢.

٢٠٠٢ تصاعد الاجتياح الصهيونى الأمريكى لمدن فلسطين بالضفة الغربية . . فالعاصفة قوية والريح شديدة والموج هائج، وكل ذلك يتصاعد ويبلغ العراق حيث جبل الجودى الذى استوت عليه سفينة نوح، ومع ذلك فليس من بين ربابنة الدول العربية من أدرك حكمة نوح ـ عليه السلام ـ، وليس منهم من ابتعد عن صنيع ابن نوح، وما منهم إلا من جنح بسفينته إلى صخور الشاطئ، هاربًا من الموج آويًا إلى ما تتكسر عليه الضلوع.

ونحن نعرف من فنون إدارة الصراع أنه فى مرحلة التصاعد المتبادل بين طرفى الصراع، فإن من يقف أولاً يكون هو الهالك والمهزوم. إلا أن يكون «متحرفًا لقتال أو متحيزًا إلى فئة»، أى إلا أن يكون باقيا على عزم القتال موصول الأعمال به ولم يُلق سلاحه، وما من مرة فى «الصراع العربى / الصهيونى الأمريكى» بادرنا فيها بقبول إلقاء السلاح إلا ودارت علينا الدوائر.

ونحن يتعين علينا أن نستدعى الحكمة من شعر أبى الطيب المتنبى عندما يقول:

تفرســـت فى الآفـات حتى تركتها

تقول أمـــات الموت أم ذعـر الذعر

[٢]

نحن هنا لا نتكلم عن العنف الحتمى، لكننا نتكلم عن وجوب المواجهة حتمًا بالطريقة المناسبة، وإن كان العنف هو الخيار المطروح والراجح الآن، وأنه هو السبيل الذى لابد من ولوجه فى الحالة الفلسطينية الراهنة والمعيشة، وإن السعى الصهيونى للضم القسرى للأراضى المحتلة والإبادة المقصودة للشعب الفلسطينى والتهجير المزمع بالقوة، كل ذلك لا يواجه إلا بالمقاومة العنيفة. وما كان يمكن لانتفاضة «أطفال الحجارة» فى عام ١٩٨٧ إلا أن تتطور من طرفيها فى انتفاضة القدس فى عام ٢٠٠٠، فيصير الأطفال شبابًا وتصير الحجارة رصاصًا ومتفجرات.

وإسرائيل مجتمع استيطانى لايزال ينشأ ويتوسع، والمجتمعات الاستيطانية لا تنشأ بالحق إنما تنشأ بالقوة، والمعادلة التى تتبناها هى: القوة، ثم الأمر الواقع، ثم

ما يدعى بعد ذلك من حقوق، وهكذا قامت الولايات المتحدة ذاتها، ولا يقابل ذلك إلا بالمَنعَة المادية أولاً، والمقاومة العنيفة أولاً أيضًا، ولا يجرى إقناع المعتدين عن طريق الحقوق وإنما عن طريق الإفشال المادى للسعى العدوانى العنيف، وإلا بأن القوة سترتد أضراراً مادية للمعتدين وإيجاعًا جسمانيًا لهم، وأن المعتدى لن يحقق كسبًا بعدوانه، بل إن خسارته المادية والبشرية تفوق ما يعوِّل عليه من كسب.

ونحن لا نتنازع مع العدوان الإسرائيلى الأمريكى حول أرض غريبة عنا يطمع فيها كلانا، بمعنى أننا لسنا طرفًا فى صراع بين متنازعين، ولكننا نحن موضوع الصراع ذاته، نحن موضوعه وأحد طرفيه فى ذات الوقت، وهذا الوضع يعطينا مزيّة لا تكون لغيرنا قط، وهى مزيّة لا ينفد معينها، وما من بلد غلبه المعتدون على أمره وانتهى جهاده ضدهم إلا بردِّ الاعتداء. وقد تكسرت إمبراطوريات أمام هذا الصبر والتصميم. والصبر والمصابرة، وطول النفس يأتيان من أنه فى صراع الوجود وفى مجال الدفاع عن الذات، يمكن للجماعة أن تُغلب مرة ومرات، ولكنها مجتمعة - أو أيًا من قواها منفردة - لا تملك أن تتنازل عن الحق فى الوجود الحاضر أو فى البقاء المستقبل، والأجيال تتوالى ولا يؤثر فى حقوقهم ما انضغطت به إرادة أسلافهم. ونلحظ الآن أن المعلقين يكتبون أن مسألة فلسطين هى أقدم مشكلة فى عالم اليوم، وهذا صحيح لأنه لا نهاية لمثل هذه المسائل إلا باسترداد الوجود لمن أريد إفناؤهم أو إزاحتهم. وفلسطينيو الشتات وهم بضعة ملايين الآن، لايزال حقهم فى العودة إلى ديارهم قائمًا لديهم ولدينا جميعًا.

أما المعتدون فهم ليس لديهم هذا النوع من الحقوق طويل المدى، أو هذا النوع من الحقوق العابر للأجيال، إنهم فى الغالب يبحثون عن المنفعة وعن الربحية، والأمر يتعلق بحساب الربح والخسارة ومجالات القوة والهيمنة، بمعنى أن الأهداف هنا تتعلق بالكسب المادى واستغلال الثروات، أو تتعلق بالمواقع الإستراتيجية والعسكرية لضمان الانتشار وتأمين طرق المواصلات الدولية، أو تتعلق بالوجود السياسى فى مواقع الهيمنة، وعلى أى من هذه الأهداف فإنه إذا فسدت إمكانات تحقق الهدف بسبب جدية المقاومة واستمرارها وتحديها للأهداف المطلوب تحققها، إذا حدث ذلك يكون فشل المشروع. . وهنا نجد أن نوع المنافع التى كانت مرجوة

هى منافع قصيرة المدى نسبيًا وقابلة للتغيير والاستبدال، وأن عدم تحققها وظهور عدم إمكان ذلك يؤدى إلى استبدال غيرها بها وإلى تنحيتها، فيحمل المعتدى عصاه ويرحل.

وإذا كان يمكن القول بأنه لا مهرب من استخدام العنف عند مواجهة استعمار استيطانى قائم على كسب الأمر الواقع بالقوة، أو يتوسل لذلك بإبادة أصحاب الحق وأصحاب الأمر الواقع القائم، بالإزاحة أو بالقتل، إذا كان هذا هكذا، فإنه يتعين القول بأن للمقاومة العنيفة ضوابط، فهى أولاً تمارس فى الأرض المحتلة عادة وليس خارجها، وهى تمارس ضد الطرف المعتدى عسكرياً كان أو متخذًا سمتًا مدنياً، وهى مع تنامى الصراع تتنامى وتتسع دائرتها الجغرافية. وتتصاعد وتتمدد وسائل القوة حسب خطط العدو المعتدى وحسب ما يستخدمه من أدوات العنف، والتصعيد حتمى لمن يبغى النصر بما يشمل ذلك من المصابرات والتحرف للقتال والتقاط الأنفاس، ولكن دون إلقاء السلاح ودون كسر إرادة الاسترداد، مع ملاحظة أنه لا عنف إلا فى الأرض المعتدى عليها، ولا عنف إلا ضد المعتدين، وهذا مما يُسْتَقرأ من حالات المقاومة الوطنية التى عرفناها فى العالم عن التاريخ المعاصر.

واستقراء هذه الحالات أيضاً، يظهر أن للعنف درجات، من حيث مداه الإقليمى، ومن حيث وسائله، بدءاً من الحجارة كما حدث فى انتفاضة عام ١٩٨٧، حتى كل أشكال حروب العصابات، ولا يفرق أسلوب عن أسلوب إلا بالملاءمة الواقعية والخبرة العملية وفنون المواجهات، وهذا ما أظن أن القارئ المتابع المهموم بهذه القضايا يدركه جيداً. إنما ما أقصد أن أشير إليه هما أمران:

أولهما: إنه متى كان العنف بأى من أساليبه المناسبة لا محيص عن استخدامه فى مقاومة المعتدين، فإنه يصير هو الأسلوب الحاكم لغيره من الأساليب الأدنى، بسبب تكلفته وضحاياه، ولأن التكلفة البشرية له باهظة الثمن دائمًا، ولأنه لم يلجأ إليه إلا لثبوت عدم إمكان نجاح المقاومة بغيره، ومن ثم فهو مفترض فيه أنه الأبلغ مقصداً.

وثانيهما: إن كل أساليب المقاومة السلمية المشروعة بعد ذلك، سياسية أو اقتصادية أو إعلامية، تكون ممكنة ومطلوبة فى إطار خدمتها للأسلوب الأكثر

حسمًا، وكلها مطلوبة وليست مستبعدة بطبيعة الحال، ما بقى التقدير السائد أنه لا مناص من استخدام العنف من أجل التحرير، وما بقى كل من هذه الوسائل محكومًا بالوسيلة الأحسم، تهيئة وتيسيراً وإتاحة وتطويراً وكفالة استمرار.

إنه عند القول بلزوم استخدام العنف فى حركات التحرير ومقاومة المعتدين، فإن ذلك لم يكن أبدًا اختياراً من بدائل متاحة . . تفضى كلها إلى ذات الغاية من مقاومة جادة وتحرير مرتقب، لأن اتباع سبل العنف، يعنى بالنسبة لحركات التحرير والجهاد الاستعداد لتحمل خسائر باهظة فى أعز ما تملك الجماعة المقاومة وهو النفوس البشرية والأرواح، وما من جماعة مستعدة لأن تقدم أرواح أبنائها إلا اضطراراً، وذلك مصداقًا لقول الله سبحانه وتعالى: **﴿كُتب عليكم القتال وهو كره لكم﴾**. لذلك فإن القول بأن السلام خيار إستراتيجى، يقال أمام مستعمر استيطانى يملك السلاح النووى، هو قول لا يفضى إلا إلى الاستسلام، لأنه لا سلام إلا من خلال استخدام أساليب عنف مناسبة فى هذه الحالة.

[٣]

بدأت انتفاضة الأقصى فى ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، وهى مستمرة بإذن الله حتى التحرير، ومضى عليها إلى الآن عشرون شهراً، وخلال هذه المدة انعقدت مؤتمرات حكومية للدول العربية والإسلامية عدتها أربعة مؤتمرات، وانعقدت على مستوى القمم أى رؤساء الدول، كان أولها مؤتمر قمة الدول العربية الطارئ الذى انعقد مع بدايات الانتفاضة، ثم تلاه مؤتمر قمة الدول العربية الدورى الأول بالأردن فى مارس عام ٢٠٠١، ثم مؤتمر قمة الدول العربية الدورى الثانى ببيروت فى مارس عام ٢٠٠٢، وخلال ذات الفترة انعقد مؤتمر قمة الدول الإسلامية فى قطر.

وقد أظهر الأمر مفارقة كبيرة بين الاستجابات الشعبية القوية للانتفاضة ووقائعها وبين الاستجابات الرسمية الحكومية بترددها وارتعاشها ولعثمتها قولاً وفعلاً.

ومن الطبيعى أن يوجد دائمًا قدر معتبر من التباين بين المواقف الحكومية وبين المواقف الشعبية، والحكومات أبطأ حركة وأقل انطلاقًا وأكثر قيودًا، فى حين أنها

أفعل وأكثر تأثيراً بطبيعة الحال. لأنها تملك اتخاذ القرار وتنفيذه، بما يقتضى ذلك من تجميع للمعلومات وشبكات تنظيم وقدرة تحريك وإمكانية مالية ومادية متاحة فى أيديها، ولكنها فى الوقت ذاته حكومات مسئولة عن إدارة الشئون العامة للجماعة من حيث المرافق العامة كلها، ومن حيث الخدمات العامة جلها، من أول الطرق والكبارى والترع إلى المدارس وسياسات الاقتصاد، وهى من ناحية أخرى عضو فى الجماعة الدولية وهى شخص من أشخاص القانون الدولى بما يفرضه عليها ذلك من علاقات وتبعات وبما ييسره لها أيضًا من مصالح ومنافع.

وفى المقابل فإن الحركات الشعبية هى أخف حركة وأسرع استجابة وأقل قيودًا، وهى وإن كانت أقل خبرة وأضعف فى إمكانيات التنفيذ بما لا يقارن، إلا أنها فى النهاية لابد مؤثرة فى الدولة وفى حركتها ونهجها، والدولة ما وجدت إلا لخدمة الجماعة، وما بقيت إلا لأن بقاءها على المدى الطويل يعيد انتظام حياة الجماعة واستقرار وضعها ورتابة حركتها المعيشية.

إن التباين بين الموقف الرسمى الحكومى والموقف الشعبى، وإن كان أمرًا واقعًا ووضعا مفهومًا، إلا أن اتساع هذا التباين عن درجة معينة، يهدد أمن الدولة واستمرارها بنظامها وسياستها المتبعة، ويلقى عليها عبء أن تعدل من هيئة السياسات المتبعة ومن جذورها العميقة، وإن لم تفعل فإنها تتعرض فى العاجل أو الآجل إلى أن تتعدل هذه السياسات والهياكل السياسية على رغمها، من خارج النظام القائم وبأساليب تتراوح فى الحدة واللين، وتتراوح فى الفجائية والتدرج، وتتراوح أحيانًا فى العنف والسلم، وكل مشروط بوقته وموازينه وملابساته الداخلية والخارجية.

وما يستدعى التنبيه أن هذا التباين بين الحكومى والشعبى ليس فقط أكثر مما تحتمله علاقات الاستقرار بين الجانبين، وليس فقط مما لا يمكن رأب الصدع بشأنه بالدعايات الإعلامية وذكر أنصاف الحقائق، ولا باللف والدوران ووسائل التدويخ الفكرى من محترفى الصياغات الفكرية، ولكنه تباين يتعلق فيما أظن بأوثق المسائل التى تصل وتربط بين الحكومات وشعوبها، وهى مسائل الأمن القومى.

وأقول للمرة الثالثة فيما كتبته أخيراً أن كفالة الأمن القومى هى أهم من كفالة الماء والخبز، وتهديده هو أفدح من تهديد الجماعة فى مائها وخبزها، بل على وجه الدقة فإن قضايا الماء والخبز هى بعض عناصر الأمن القومى، ويفوقها خطراً وجود دولة عنصرية توسعية تكتسح أهالينا اكتساحًا من أراضيهم وتبيدهم إبادة أو تزيحهم إزاحة، وشعبها المستوطن المجلوب من الخارج يؤيدها وينتخب الأكثر قدرة من ساسته وحاكميه على الإبادة والفتك والقتل والتدمير، وتمتلك كل أسلحة التدمير والقتل بما فى ذلك السلاح النووى، ولا تكف عن التطلع إلى كل الأراضى المحيطة.

أن يصل الأمر إلى أن حكومات مهددة فى نفسها وشعوبها تكرر القول دائمًا بأن السلام هو خيارها الإستراتيجى الذى لا محيد عنه، وتصير الوسيلة هدفًا، ويصير السلام عنصراً يطمئن المعتدى أنه لن يواجه ما يتهدده فى عدوانه، وأن يصل الأمر إلى أنه حتى بالنسبة للـ«أسلحة السلمية» مثل سلاح المقاطعة أو التأثير فى السياسة البترولية أو غيرذلك، تصدر تصريحات حكومية رسمية حازمة بأن أيًا من ذلك لن يستعمل، وأنه إذا استعملته إحدى الدول العربية فستعوض الأخرى النقص الناتج عن ذلك، أن يصل الأمر إلى هذه الدرجة من الجانب الرسمى، وإلى نقيضه من الجانب الشعبى، فيتصل سيل المظاهرات الشعبية أسابيع فى البلاد العربية كلها، حتى فى البلاد التى لم يعرف أهلها التظاهر من قبل قط، وفى بلاد لم يعتد أهلها على التظاهر السريع، وفى بلاد تواجه حكوماتها حركة التظاهر بما اعتادت مواجهتها به من قمع وتصفية، وأن تكون هذه المظاهرات واضحة التعاطف مع المقاومة المسلحة التى تستخدمها حركة تحرير الشعب الفلسطينى وتطالب بدعمه ومشاركته، أن يصل الأمر إلى هذا التناقض فإن الظاهرة خطيرة فعلاً فى إمكانية تحقق الاستقرار من بعد، ما بقى التباين بهذا الحد وفى هذه المسألة الفارقة.

[٤]

إننا إذا حاولنا تلخيص تاريخنا السياسى عبر القرنين الماضيين، سواء فى مصر أو فى أى من بلاد العرب والمسلمين، فسنلحظ أنه من الناحية الشعبية يتلخص فى حركات التحرير الوطنى ضد الاستعمار الغربى، وسنلحظ أنه من الناحية الحكومية

يتلخص فى موقف الحكومات الوطنية من قضايا الأمن القومى، وحيث يكون الحكم وطنيًا يكون كل همه استكمال استقلالية الإرادة السياسية وكفالة استمرارها، وحيث لا يكون كذلك تتولى الحركات الشعبية نقد الحكومة ومقاومتها فيما تقاوم ومحاولة تصويب مسارها.

إننا على مدى هذين القرنين بدأنا أولاً نعانى من الضغوط الاقتصادية والسياسية والمحاصرة والتغلغل البشرى الأوروبى من رجال الأعمال والمغامرين والامتيازات الأجنبية والتدخل باسم حماية الأقليات المسيحية (ذلك ما حدث فى الدولة العثمانية)، ثم جاء الاحتلال العسكرى الغربى لبلادنا قطرًا قطرًا مع هيمنة الدول المحتلة وسقوط الإرادة الوطنية لهذه الدول، وذلك على مدى خمسين سنة من الربع الأخير للقرن التاسع عشر حتى الربع الأول للقرن العشرين، ثم بدأت حركات التحرر الوطنى يشتد عودها لإجلاء الاحتلال العسكرى الأجنبى وذلك على مدى الخمسين سنة التالية حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين.

وفى هذه الفترة من ظهور حكومات التحرر الوطنى، وجلاء القوات الأجنبية عن بلادنا ظهرت أشكال جديدة للسيطرة الغربية على بلادنا، بدأت فى الثلاثينيات من القرن العشرين فى صيغة معاهدات الدفاع المشترك بين دول الاستعمار القديمة الكبرى وبين أقطارنا حديثة العهد بالاستقلال، ثم تطور ذلك بعد الحرب العالمية الثانية إلى اتفاقات الأحلاف العسكرية بين تلك الدول الاستعمارية الكبرى وبين أقطارنا، وهناك من خضع من بلادنا، وهناك من قاوم مجاهدًا من أجل استكمال إرادته السياسية.

وفى هذه الأثناء ظهر الشكل الجديد، وهو إنشاء دول تستفيد من ضمانات القانون الدولى من حيث عدم جواز التدخل فى شئونها الداخلية ومن حيث الحماية الدولية لها باسم حماية استقلالها، ولكنها دول لا تؤدى من الوظائف إلا ما يناسب أهداف الدول الاستعمارية الكبرى وأطماعها، سواء بالنسبة لاستنفاد الثروات الطبيعية المحلية لصالح هذه الدول الكبرى، أو بالنسبة لتكوينها قواعد عسكرية تمكن من الهيمنة السياسية على الشعوب المحيطة بها أو القريبة منها، ويجرى ضمان أداء هذه الدول المصطنعة لهذه المهام دون غيرها عن طريق أنها تكون

دولاً بغير شعوب ثابتة ومستقرة وقديمة في أى من هذه الأقاليم، ويكون ذلك عن طريق التهجير إليها من الخارج، فيصير الأجانب بها أكثر من المواطنين، أو يصير حديثو العهد فيها أضعاف السكان الأصليين، أو تصير موطنًا للمهجرين إليها بدلاً من سكانها الذين تجرى إزاحتهم بالقوة المسلحة وبالإبادة أو الترحيل مثل ما يحدث فى إسرائيل.

والمهم فى ذلك أن وجود قوة احتلال عسكرى تتخذ هذا الشكل الدولى. لا يعتبر فى يقينى أنها دولة مستقلة، ولا يعتبر فى ظنى أن من جاورها من دول وأقطار وأقاليم هى دول أو شعوب مستقلة بريئة من وصف الاحتلال العسكرى الأجنبى لها، يكفى أن هذه الشعوب والدول المسماة بالمستقلة تقع تحت التهديد المباشر «للقاعدة العسكرية/ الدولة»، يكفى أن هذه الشعوب والدول المسماة بالمستقلة لا تملك القدرة على درء هذا التهديد عن نفسها، والاحتلال الإنجليزى لمصر عندما أجلى قواته المسلحة عن المدن المصرية وركزها كلها بالقاعدة العسكرية التى أنشأها فى منطقة قناة السويس فى عام ١٩٤٧ لم يشعر مصرى واحد أن ثمة استقلالاً تحقق، ونحن الآن بالمثل لا ينبغى أن نتوهم أن استقلالاً لنا تحقق ما بقيت إسرائيل (القاعدة العسكرية/ الدولة) المهددة لحدودنا ومجتمعاتنا ودولنا، وهكذا الأمر بالنسبة لسوريا ولبنان والأردن، وهو كذلك بالنسبة للسعودية وما جاورها والعراق وغيرها.

والحادث أن إسرائيل حطمت المفاعل النووى العراقى فى أواخر السبعينيات لأنه يهددها، وأنها تنظر بريب إلى المفاعل الباكستانى وإلى تسلح إيران، والحال من قبل أن بريطانيا أعلنت الحرب على ألمانيا الهتلرية عام ١٩٣٩ عندما سيطرت ألمانيا على ميناء دانزج فى بولندا، ودون أن تقترب ألمانيا من الجزيرة البريطانية. وعرف العالم كله أن بريطانيا بإعلانها الحرب لم تكن تبدأ حربًا ولا كانت تعتدى على غيرها، بل الظن الغالب أنها تدفع عن نفسها خطراً وشيكًا ظاهر النية فى عدوانه جهير العزم على التوسع، وأن حالنا نحن العرب بالنسبة لإسرائيل أظهر من حال بريطانيا بالنسبة لألمانيا فى عام ١٩٣٩. ومسائل الأمن القومى لا تقف عند الحدود الجغرافية، إنما تهتم بحجم الضغوط على الإرادة السياسية وحجم التهديد للجماعة.

ونحن نعرف من تاريخنا الحديث فى مصر، أن موضوع الاستقلال الوطنى ومدى تحرر الإرادة السياسية الوطنية هو الموضوع الذى حكم كل نظمنا السياسية واستقرار حكوماتنا. وفى دراسة سابقة لى عن معدّل تغير الحكومات فى مصر بين الأحزاب السياسية فى ظل دستور ١٩٢٣، وعلى مدى ثلاثين سنة تلت صدوره، تبين أنه ما من تغيير وزارى أساسى جرى فى هذه الفترة إلا وكان بسبب يرجع إلى فشل مفاوضات مع الإنجليز أو إفشال مفاوضات معهم، أى أنه ما من مسألة تتعلق بنظام الحكومة إلا وكانت متصلة اتصال سببية بالمسألة الوطنية. وهذا ما أدى بى إلى اعتناق مبدأ عن التقويم التاريخى للأحداث المصرية يتعلق بأن الديمقراطية كانت دائمًا منظوراً إليها فى إطار خدمتها للمسألة الوطنية، وأن الصلة بين المسألتين صلة لا تنفصم، وهى لم تنفصم.

واتصل هذان الأمران بصورة أعمق وألزم لما ظهرت المسألة الفلسطينية، فتغير نظام الدولة كله فى مصر بعد هزيمة عام ١٩٤٨ فى فلسطين، وتغير النظام السياسى والاجتماعى كله فى مصر كذلك بعد حرب عام ١٩٦٧. وإذا ذهبنا إلى التاريخ البعيد فى بداية القرن التاسع عشر، وجدنا أن تهديد الأمن القومى للدولة العثمانية الذى ظهر فى هزيمتها أمام روسيا واضطرارها لإبرام معاهدة كشك ڤينارجى فى عام ١٧٧٤ هى ما به بدأت مشكلة الأمن الجماعى لهذه الدولة، ومن يومها خلع سلاطين وقتل سلاطين وجرت ثورات، وأبيد جيش الانكشارية وقامت جمعيات سياسية سرية وعلنية، جرى كل ذلك بحثًا عن توفير عناصر الأمن الجماعى للدولة والمجتمع.

وبالمثل فإن حملة عسكرية فاشلة على مصر جرت من الفرنسيين فى عام ١٧٩٨ ولم تستطع أن تستمر أكثر من ثلاث سنوات، هذه الحملة قضت تمامًا على نخبة سياسية ظلت تحكم مصر منفردة مائتين وخمسين سنة، وتشارك فى حكم مصر مع العثمانيين مائتين وثمانين سنة تالية، وهى نخبة المماليك، قضى عليها ظهور فشلها فى حماية مصر وأمنها من غارة الفرنسيين عليها. وسقطت إلى غير رجعة لها فى التاريخ كله.

وقد قصدت أن أذكر هذه الأحداث فى غير ترتيبها الزمنى لكى تظهر دلالتها

السياسية بأقوى مما تظهر دلالتها التاريخية المستقاة من تتالى أحداث التاريخ، كما قصدت أن أركز الأحداث المشار إليها فى رءوس موضوعات حتى لا تصرفنا التفاصيل عن التنبه للدلالات العامة.

[٥]

أظهرت الأحداث الفلسطينية الجارية الآن، أن بلادنا ليست فى تمام السيطرة على قرارها السياسى. وإن نقص السيطرة هنا عندما يتعلق بمسائل الأمن القومى إنما يعتبر نقصًا فى السيادة. لأنه يفيد عدم توافر القدرة على تحريك الإرادة السياسية إلى ما يوفِّر الحماية لأمن الجماعة تجاه مخاطر الخارج، وهذا قيد على الاستقلال السياسى.

أخشى أن أصل إلى فكرة أن الأحداث الأخيرة تكاد تشير إلى أنه لم يعد للكثير من الدول العربية سياسة خارجية، أقصد سياسة تصدر فى الأساس - وقبل كل شىء وبعد كل شىء - عن صوالح الشعوب والجماعات العاجلة والآجلة، وإدراك بالالتزام بما يحقق هذه الصوالح، على مستويات الإعداد الداخلى والتوجه الاقتصادى والخيارات المتاحة من حيث العلاقات مع الدول الأخرى ووجوه تبادل المنافع معها.

إن فلسطين محتلة، وسوريا فيها أرض محتلة من خمس وثلاثين سنة، ومصر عادت لها سيناء منزوعة السلاح لا تستطيع مصر أن تحميها بقواتها المسلحة إلا من غرب قناة السويس، ومن يذهب من المصريين إلى سيناء لعمل أو لترف لا يتمتع - فى عمله ولا فى ترفه - بحماية القوات المسلحة المصرية، ولا يطمئن على نفسه من عدوان إسرائيلى عسكرى يأتيه وهو فى طابا أو دهب أو نويبع أو شرم الشيخ، من على بُعد خطوات من المياه الإقليمية المصرية فى خليج العقبة.

ويمكن للإسرائيليين اختطاف أو اغتيال أى أحد منا فى سواحل خليج العقبة بأسهل مما حدث منهم فى لبنان وتونس من نحو عقدين من السنين، وجيش إسرائيل على بعد بضعة عشر كيلومترًا، وجيش مصر على بعد مائة كيلو متر وبضع

عشرات من الكيلو مترات. والجزيرة العربية ومنطقة الخليج بها دولنا العربية التى تعتمد فى كل دخلها على ناتج البترول، ووسط آبارها وحوافها. وفى المياه القريبة قواعد عسكرية أمريكية برية وبحرية.

وفى مصر، نحن ننتج نصف القمح الكافى لكى يأكل المصريون الخبز، وذلك طبقًا للأرقام التى يدلى بها الرسميون فى صحف مصر السيارة، ومناطق إنتاج القمح فى العالم هى فى الأساس الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، وراسمو السياسة الإنتاجية فى مصر يعرفون ذلك من عشرات السنين، ولهم خطط وسياسات، والأرقام معروفة سلفًا ومتوقعة من حيث مستقبل الزيادة السكانية ومستقبل استهلاك القمح ومستقبل إنتاج القمح، كل ذلك معروفة حساباته من الستينيات والسبعينيات، فليس مما يتذرع به أحد الآن أن يقول إنه فوجئ بنقص أو أنه فوجئ بهذا القيد على سياسته الخارجية.

وبالمقابل فإن وزارة الثقافة فى مصر - حسبما ذكرت صحيفة الأسبوع فى أول أعداد شهر مايو - أعدت حفلاً لفرقة فنون شعبية بالقلعة، ثم فوجئوا بأن السفير الإسرائيلى يبلغهم بعزمه على حضور الحفل للترفيه عن نفسه، ورفض ما ذكر له من أن وجوده يثير خواطر المصريين بما قد يهدد سلامته، فألغت الوزارة الحفل كله، لأن مصر لا تستطيع أن تقول للسفير الإسرائيلى «لا» ولا تستطيع أن تفرض عليه ما تراه من مسئولية عليها فى حفظ أمنها، وهكذا تسقط الإرادة الوزارية ما بين «الخبز» وما بين «المسرح»، ناهيك عن أن يكون ثمة شىء آخر.

ونحن فى الفكر السياسى الذائع الآن، صارت أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية هما العالم، منذ السبعينيات، وصارت أقوال الساسة الأمريكيين وكتابات المفكرين السياسيين الأمريكيين هى العلم، ونكاد - إلا من عصم ربك - نكرر ما يقولون، على مدى خمس عشرة سنة، فإذا قيل «نظام عالمى جديد»، قلنا «نظامًا عالميًا جديدًا»، وإذا قيل «العولمة» قلنا «العولمة»، وإذا قيل «صراع الحضارات» قلنا «صراع الحضارات» ثم قدمنا على استحياء تعديلاً بأنه «تواصل الحضارات» لأنه لا طاقة لنا اليوم بلفظ الصراع، وإذا قيل «الإرهاب» قلنا «الإرهاب»، والصفحات تملأ، والأحبار تهرق، والندوات تعقد، وموجات الأثير تزدحم، ثم يأتى شارون

ورجاله فنقول ﴿لا طاقة لنا اليوم بجالوت وجنوده﴾ (الآية الكريمة من سورة البقرة).

وأن موضوع استكمال الإرادة الوطنية يكاد أن يكون مغيبًا، ولا أحد يثير الآن أن لنا شوقًا إلى استكمال الإرادة الوطنية واستكمال ما يتعين أن نرنو إليه من توفير كفالات أمننا القومى من النواحى السياسية. والعجيب أن إسرائيل تبدى المزيد من القلق وادعاء الحق فى ألا يوجد سلاح ذو دمار شامل فى إيران مثلاً، وفى باكستان أيضًا على بعد آلاف الأميال منها، ونحن فى «مصر المحروسة» لا نكاد نشعر بخطر وجود سلاح نووى على بعد لا يكاد يذكر من حدودنا الشرقية، وعلى بعد أقل من مائتى كيلو متر من القاهرة، وهو فى يد دولة توسعية دخلت معنا فى أربع حروب من قبل ويحكمها استيطانيون متهوسون، ويحترفون القتل الجماعى للشعب العربى فى فلسطين. ونواجه ذلك بأننا ضد أن يستخدم الفلسطينيون المطرودون من ديارهم أو المهددون بالطرد والمضروبون أبدًا من مستعمريهم، نحن ضد أن يستخدم هؤلاء العنف مع جلاديهم.

محسوم لدىّ فيما أظن أن الحرب النظامية لا مجال لها فى هذا الصراع القائم بين العرب وإسرائيل، ومحسوم فيما يظن أنه متى استبعدنا الحروب النظامية بحسبانها وسيلة فى هذا الصراع، فيتعين أيضًا أن نستبعد وأن نتفادى ما يفضى إلى حروب نظامية من سياسات وأوضاع.

ولكن من المحسوم أيضًا أن بفلسطين أرضًا محتلة من إسرائيل وأن الاحتلال الإسرائيلى غير مشروع فى كل منطق ونظام دولى قائم، ومحسوم أيضًا أن إسرائيل تهدد الأمن الجماعى العربى وأن وجودها يجهض أبدًا إمكانيات النهوض والتنمية فى بلادنا.

ومع تعارض «المحسومين الأولين» مع «المحسومين الأخيرين» فلا بد أن يوجد طريق ثالث، وهذا الطريق الثالث هو طريق المقاومة الشعبية بكل صورها وأشكالها، شريطة أن يشارك فيها الشعب العربى فى جميع الأقطار، فالصراع دامٍ ونحن العرب جميعًا طرف فيه.

والطريق الثالث أيًا كانت مسالكه، له مخاطره بالنسبة للشعوب فى المقام الأول وبالنسبة للدول فى نطاق ما، ولكن لكل سياسة ولكل قرار يتخذه فرد أو جماعة أو هيئة أو دولة، له دائمًا وجوه مخاطر، كما أن للسكوت والجمود وللمواقف السلبية مخاطرها أيضًا، وقد تكون مخاطرها أفدح. ومن يرد أن يتجنب المخاطر تمامًا فعليه ألا يأكل وألا يشرب لقيام احتمال حقيقى بأن ثمة «فيروس» فى الطعام، ويكفينا دائمًا أن نفكر فى احتمالات المخاطر المقدرة وأن نقلل من هذه الاحتمالات، وأن نفكر فى أساليب تدارك ما نستطيع من آثارها ونخفف من المضار المتوقعة، مع وجود الاستعداد لتحمل ما لا يمكن تفاديه مما يسعه البذل والفداء.

ومن نحو عشرين سنة، وفى محاضرة كان يلقيها المؤرخ العسكرى الوطنى الغيور اللواء المرحوم حسن البدرى، عن الصراع العربى الإسرائيلى، سئل عن حجم الخسائر المحتملة، فتكلم وأسهب فى الشرح، ثم قال إننا دائمًا سنجد أن الهزيمة فى الصراع أبهظ تكلفة وأفدح نفقات وأعظم خسائر وأشد خرابًا.

[٦]

فى عام ١٩٥١ عندما ألغت حكومة الوفد فى مصر معاهدة الدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا، صارت القاعدة العسكرية البريطانية فى مصر والقوات المسلحة الإنجليزية فى وضع غير مشروع، وصارت مكافحة هذا الوجود العسكرى الأجنبى ولو بالسلاح مكافحة مشروعة، وحدث ذلك كله فى موجة من الحماس الوطنى العارم، وتكونت فرق الفدائيين للكفاح المسلح، حتى أنه أنشئ معسكر للتدريب على العمليات الفدائية داخل حرم جامعة القاهرة، كان يقبل المتطوعين فيه من طلبة الجامعة وكان يرعاه الدكتور عبدالوهاب مورو باشا رئيس الجامعة وقتها وأحد أعظم الأطباء الجراحين فى مصر. وفى تلك الأيام كانت المظاهرات تملأ مدينة القاهرة والإسكندرية والأقاليم يوميًا، واحدة منها بالقاهرة، قدر حجم المشاركين فيها بمليون متظاهر، وكانت الصحافة الوطنية مليئة بأخبار الحوادث المتتابعة للأعمال الفدائية وبالتحميس لها.

فى هذه الأجواء ظهر ثمة شعار سياسى كتبت عنه الصحافة ورددته هتافات المتظاهرين، يطالب الحكومة أن تصدر قانونًا يلغى القانون الذى يمنع حمل السلاح بغير ترخيص والذى يعاقب على مخالفة ذلك بالحبس نحو ستة أشهر. وكنت أعجب من هذا المطلب، وأتساءل: هل هذا الفدائى الذى أعد نفسه للشهادة، ولأعمال يغلب على ممارسها أن يبذل حياته، هل يخشى من عقوبة يحتمل أن تطبق عليه تؤدى إن ثبت فعله إلى أن يحكم عليه بالحبس ستة أشهر؟ أم أنه يطلب الإقرار بشرعية فعله، ولكن شرعية فعله لم تكن وقتها تحتاج إلى تشريع يعترف له بها، لأن مصر كلها كانت على حماس بالغ بهذا الصنيع، والشرعية هى ابنة الإقرار والتقبل الجماعى.

الحقيقة أننى لم أعرف بعد ذلك وعلى مدى السنين أى جدوى لمثل هذا المطلب، إلا أنه صادر عن مجرد حماس وعن روح خطابية يمكن *أن تؤذى أكثر مما تفيد*، لأن استجابة الدولة لهذا المطلب من شأنها أن تضعها فى حالة حرب مع القوات البريطانية، بما يترتب على ذلك من نتائج مواجهات عسكرية نظامية غير متكافئة أبدًا.

أتذكر ذلك جيدًا عندما أسمع اليوم أصواتًا كثيرة تدعو دولها العربية إلى ما أسمته هذه الأصوات «فتح الحدود» مع إسرائيل لوصول الفدائيين العرب إلى الانضمام إلى زملائهم فى فلسطين، كما لو أن الحدود عليها أسوار مبنية وأبواب مغلقة تفتح بقرار سياسى أو بقرار إدارى، وكذلك الدعوة التى تذيع أحيانًا تطالب الحكومات بأن تعلن «الجهاد» على إسرائيل، وكأن الجهاد يحتاج إلى إذن من الدولة لكى يبدأ ولكى يكون مشروعًا.

والحاصل أن أيًا من هذين المطلبين، لو أن دولة من دولنا استجابت إليه بالطريقة المطلوبة، لكان ذلك بمثابة اشتباك فى حرب نظامية مع إسرائيل، وهو أمر لا أظنه واردًا فى تفكير من يطالبون بأى من هذين المطلبين، إنما قد يكون الدافع إليه هو حث الحكومات لكى تتخذ موقفًا أكثر وضوحًا وصلابة فى مواجهة العدوان الإسرائيلى. وهذا الدافع مع مشروعيته إلا أن التعبير عنه بإعلان فتح الحدود أو إعلان الجهاد هو تعبير يجاوز حدود المعقول والمطلوب، كما أنه غير مفيد، لأنه ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار ما هو معروف من أن ما يضبط من عمليات التهريب عبر

الحدود لا يمثل أكثر من نسبة قليلة مما يجرى تهريبه فعلاً، وهذا يحدث بالنسبة لأقوى الدول العربية من حيث الانضباط الأمنى، ناهيك عن الدول الأقل قدرة، فمن يريد أن يمارس لا يحتاج إلى سبق إجازة بفتح الحدود.

ومن جهة أخرى، فإن من يطلب الجهاد وينضم للمقاومة بروح الفداء، لن يخشى أن تعتقله شرطة بلده، كما أنه لا يخشى يقينًا أن يتربص به المتربصون عند الطرف الآخر. والدول والحكومات لا تسمح مسبقًا بأى تحرك شعبى واسع ومطَّرد، إنما هو يحدث بموجب الأمر الواقع الذى يستطرق بالممارسة، فيمنع من يمارسه حينا، ويفلت الكثيرون ممن يغفل عنهم الحراس، وقد تضطر الحكومات إلى السكوت عنه فى إطار الملاءمات السياسية التى تقدرها. وكل ذلك فيه من الدفع والجذب ما فيه، وأن التحركات السياسية تبدأ بالممارسة، وتستمر بالإصرار وبالدأب وبقبول حجم ما من المخاطر وحجم ما من التضحيات. وأن مخاطر مواجهة تحرك شعبى لحكومته فى القضايا الوطنية، هى مخاطر أهون كثيرًا من مخاطر مواجهة هذا التحرك الشعبى لقوى الاحتلال العسكرية، التى تبغى حركات المقاومة الشعبية الوصول إليها ومواجهتها فى النهاية.

وفى النهاية فإن موضوع المواجهة فى الصراع العربى الإسرائيلى، وإن اختلفت الأوضاع بشأنه بين مواقف الحكومات ومواقف الشعوب، وإن ظهرت سياسات حكومية لا تحقق الوضع الأمثل لهذه المواجهة، وإن بدا فى مسلكها ما يعوق ويعرقل تحريك وجوه المقاومة الشعبية على قدر الطاقة التى يستطيعها شعبها، إن بدا كل ذلك مما يستلزم النقد والمواجهة بأساليب الحوار والمواجهات المشروعة السلمية، إلا أنه ينبغى ألا يغيب عن الذهن أمران:ـ

أولهما: إن مسائل الأمن القومى وعلى رأسها بالنسبة لنا هذا الصراع العربى الإسرائيلى، هذه المسائل الأصل فيها ألا تتباين مصلحة الجماعة عن مصلحة الدولة، إذا نظر إلى الأمر فى أبعاده السياسية العامة، وبالنظر المستقبلى البعيد. وإذا بدا أحيانًا استغراق من أجهزة الدولة فى حماية ما يسمى بأمن النظام والخوف من شعبها، وإذا بدا نوع من الوهن وخفوت الإرادة السياسية خوفًا من الخارج أو ارتباطًا بقواه الأجنبية، فلابد فى النهاية أن تتعدل الموازين لصالح حماية الأمن القومى، والوطنيون يضعون بعضًا من رهانهم على هذا التحول والتعديل.

ثانيهما: أجهزة الحكومة كلها فى بلاد مثل مصر تتكون من مهنيين هم مواطنون ووطنيون فى الغالب الأعم من تكوينهم الاجتماعى والثقافى والسياسى. وهم بأصولهم الاجتماعية وتوجهاتهم السياسية وتشكلهم الثقافى يعكسون الطابع الغالب الذى يتشكل منه التيار السياسى الثقافى الأساسى فى بلادهم. وهم بحركتهم التلقائية فى نشاطهم، وفى حدود الانضباط المعتبر للخضوع الرئاسى وللهرمية الإدارية، يغلبون بقدر ما يستطيعون ما فيه الصالح الوطنى العام، وخاصة فى القضايا ذات الإجماع الشعبى المتعلق بأمن الجماعة وصوالحها القومية العامة، وأن جزءًا من رهاننا يتعلق بتقدير هذا العنصر وحساب آثاره الإيجابية فى أى تحرك شعبى يبغى فى النهاية الصالح الوطنى العام تجاه مخاطر الخارج.

وأن المشكلة غالبًا فى مثل هذه الأمور تكون مع القرار السياسى ومع مبعث الإرادة السياسية، والوطنيون يضعون بعضًا من رهانهم هنا على تقديرهم لوطنية هؤلاء المهنيين الذين تتكون منهم أجهزة الحكم والإدارة والأمن الجماعى. ونحن فى النهاية شعب وأجهزة دولة، وفى مسائل الأمن الجماعى للأمة وفى المسألة الوطنية، يصيب الضارب منا ما يصيب المضروب، وإن أى رشاش ينجرح به الضارب بقدر ما يُصاب به المضروب.

[٧]

وفى النهاية فإن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى أسقطت مفهوم الشرعية الدولية، وهى لا تترك أية فرصة لصديق لها ولا لعميل أن يقنع ساذجًا منا بأنها ليست خصمًا لنا، ولا أنها دون إسرائيل فى خصومتها للعرب، فى فلسطين وفى غيرها من القضايا المثارة. وهى وإسرائيل لا تتركان فرصة لصديق لهما أن يقنع ساذجًا وطنيًا بأنهما تبغيان أى نوع من السلام معنا ولا بأن تعترفا بآدمية هذا الذى نسميه «نحن العرب». وليس أمامنا إلا الاغتراب الكامل عن المنطق الأمريكى الإسرائيلى.

والولايات المتحدة الأمريكية، بمسلكها الدولى فى العقد الأخير، وبخاصة فى

السنة الأخيرة، لم تعد تهتم بضرورة وجود أية صياغة فكرية لأى نمط للشرعية يستر تصرفاتها وأفعالها، ولم يعد يهمها أن يقوم ثمة نوع من التقبل العام لمنطقها أو لنمط شرعيتها، كما كانت تسعى قديمًا أيام حربها الباردة مع المعسكر الاشتراكى ودوله بقيادة الاتحاد السوفيتى.

وهذا النمط من التجبر البواح ومن السفور العنصرى ومن استخدام القوة بغير ساتر شرعى ولا شبه شرعى لها، ومن الزهو والخيلاء، كل هذا يخفف عنا جهوداً فكرية كثيرة، كانت يمكن أن تصرف لكشف مستور أو تبيين عورات خفية، أو توضيح أضاليل أو تكذيب أكاذيب، وصارت القوة المادية المعتدية تواجه بقوة الصدور العارية وبروح الشهادة، وصارت الدنيا تواجه بالآخرة.

والسؤال الأخير: ألم نلحظ من وقائع التاريخ بدوله وأنظمته المتتابعة، أن هذا التجبر والقهر والشراسة كانت فى الغالب من ملامح نهاية العصور ومن مظاهر الانحدار والأفول بالنسبة للدول العدوانية.

نسأل الله سبحانه العزة والمنعة واجتماع الكلمة... والقدرة على الصمود... ثم النصر إن شاء الله.

المحتـــويات



مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



العـــرَب
فـى مُواجـهَة العـُدوان

رغم كل التوترات السياسية والفكرية التى عانينا منها خلال العقود السابقة، ورغم صراعات السياسة، ورغم الإدارة السيئة لوجوه الحوار الفكرى والثقافى التى عانينا منها خلال هذه العقود القريبة، وهى إدارة للحوار تمثل سوءها فى تعمد إثارة وجوه التفريق بين التيارات السياسية والثقافية وإشاعة جو من الخوف المتبادل بين بعضها البعض.

إننى فى هذا الموضوع الذى أعرضه بين يدى القارئ، أصدر عن فكرة تبدو مسلمة عندى، هى أن الواجب الأساسى الذى ما قامت الدول أصلا إلا من أجل توفيره، هو حفظ الأمن العام للجماعة تجاه المخاطر التى يمكن أن تأتيها من الخارج أو تجاه ما يمكن أن ... قوى التماسك الداخلى، باختلال موازين القوى بين الجما... والتكوينات التى تشكل الجماعة السياسية، اختلالا يهدد بـ... قوى التماسك بينها.



دار الشروق
القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب: ٣٣ البانوراما - تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
e-mail:dar@shorouk.com